الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقـــراطية الشعبـــية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامعة "الإخـوة منتـوري" كلية العلـوم الإنسانـية والعلـوم الاجتماعـية
قسنطـينة قســـــم علم الاجتماع

الرقم التسلسلي:.....
رقم التسجيل:.....

التحضر وتغير الأدوار الأسرية

دراسة ميدانية بالحي الشعبي- ديار الزيتون- بمدينة عزابة – ولاية سكيكدة

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع

الطالبة:
حمراكروا حميد

إشراف الأستاذ الدكتور:
ميلـــــود سفـــــاري

لجنـة المناقشـة

- أ. د عبد العزيز بودن.....رئيســـا
- د يسمينة غضابنة..... عضـــــوا
- د عبد الحميد دليمي....عضـــــوا
- أ.د ميلود سفاري .....مشرفـــا

السنة الجامعية

2008-2007

نوقشت يوم:.....

شكر وتقدير

" الحمد لله الذي وفقنا في إنجاز هذا البحث"

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل والمشرف الذي ساعدنا على إتمام هذا البحث الأستاذ الدكتور "ميلود سفاري" كما نقدم جزيل الشكر للأستاذ الدكتور "اسماعيل قيرة" على كل ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات طيلة هذا البحث

إهداء

أهدي هذا البحث إلى روح أبي، إلى أمي

إلى زوجتي التي أشكرها على صبرها الطويل معي

كما أهدي هذا العمل إلى كل أبنائي وبناتي: باديس، حسام الدين، رجاء، وإخلاص.

***** محتويـــــــــات الدراســـــة *****

المقدمـــــة

الفصل الأول: الإطـــار التصـــوري و النظـــري للدراســـة

تمهيـــــــد: 2

أولا : مشكلة البحث و تساؤلاته الرئيسية.....3

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع.....6

ثالثا : أهـــداف الدراســـة..... 7

رابعا : المفاهيم الأساسية 7

1- التحضـــر 8

2- التغيـــــر والتحول.....10

3- الـــــدور 11

4- الأســـرة.....13

خامسا : الفـــــروض.....15

سادسا: الدراسات السابقة.....16

الفصل الثاني: التأصيـــــــل النظـــــري

أولا: التحليل الحضري في السوسيولوجا الكلاسيكية.....22

1- تحليل المدينة عند كارل ماركس. 22

2- التحليل الحضري عند دوركايم. 23

3- التحليل الحضري عند ماكس فيبر 25

ثانيا : مدرسة شيكاغـــــو: 27

1- التحليل الحضري عند بارك. 27

2- التحليل الحضري عند ويرث. 30

ثالثا: التحضر و التغير الاجتماعي: 32

رابعا: المداخل المعرفية لدراسة التحضر: 36

1- المدخل الجغرافي، الايكولوجي. 37

2- المدخل الديمغرافي، الإحصائي. 38
3- المدخل التاريخي، المقارن. 39
4- المدخل الاقتصادي، الإنتاجي. 40
5- المدخل السياسي ،الإداري. 42
6- المدخل الاجتماعي، الثقافي. 43

الفصل الثالث: تغيـــر الأدوار الأسريـــة

أولا: تطور الأسرة.....46
1- القرابة الأسرية. 47
2- وظائف الأسرة. 47
3- تطور الحياة الاجتماعية الأسرية. 48
ثانيا: التحضر و تغيير القيم.....52
ثالثا: التحضر و صراع القيم.....56
رابعا: الحياة الاجتماعية للأسرة الجزائرية. 61

الفصل الرابع: خطـــة الدراســـة الميدانيـــة وإجراءاتـــها

تمهيد.....67
أولا : مجالات الدراسة .....
1- المجال الجغرافي 68
2- المجال البشري 68
3- المجال الزمني 69
ثانيا : متغيرات الفروض 70
ثالثا : منهج الدراسة 71
رابعا : أدوات جمع البيانات 72
1- الملاحظة 72
2- المقابلة 72
3- الاستمارة 73

خامسا : العينة واختيارها 75
سادسا : أسلوب التحليل 76
1- التحليل الكمي 76
2- التحليل الكيفي 76
سابعا: صعوبات الدراسة 77
الفصل الخامس: تحليـــل وتفسيـــر البيانـــات
تمهيد 79
أولا: البيانات الشخصية 79
ثانيا: بيانات خاصة بالزواج 86
ثالثا: بيانات خاصة بالمرأة و عملها.....107
رابعا: بيانات خاصة بالأشغال المنزلية.....112
خامسا: بيانات خاصة بالقرابة 118
سادسا: بيانات خاصة بالجيران و العلاقات الاجتماعية.....123
الفصل السادس: منـــاقشة نتائـــج الدراســـة
أولا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فرضياتها. 133
ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة 146
الخاتمـــــــة 149
المراجـــــع.....152
الملاحـــــق

فهـــــــرس الجـــــــــداول

رقم الجدول	عنـــــــوان الجـــدول	الصفحـــــة
01	الجنس	80
02	فئات العمر	80
03	الحالة المدنية	81
04	المستوى التعليمي	82
05	السكن السابق	83
06	نوع الأسرة	83
07	الوضعية المهنية	84
08	مدة الإقامة داخل الحي	85
09	عدد مرات الزواج	87
10	عدد مرات الزواج وعلاقتها بالسكن السابق	88
11	عمر المبحوث عند الزواج الأول	88
12	السن عند الزواج الأول وعلاقته بالسن	89
13	السن عند الزواج الأول وعلاقته بالسكن السابق	89
14	مدى وجود قرابة بين الزوجين	90
15	الزواج القرابي وعلاقته بالسن	91
16	الزواج القرابي وعلاقته بالسكن السابق	91
17	التعارف قبل الزواج	92
18	التعارف قبل الزواج وعلاقته بالسن	93
19	التعارف قبل الزواج وعلاقته بالسكن السابق	93
20	التعارف قبل الزواج للسكان من أصل حضري وعلاقته بالسن	93
21	حق الفتاة في التعرف على زوجها	94
22	حق الشاب في التعرف على زوجته	95
23	السن المناسب لزواج الفتاة	96
24	نظرة المبحوثون إلى السن المناسب لزواج الشاب	98
25	السن المناسب لزواج الفتاة وعلاقته بالمستوى التعليمي	100
26	السن المناسب لزواج الفتاة وعلاقته بالسن	100
27	عدد الأبناء	101
28	نظرة المبحوثون لضرورة الإنجاب	102
29	العدد المناسب للأبناء	103
30	رأي المبحوثون في الجنس المفضل	104
31	الموقف من تنظيم النسل	105
32	مدى موافقة الزوجين على تنظيم النسل	106
33	من يقوم بالأعمال المنزلية	108

34	مدى قبول المبحوثون مساعدة الذكور في الأشغال المنزلية	109
35	مدى قبول مساعدة الأبناء في الأشغال المنزلية وعلاقته بالسن	110
36	سبب رفض مساهمة الأبناء الذكور في الأشغال المنزلية	110
37	التسير المالي	111
38	قبول الرجال لعمل المرأة	113
39	مدى قبول عمل المرأة من طرف الرجال وعلاقته بالمستوى التعليمي	114
40	سبب رفض عمل المرأة	114
41	مكان عمل المرأة	115
42	مساعدة الزوج في الأعباء المنزلية	116
43	نظرة النساء للعمل عندما تكون إمكانيات الزوج كافية	117
44	إذا كان للمبحوث أقارب مقيمين في نفس الحي	119
45	مدى تبادل الزيارات داخل الحي	120
46	مدى إمكانية طلب خدمة من الأقارب	121
47	نوع المساعدة التي يقدمها الأقارب	122
48	نوع العلاقة مع الجيران	124
49	مدى استفادة المبحوثون من خدمات الجيران	125
50	كم الخدمات في حالة الاستفادة	126
51	نوع الخدمات التي يستفيد منها المبحوثون من طرف الجيران	127
52	مدى دعوة الجيران لتناول الطعام أو شرب القهوة	128
53	متى يستفيد المبحوثون من المساعدات من طرف الجيران	129
54	أسس بناء العلاقات الاجتماعية في الحي الشعبي	130

المقدمـــــــة:

يشكل النزوح الريفي إلى المراكز الحضرية، المؤشر الأساسي لعملية التغير الاجتماعي التي تعرفها الجزائر، هذا النزوح، لا يتوقف عند الحركية الجغرافية ولكنه يمس مختلف أوجه الواقع الاجتماعي، كأشكال التجمعات، التدرج، والقيم.

هذه الوضعية تتطلب تغيرا وتكيفا على مستوى السلوكات والعلاقات بين الأفراد والجماعات الاجتماعية. فالتضخم الحضري وظهور أشكال جديدة للحياة في المدن، هو ظاهرة عرفتها كل المجتمعات. وكما يقول Chambart de Law هو "عملية عالمية تتجه إلى تحويل كل المعمورة إلى قطاع حضري واسع. غير أنه، يجب التأكيد على أن التحضر وتضخم المراكز الحضرية في المجتمعات الفقيرة والمتخلفة، لا يسير بنفس الوتيرة ونفس النمط، الذي عرفته المجتمعات الأوروبية، لأنه لا الصناعة في المدن، ولا إدخال التكنولوجيا على الزراعة، هي التي أوجدت هذه الظاهرة، إنما نتيجة لأسباب أخرى يجب حصرها في الإطار التاريخي والاجتماعي لهذه المجتمعات".

فأثار التحضر السريع هي معقدة جدا.

فبالنسبة للجزائر أحدثت هذه التغيرات تحولا كبيرا، على استقرار وثبات الأنماط المعيشية والأطر الإيديولوجية، فإذا كان الاستعمار العامل المسبب لهذا التحول في الصرح الاجتماعي بتأثيره على الريف والمدينة في نفس الوقت. إلا أن هذا التحول، نشاهده اليوم أكثر، في المراكز الحضرية، نظرا لكونها تشكل تنظيما اجتماعيا واقتصاديا مميزا.

فالتغير الذي يحدث في المجتمع الجزائري اليوم لا يمس المظاهر المادية فحسب، لكنه يتعدى ذلك إلى القيم، والمثل، العادات وطرق التفكير.

كما يتضمن طرقا مختلفة لتنظيم الحياة الأسرية وطرق التنشئة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية وتغير اتجاهات أفراد المجتمع وقيمهم وعاداتهم وسلوكاتهم.

ويعتبر التحضر من العمليات التي تدفع الأسرة نحو التغير، باعتبار هذه العملية تمس البناء الأسري، حيث يساعد على تقليص وتحديد حجم الأسرة، كما يمس العلاقات الاجتماعية الأسرية – القرابية، ويغير القيم والنظم الاجتماعية.

فالأسرة النازحة من الريف على المدينة، وجدت نفسها في هذا الوسط الحضري، الذي يتطلب منها التكيف، بأساليب الحياة الجديدة، وبالتالي لم تبق تلك الوحدة المنعزلة، بل أصبحت تتقاسم الوظائف مع مختلف المؤسسات الاجتماعية، فبدأت معالم التغير تتضح، من خلال تغير القيم، أثرت على البناءات والعلاقات لتحل محلها بناءات وعلاقات جديدة أكثر تماشيا مع المعطيات والظروف الحضرية الجديدة.

الفصل الأول

الإطار التصوري و النظري للدراسة

تمهيـــــــد:

أولا: أسباب اختيار الموضوع

ثانيا : مشكلة البحث و تساؤلاته الرئيسية

ثالثا : أهـــداف الدراســـة

رابعا : المفاهيم الأساسية

1- التحضـــر

2- التغيـــر

3- الـــــدور

4- الأســـرة

خامسا : الفـــــروض

سادسا : الدراســـات السابقـــــة.

تمهيـــــد :

تشهد الجزائر نموا حضريا سريعا، بسبب النزوح من الريف و النمو الحضري السريع، الأمر الذي أدى الى ظهور العديد من المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإيكولوجية، فضلا عن التغيرات التي تشهدها مختلف البني و تغير الأنماط المعيشية و نسق الأدوار.

و ضمن هذا الإطار، نشير إلى أن هذا النمو قد قاد الى تغيرات جوهرية في بناء الأسرة، الأنماط السلوكية، العلاقات الاجتماعية، التنظيم العقلي للأنشطة المختلفة.

لهذا نحاول في هذا الفصل طرح المشكلة البحثية المتمحورة حول نمط العلاقات الاجتماعية، الاختيارات الفردية و تغيير الأدوار في سياق معالجة مختلف الأطر المعرفية للتحضر و ما يفرزه الواقع الحضري من مشكلات بالاستناد إلى منطقة سكنية شعبية ترتبط بمجموعة من الرموز و أنماط السلوك و القيم و المعايير التي يتعامل الأفراد في هذه المنطقة من خلالها. و تتحدد هذه المنطقة من خلال كيانين متصلين: أحدهما مكاني و الآخر اجتماعي.

وإذا كان التحضر طريقة للحياة بما تتضمنه من مقومات اقتصادية و اجتماعية وثقافية و سياسية، فإن تجسد هذه الطريقة يتم في أنماط الفكر و السلوك و أسلوب الحياة الذي يتحدد من خلال علاقة السكان بالبيئة المحيطة بهم و علاقتهم ببعضهم البعض.

و حيث كان الاهتمام في هذا الفصل متمحورا حول إثارة جملة من التساؤلات المجسدة لعلاقة التحضر بتغير الأدوار.

و هذا من خلال طرح المشكلة البحثية، الأهداف، الفروض، و المفاهيم الأساسية.

أولا: مشكلة البحث و تساؤلاته الرئيسية:

تحظى ظاهرة التحضر باهتمام الباحثين من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المداخل النظرية التي تهتم بتفسير هذه الظاهرة و مصاحباتها الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و الإيكولوجية في سياق حركية السكان من الريف إلى المدينة و نمو المراكز الحضرية و انتشار أنماط السلوك و أساليب الفكر الحضرية.

إن تعدد نقاط التركيز السكاني و زيادة حجم المراكز الحضرية قد أثر بصورة مباشرة على الأدوار الأسرية من حيث التحول، نحو الأسرة النووية، نمو الفردية، خروج المرأة إلى العمل.

لقد تعرضت الأسرة الجزائرية لهذه التغيرات نتيجة لعملية التحضر التي تمر بها و ذلك نتيجة هجرة السكان من الريف إلى المدينة، حيث كان النمو الحضري من البداية مرتبطا بالهجرة الريفية[1].

و أصبحت المدينة تمثل شكلا جديدا للتنظيم الاقتصادي و بيئة فيزيقية مختلفة، و نظاما اجتماعيا جديدا يؤثر تأثيرا كبيرا على سلوك الأفراد و تفكيرهم، وجعل التحضر من المدينة وحدة فيزيقية و اقتصادية، أدت إلى ظهور الحضرية كأسلوب في الحياة وذلك لأن حجم السكان و كثافتهم و تباينهم من الظواهر التي تؤثر على طبيعة عملية التنشئة الاجتماعية. كما تمثل المدينة نمطا من أنماط التحول الثقافي الذي يؤثر في البناء الأسري و النظام المقرر داخله.

و من البديهي أن يؤدي الانتقال من أسلوب الحياة غير الحضرية إلى أسلوب الحياة الحضرية إلي تغير في سلوك و تفكير الأفراد.

كما أن التحضر يفرض على الأفراد التكيف بالنظم و القيم السائدة في المدينة واكتساب أساليب الحياة الحضرية.

وباعتبار التحضر أسلوبا في الحياة و التفكير، كان له الدور في القضاء على نموذج الأسرة الممتدة، المركبة وإحلال نموذج الأسرة النووية محلها.

1– Abdellatif benachnou, exode rurale en Algérie, SNED, P.9 sans date.

فنتيجة لهذا التغير فقدت الأسرة الجزائرية العديد من وظائفها التقليدية الريفية وقيمهـا، فالأسرة التي كانت تقوم بالرعاية المطلقة لأفرادها بانتقالها إلى وحدة ذات تخصص وظيفي داخل المجتمع الكبير، أصبحت تشارك المؤسسات الأخرى كالمدرسة و المصنع وغيرها.

ولقد بينت الدراسات التي تناولت الأسرة الجزائرية أن أهم التغيرات التي مست الأسرة تتمثل في تقلص حجمها و تغير أدوارها.

ومن هذه الدراسات على وجه الخصوص دراسة **(مصطفى بوتفنوشات)** التي من نتائجها تغير الأسرة من الحجم الكبير الى الحجم الصغير و هذا النموذج يتجلى في الوسط الحضري.

و يعتبر السكن العامل المؤثر الأساسي في تقلص حجم الأسرة بالإضافة إلى الحياة الاقتصادية، ووظيفة الأجر التي زادت من استقلال الأبناء عن أوليائهم، وإحلال القانون المدني محل القانون التقليدي (الشرف) و"حكم الجماعة" و هذا بدوره أثر في إضعاف القيمة القرابية داخل الوسط الحضري.

ونتيجة لعملية التحضر التي تمر بها الأسرة الجزائرية ونتيجة للتغير التي تشهده لم يعد النسق التقليدي يقوم بنفس الوظيفة.

ففي خضم هذه التغيرات و التحولات الطارئة على المجتمع الجزائري و التي مست مختلف مجالات الحياة و مظاهرها، انعكست هذه التغيرات على الأسرة، فعند الانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية يتعين على الفرد أن يتكيف حسب النظم و القيم السائدة في المدينة، فضرورة التكيف بالوسط الحضري و طريقة الحياة الحضرية أدت إلى تغيير بناء الأسرة الجزائرية و تغير أدوارها.

وبهذا أخذت الأسرة الجزائرية أساليب الحياة الحضرية وأسقطت صورتها التقليدية و هذا ما أكسبها طابع الأسرة المتغيرة، فقد أخذت سلطة الأب الصارمة تتلاشى و تنحصر، و بدأت تضعف أواصر و صلات أفراد الأسرة القرابية، و أدت ظروف الحياة الحضرية إلى سيادة نوع من العلاقات لا تبرز إلا في المناسبات (المآتم، الأفراح).

نتيجة لهذه الظروف المعيشية في الوسط الحضري المتميزة بالاستقلال المادي و حرية التصرف أصبحت النزعة الفردية هي السائدة.

و من خلال دراستنا هذه نحاول الاجابة على تساؤل رئيسي هو: ما هي أبرز التغيرات التي عرفتها الأسرة الساكنة في الأحياء الشعبية ؟

و يتعلق الأمر بمعالجة التغيرات الأسرية، هذا التغير مرتبط بالحركية الجغرافية السائدة (الأصل الريفي للسكان) و بتجمع خاص للمساكن (الحي الشعبي) الذي لا يمثل مجموعة من المساكن الفقيرة فحسب، بل مجتمعا مميزا.

لقد تناولت دراستنا هذه دراسة الأدوار داخل وخارج الأسرة و هو ما أعطانا الأبعاد الآتية:

أ - **على مستوى القيم و المعايير:** ما هي درجة ارتباط الأسرة الجزائرية الساكنة بالأحياء الشعبية بالقيم و المعايير التقليدية في سلوك أفرادها، و اتجاهاتهم ؟

ب - على مستوى توزيع الأدوار و المكانات: هل أن توزيع الأدوار و المكانات داخل الأسرة الجزائرية الساكنة في الأحياء الشعبية مازال مرتبطا بعامل السن و الجنس.؟

جـ - على مستوى اختيار الأزواج: ما مدى ارتباط اختيار الأزواج بالتقاليد القديمة لدى الأسرة الجزائرية الساكنة في الأحياء الشعبية ؟

د - على مستوى العلاقات الاجتماعية: هل تتميز العلاقة الاجتماعية بين أفراد الأسرة الجزائرية الساكنة في الأحياء الشعبية بالتضامن العائلي التقليدي أم بالتضامن الاقتصادي الحديث؟

في دراستنا هذه لم نكتف بدراسة الأدوار كما هي على أرض الواقع، و حسب القيم التقليدية إنما نحاول كذلك دراسة الأدوار المثالية كما تبدو في السلوكات.

كما يجب التذكير بأن الأدوار المرجعية هي تلك التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي باعتبار هذا المجتمع التقليدي نسقا اجتماعيا حقيقيا أو مثاليا.

ثانيا: أسبـــاب اختيـــار الموضـــوع

على كل باحث مراعاة الأسس والمعايير التي بموجبها يتم الاختيار السليم لموضوع الدراسة، وبناءا عليه فقد جاء اختيار الموضوع "التحضر وتغير الأدوار الأسرية" لجملة من الأسباب نذكر أهمها:

الرغبة الذاتية: ويعني الاهتمام المميز الذي أوليه للأسرة، كونها تمثل بالنسبة لي الوحدة التي تتم حولها ومن خلالها كل الأفعال الاجتماعية.

التخصص: حيث أن هذا الموضوع يمثل أهم المواضيع في حقل الدراسات الحضرية وذلك نظرا لأن الأسرة تعتبر مركز كل التفاعلات الاجتماعية والسلوكات والعلاقات الاجتماعية، وهي الأساس الذي من خلاله تتم عملية التنشئة الاجتماعية، حيث إذا كانت هذه التنشئة صالحة صلح المجتمع وإذا كانت فاسدة فسد المجتمع. فالنظام الاجتماعي، حتى وإن لم يكن اليوم مقصورا على ما تؤديه الأسرة من بناء ونماء لأفرادها فهي تعمل نحو بناء وتوجيه وإرشاد أبناء المجتمع، لتحقيق رفاهية المجتمع واستمرار نشاطه في كافة المجالات الحياتية. ولذلك كان اهتمامنا، منصبا اتجاه التحولات الكبيرة التي عرفتها الأسرة وما زالت تعرفها وذلك من خلال التطرق إلى تغير السلوكات اليومية لأفرادها وما للتحضر من أثر على هذه السلوكات والأدوار الجديدة.

الأهمية الاجتماعية للموضوع: حيث أن من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هو أهميته بالنسبة للفرد والمجتمع

ثالثـــــا : أهداف الدراســـــة:

في ضوء التراث النظري و الامبريقي المتوفر حول التحضر، و تغيير الأدوار الأسرية وفي ضوء الواقع الحضري المعاش تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أولا: تشخيص الواقع الفعلي لظاهرة التحضر وذلك من خلال معرفة تأثير الوسط الحضري على التحولات التي تطرأ على الأسرة الجزائرية الساكنة في الأحياء الشعبية من خلال ابراز مدى تغيير الأدوار و المكانات داخل الأسرة.

ثانيا: تشخيص الواقع الفعلي لتغير الأدوار في مجتمع الأسرة.

ثالثا: محاولة الكشف عن تغير الأدوار و المكانات في سياق التحولات التي تطرأ على الأسرة الساكنة في الأحياء الشعبية.

رابعا: محاولة التعرف على تأثير تحولات الحياة الحضرية على العلاقات الاجتماعية، الأدوار، المكانات.

رابعـــا :المفـــاهيم الأساسيـــــة :

يمثل تحديد المفاهيم المرحلة الأولى لكل دراسة سوسيولوجية، فالجهد المخصص لمرحلة جمع البيانات يجب أن يكمل بجهد إعداد الأدوات التصورية التي من خلالها تنظم الملاحظة الإيمبريقية لأن البحث" بدون أطر تصورية دقيقة واضحة تدخل البحوث الميدانية في متاهات لا تفي بغرض الدراسة[1].

ففي الدراسات الخاصة بالوسط الحضري نستعمل كثيرا من المفاهيم لتحديد و فهم بعض الظواهر الاجتماعية مثل التحضر، التغير، الأسرة، الدور. مفاهيم من الصعب تجاهلها من طرف الباحثين حول هذا الوسط.

غير أن كثيرا ما نجد استعمال هذه المفاهيم تكون موجهة بخلفيات إيديولوجية تزيد في غموض المفهوم.

و حتى نوضح هذه المفاهيم نتطرق الى بعضها.

1- Gurvich G., cité par Marcier, le changement sociale , in cahier international de sociologie, v 23 , 195 7, page 63

1- التحضـــــر:

يعتبر التحضر من المفاهيم التي عولجت وفق رؤى و تصورات متباينة، الأمر الذي أدى الى تباين تحديداته و صعوبة حصر عناصره و مكوناته، رغم ظهور ملامحه واضحة في تزايد حجم المجتمع الحضري وكثافته السكانية، و في تغير الأساس الوظيفي، الاقتصادي وتعقده، و في تغير طابع الحياة الفردية وأبعاد السلوك الاجتماعي. ضمن هذا السياق يعرف أنصار التصور الديمغرافي و في مقدمتهم تيسدال Tisdal التحضر، على أنه عملية للتركز السكاني، من حيث تعدد نقاط التركيز، و زيادة حجم المراكز الحضرية. ومن ثم فإن تزايد السكان المقيمين في مناطق حضرية يصبح مؤشرا احصائيا دقيقا لتعريف و قياس التحضر.

و على هذا الأساس، يمكن ايجاد الحجم، الكثافة، اللاتجانس كمقياس لتحديد التحضر، في حين نجد رواد التصور الاقتصادي، يؤكدون الارتباط بين عمليتي التصنيع و التحضر. فلقد أوضح جراس GRAS أن التحضر قد ارتبط بالتطور الاقتصادي لأنماط التوطن والاستقرار البشري، وكان ظهور الميتر و بوليس نتيجة لإنتشار التصنيع و سيطرة الإقتصاد المتروبوليتي.

و في المقابل نجد علماء التصور الإيكولوجي يركزون على عامل السكان،و المكان ، ويعيرون أهمية كبيرة لسيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية و استخدامها لرفاهيته. في حين، نجد التصور التنظيمي يربط بين التحضر و التعقد النظامي.

- مثل تطور الحكومات المركزية، تطوير الأسواق، انتشار الأشكال المختلفة للتنظيمات الرسمية و غير الرسمية.

هذا و يؤكد التصور السلوكي للتحضر على خبرة الأفراد من حيث أنماط السلوك والتفاعل و طريقة الحياة، و في نفس الوقت يشدد على أهمية انتقال و تطور المجتمع الى شكل الرابطة ليتميز في النهاية بانقسامية الأدوار و تعدد الانتماءات و سيطرة العلاقات السطحية الثانوية من خلال الروابط المتخصصة، وانتشار العلمانية و العقلانية، و بعبارة أخرى يعني التحضر الانتقال الى نموذج أكثر رشادة و عقلانية للفعل الاجتماعي و التفاعل.

و هذا ما جعل الكثير من الدارسين ينظرون الى التحضر على أنه عملية تراكمية (زيادة السكان، نمو المراكز الحضرية)، و كيفية (ما يعتري السلوك و القيم و أنماط

المعيشة من تغيرات) تعبر في أساسهما عن التحول نحو قطب الصناعة و تعقد البناء الاجتماعي و تباين الأنشطة الممارسة و انتشار العلمانية و العلاقات الاجتماعية الثانوية و العارضة المصلحية.

و في هذا الإطار يعرفه توم لينسن Thom linson على أنه اعادة توزيع السكان من الريف إلى المدن و المراكز الحضرية الأخرى، في حين يرى جون ريمي J.Remy أن التحضر "عملية تحول ، بحيث تلعب الصناعة و الخدمات المختلفة دورا في تحول الوسط الحضري الى نقطة جذب اليد العاملة، التي جذبتها بأمل الظروف الحياتية الحسنة"[1]

و يبين لويس ورث lewis wirth أن المدينة تتميز كوحدة ايكولوجية أصلية بخلق ثقافة حضارية خاصة ومتميزة، من حيث زيادة السكان و الكثافة و الاختلاف الاجتماعي، و تطور تقسيم العمل، و تقلص المعاملات المباشرة، حيث يدافع الفرد على مصالحه و تظهر المنافسة.

ويذهب آخرون إلى أن التحضر"هو انتشار نظام مواقف و اتجاهات و سلوك، موجودة في جماعة ذات خاصية، و هي مجتمع الحضر. فالمدينة ليست وحدة أو حيزا مكانيا فقط ، لكنها وحدة منتجة لثقافة ذات علاقات اجتماعية و قواعد و أعراف و قيم خاصة و نموذج تنظيم و تطور متميز".[2]

و لقد أتى جيرالد بريز G.Bréese في كتابه التحضر و التقاليد urbanisation et traditions بتعريف شامل و دقيق عن التحضر قائلا " لا تمثل المدينة شكلا جديدا للتنظيم الاقتصادي ، و بيئة فيزيقية مختلفة ، و لكن تمثل أيضا نظاما اجتماعيا جديدا، يؤثر تأثيرا شديدا على سلوك الإنسان و تفكيره، فلقد أدى التحضر الى ظهور الحضرية كأسلوب في الحياة، ذلك أن حجم السكان و كثافتهم و تباينهم من الأمور التي تؤثر على التنشئة الاجتماعية و الطبيعة الإنسانية ذاتها. و تمثل المدينة نمطا من أنماط التداخل الثقافي، الذي ترك و لا شك آثارا بالغة على البناء الاجتماعي و العمليات و النظم الاجتماعية.

1- Jean Remy, la ville et l'urbanisation, ed duclot 1974, p.32
2- Placed Rambaud, société rurale et urbanisation, 2eme ed du seuil.p.11

و بناء على ما تقدم يبدو جليا أن التحضر يرتبط بحياة المدينة و تعقدها، لهذا تستخدم الدراسة الراهنة هذا المفهوم للإشارة إلى تركز السكان و تباينهم في المناطق المختلفة من مجتمع المدينة و ما يترتب عن هذا التركيز من مصاحبات اجتماعية و اقتصادية و ثقافية.

2- التغير و التحول:

لقد توسعت كثير من الدراسات انطلاقا من هذا المفهوم و قد دارت حول تطور مفاهيم البناءات التقليدية للمجتمعات النامية، في اتصالها بالحضارة الغربية.

ففي البداية كان فهم هذه المجتمعات، يعبر عنه بالوحشية أو الهمجية، و مع بداية القرن التاسع عشر (19) و التوسع الأوروبي، جاءت نظريات التطور لتنمي المفهوم الأحادي للتغير، الذي كان يعتبر المجتمع الغربي" القوة التي يجب أن تتجه اليها حتما، المجتمعات التي كانت تعتبر أقل تقدما.[1]

و منه بدأ يسمي هذه المجتمعات بالبدائية، غير أنه ومع بروز ظروف تاريخية جديدة، و مع التطور الذي عرفه العالم بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ علم الاجتماع يأخذ شكلا جديدا اهتم من خلاله بتعدد الاتجاهات التي يمكن أن تؤدي الى التطور.(و هذا لا يعني أن كل الدراسات الحديثة لم تعد متفقة مع تلك النظرة الأوروبية المتطرفة Eurocentrique)

إن استعمال مصطلح التحول الاجتماعي يرجع إلى " تغير" يمكن ملاحظته في الزمان، بينهما يكون"التحول " مجموع التحولات التي يشهدها مجتمع، خلال فترة زمنية طويلة.[2]

ويميز بارسنز T.parsons بين تغير التوازن و تغير البناء .

" فتغير التوازن يكون في الوظيفة العادية للتنظيم الاجتماعي، بينما يمس تغير البناء التنظيم الاجتماعي ككل" [3].

1- Balandier.G, Sens et puissance puf, 1981, P.219.
2- Rocher .G, le changement social,ed.H.MH.1968.p17
3-Ibid P. 78.

كما اقترح قي روشي G.Rocher تحديدا لهذا المصطلح باعتباره "كل تحول يمكن مشاهدته في الزمان، يمس و بصفة عامة البناء ،ووظيفة التنظيم الاجتماعي، لجماعة أو محافظة ما ، ويغير من مجرى حياتها وأن لا يكون هذا التحول مؤقتا أو زائلا" [1].

و كمثال لهذا التغير يمكننا ذكر تناقص حجم الأسرة.....انهيار الاقتصاد الحكومي مع ظهور المدن الكبيرة، الانتقال من الفئوية إلى الطبقية.... التغير في التوجهات والاعتقادات.....هذه الاعتقادات و التوجهات تلهم التنظيمات و تتحول معهما.[2].

إن التحول يمثل عملية معقدة تحدث باستمرار.

و كما يقول" بالانديه Balandier" أنها لا فجائية و لاخلاقة لانقطاع بارز و واعي".

و في ما يخص استعمال هذا المفهوم في دراستنا فإننا، لا نسعى لتحليل شامل للتغير، إنما نريد إظهار التحول الجزئي الذي يصاحب الانتقال إلى الوسط الحضري، لا سيما ما تعلق (بالأدوار، المكانات و العلاقات الاجتماعية).

3- الـــــــدور :

يشكل مفهوم الدور محور الارتكاز في كثير من النظريات الاجتماعية، الشيء الذي أدى إلى تباين و تداخل التحديدات المقدمة له من طرف علماء الاجتماع و الاقتصاد، النفس و غيرهم.

ضمن هذا الإطار تنظر البنائية الوظيفية على أن الدور هو مجموعة من الالتزامات التي يتحتم على الفرد انجازها، أو بعبارة أخرى، هي مجموعة من السلوكات و الممارسات التي يقوم بها وفق القواعد السائدة في المجتمع.

و قد حددت" آن ماري روش بلاف" **A.M.Rocheblave** الدور على أنه" نمط منظم من السلوك مرتبط بوضعية معينة للفرد داخل كل متفاعل " [3].

1- Ibid P 78
2-Ibid P 78
3-Rocheblave.AM,.la notion de rôle en psychologie social, paris puf 1962p153

و نلاحظ عند مختلف المنظرين أن مفهوم الدور يتحدد بالنسبة للمكانة.

بالنسبة "لرالف لنتن **R.linton**" " لا يوجد دور بدون مكانة ، و لا مكانة بدون دور، فالدور يمثل الجانب الديناميكي للمكانة. [1]

و في نفس السياق يرى "ت. بارسونز T.parsons " الدور يمثل الجانب الحركي للمكانة، بينما تمثل المكانة الجانب المكاني للدور"[2].

أما بالنسبة ل" ف. نادل F.Nadel " المهم هو أن لدينا في الحالة الأولى ، القيام ببعض الواجبات و الحقوق بمعنى إنجاز ، و في الحالة الثانية، هذه المجموعة من الواجبات و الحقوق ممثلة في معرفة، في قيمة ،مكتسب ، أو في صورة ذهنية فقط.[3]

و يعرفه آخرون على أنه ممارسات سلوكية، تعكس مستلزمات و شروط خاصة به و مصاغة و مفروضة عليه من قبل المجتمع.[4]

من خلال هذا التعريف نجد أن الدور يتمثل في سلوكات يقوم بها الأفراد، هذه السلوكات يكون المجتمع قد حددها من قبل و فرضت فرضا على الأفراد لممارستها.

كما يعني الدور أيضا " ذلك الجزء الذي ينتظر من الفرد أن يلعبه أو السلوك الذي يؤديه في سلسلة مراكز" [5].

أو يعرف على اعتبار" أنه الطريقة التي ينجز بها الفرد مستلزمات المكانة أو ما يجب أن يقوم به من سلوك و فعل و يتمتع به من حقوق و امتيازات".[6]

فالدور كنمط للسلوك يتكون من حقوق وواجبات أي من قيم و قواعد مشتركة يخضع لها الأفراد الذين يشغلون وظيفة خاصة " فالدور الذي يقوم به كل انسان يمثل الشخصية الاجتماعية نوعا ما".[7]

1-linton.R cité par SF.Nadel dans, théorie de la structure social, ed de minuits le sens commun ,1970.p.60

2 - Ibid, p.49.

3 - Ibid, P. 49.

4 - خليل عمر نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، دار الآفاق الجديدة المغرب، 1981 ص 288

5 - كمال الدسوقي ، ديناميكية الجماعة في علم الاجتماع و علم النفس، مكتبة الانجلوا مصرية ج1 1969 ص 298 .

6 - غريب سيد أحمد علم الاجتماع و دراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1998 ص 191.

7 -Rocher.G , introduction a la sociologie rurale, ed HM.H 1970 p .72

واستنادا لهذا المعنى، يتطلب الدور، توافقا اجتماعيا كما يتطلب توقع سلوك معين. استنادا لكل هذه التعاريف يمكننا صياغة التعريف الإجرائي على النحو الآتي:

الدور هو مجموعة من الحقوق التي يتلقاها الفرد في مجتمعه و الوجبات التي يقدمها للمجتمع، في أنماط سلوكية متعارف عليها و متوقعة من الأفراد الآخرين نتيجة لوعيهم بهذه الحقوق و الواجبات التي تتمثل في مجموعة الاتجاهات التي تشيع حول حقوق الفرد في المجتمع.

و تأسيسا على ما سبق يبدو جليا أن الدور هو متغير أساس في العملية الاجتماعية، الأمر الذي جعلنا نقصره في الدراسة الراهنة على ما تقوم به الأسرة الحديثة من التزامات ثقافية و اجتماعية اتجاه أفرادها.

4- الأســــــــرة :

لم يتفق علماء الإجتماع على تعريف محدد للأسرة نظرا لتعدد أنماطها، فهي نتاج اجتماعي تعكس صورة المجتمع الذي تظهر و تتطور فيه، حيث إذا كان المجتمع يمتاز بالثبات، امتازت هي الأخرى بذلك أما إذا كان المجتمع مجتمعا متغيرا تغيرت هي الأخرى، حسب ظروف و نمط هذا التغير.[1]

فالأسرة هي تلك الوحدة التي تتأثر بالمجتمع، و تؤثر فيه فهي دائمة التفاعل، أو كما يقول "أوجبرن ogburn " ليست نظاما فرعيا منعزلا عن الأنظمة الأخرى.

و الأسرة هي جماعة من الأفراد تربطهم روابط قوية ناتجة عن صلات الزواج، الدم و التبني، هذه الجماعة تعيش في بيت واحد و يقتسمون الدخل، كما يرتبطون فيما بينهم بعلاقات اجتماعية متماسكة أساسها المصلحة العامة.

و الأسرة تكون كبيرة ممتدة أو صغيرة نووية.

فالأسرة الممتدة تعتبر" تنظيما اجتماعيا أكبر من التنظيم الاجتماعي للأسرة النووية".[2]

1 -Henri mendras les éléments de sociologie, Armand collin, 1955.p.155.-

2 - ميشل دنكين ، معجم علم الاجتماع،ترجمة محمد حسن احسان ط1 دار الطباعة للنشر 1981 ص .98

بينما تتكون الأسرة النووية من الأب، الأم، و الأطفال الصغار و تعتبر هذه الأسرة وحدة مستقلة عن وحدات المجتمع المحلي. لا يمكنها البروز بصورة شاخصة في المجتمعات البسيطة أو الريفية. و لهذا فهي في مثل هذه المجتمعات تعتبر وحدة اجتماعية ملحقة أو متصلة بالأسرة الممتدة.

كما تعرف الأسرة الممتدة بالأسرة المركبة، حيث تمثل مجموعة من الأسر النووية أو الأسر الصغيرة التي تعيش تحت سقف واحد.

كما تعرف الأسرة النووية بالأسرة الزواجية و هي مكونة من مجموعة من العناصر الأساسية في الأسرة أي الأب و الأم و الأولاد. و يقيمون في مسكن واحد.

هذا وقد قدم المتخصصون في الدراسات الحضرية تعريفات متباينة للأسرة في ضوء خصائصها البنائية و التركيبية أو وظائفها الاجتماعية.

فضمن هذا الإطار تنظر البنائية الوظيفية الى الأسرة على أنها مؤسسة للتنشئة الاجتماعية، حيث تقوم بنقل المعايير و القيم و القواعد الى الأجيال المتعاقبة، في حين تنظر الماركسية، إلى الأسرة ، على أنها أداة لإعادة الانتاج الاجتماعي من حيث الاستمرارية، ونقل المعارف و التربية و كل العمليات التي تشكل الفرد، و تجعله جزء من البناء الاجتماعي السائد.

و فضلا عما سبق تركز تعريفات أخرى على عدد أفراد الأسرة، الأقارب، مما جعلهم يميزون بين الأسرة الممتدة والأسرة النووية.

وفي كلتا الحالتين يقر هؤلاء الباحثون أن الأسرة، أداة للتنشئة وأداة للتواصل، و تكوين شخصية الفرد من خلال نقل مختلف المعتقدات والممارسات و السلوكات المختلفة.

و رغم وجود تعريفات متباينة للأسرة إلا أنها تركز في أساسها على الحجم و تركيبتها أحيانا و أدوارها الوظيفية أحيانا أخرى.

لهذا تنظر الدراسة الراهنة الى الأسرة على أنها تلك الخلية الأولية التي تتولى تشكيل شخصية الفرد، و محاولة إدماجه في وسطه الاجتماعي، آخذين بعين الاعتبار بأن البناء الأسري يشهد تحولات اجتماعية أدت الى تقلص بعض وظائفها و تدعيم أخرى مثل الإشباع النفسي و الاجتماعي.

خـــامسا: الفـــــروض:

من خلال تساؤلات الدراسة تبين لنا أن الأدوار الأسرية تتغير باستمرار و أن هذا التغير تتحكم فيه عوامل كثيرة و مختلفة، ترتبط كل هذه العوامل بمجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المتنوعة، كما يتحكم في هذا التغير، الذي يطرأ على الأدوار الأسرية، البيئة المتواجدة فيها الأسر و حركيتهم.

و نظرا لتعدد هذه العوامل، و تداخلها سوف نكتفي بتسليط الضوء على العوامل التي نراها ذات صلة مباشرة بتغير الأدوار، وعليه جاءت فرضيتنا الرئيسية على الشكل التالي:

- " توجد علاقة ارتباط قوية بين التحضر و أهم التغيرات التي عرفتها الأسرة الجزائرية الساكنة في الأحياء الشعبية". و نظرا لكون هذه الفرضية عامة وشاملة تحمل مجموعة من المتغيرات فقد تم تجزئتها الى مجموعة من الفرضيات الفرعية وكانت على النحو التالي:

1- لا توجد علاقة ارتباط قوية للأسرة الجزائرية الساكنة بالأحياء الشعبية، بالقيم و المعايير التقليدية في سلوك أفرادها و اتجاهاتهم.

و نعبر عن هذه الفرضية بالمؤشرات الآتية:

أ- تقلص نسبة الزواج القرابي

ب- انعدام تعدد الزوجات

ج- ارتفاع سن الزواج

د- حرية اختيار الأزواج

هـ - القبول بعمل المرأة

و- التحكم في الأبناء و تنظيم النسل

2 - إن توزيع الأدوار و المكانات داخل الأسرة الجزائرية الساكنة في الأحياء الشعبية لم يعـــد مرتبـــطا بالســـن و الجنـــس.

و قد عبـــرنا عنها بالمؤشرات الآتيـــــة:

أ- مشاركة الأبناء الذكور في الأشغال المنزلية

ب- التسييـــر المالي للأسرة.

3- تتميز العلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد الأسرة الجزائرية الساكنة بالأحياء الشعبية بوجود مزيج من التضامن العائلي التقليدي القديم و التضامن الاقتصادي الحديث.

سادســـا: الدراســـــات السابقـــة:

يعتبر التحضر و الأسرة من بين الموضوعات التي نالت اهتمام الباحثين المعنيين بالدراسات الحضرية، ولقد تمحور اهتمام هؤلاء الباحثين حول مدى تغير البناء الأسري **فويرث** توصل إلى فقدان الأساس الأولي لهذا البناء، من حيث العلاقات و فقدان الأسرة لدورها التقليدي و ضعف العلاقات القرابية و الأسرية، و التخلي التدريجي للأسرة عن وظائفها التاريخية المميزة، فضلا عن تقلص حجم سلطتها على الأعضاء.

و في المقابل نجد أوسكار لويس Oscar Lewis في دراسته الميدانية لسكان مدينة مكسيكو يشير الى أن الحياة الأسرية التقليدية ظلت على ماهي عليه دون تغيير يذكر رغم التحول السريع الذي تمر به هذه المدينة. في حين نجد أبحاث أخرى، تفسر المسافة أو البعد المكاني بين أعضاء الأسرة الممتدة، في ضوء فتور و ضعف الروابط القرابية.و لقد قيس هذا الفتور والضعف ، بمعدلات التزاور وتبادل المساعدات.....الخ

ومن منظور مختلف توصل برينر BRUNER في دراسته الميدانية عن "القرابة و اللاقرابة " إلى أن ضعف الروابط الأسرية، يكمن في تقلص الوظائف التقليدية للأسرة، وما طورته الحضرية من تنظيمات، تجعل ساكن الحضر يستطيع دون جهد إشباع كل حاجياته خارج نطاق الأسرة.

ومن ناحية أخرى توصل ويلمان وغود **Welman,good** إلى أن الفروق الريفية الحضرية في مجال الروابط الأسرية ليست بذات مغزى، و أرجع ذلك الى أن الأسرة الحضرية غالبا ما تعود إلى جماعتها القرابية عند الحاجة الى المساعدة، فضلا عن عدم ابتعاد أفرادها و بقاء العلاقات مستمرة.

ولعل ما يلفت الانتباه في هذا السياق، هو توصل يونغ وويلموث Yong & Willmot في دراستهما لإحدى مناطق مدينة لندن إلى أن العائلة الممتدة لا تزال قائمة ،وتمارس وظيفتها التقليدية.

أما فيشرFisher فتوصل الى عدد من النتائج حول تغير بناء الأسرة ومن أهم هذه النتائج نذكر:

1- ارتباط زيادة حجم المدينة بزيادة عدد الأسر غير المكتملة (غير المتزوجين،المتزوجين بلا أطفال، المطلقون ،الأرامل).

2- يرتبط تشتت أفراد العائلة الممتدة بكبر الحجم و الكثافة العالية.

3- ارتباط تقلص و ظائف الأسرة بزيارة نمو حجم المنطقة و تعقد بنائها.

4- عدم ارتباط ذوي المكانة الاجتماعية العليا بالروابط العائلية و القرابية.

الى جانب ما تقدم بينت الدراسات السابقة التي تناولت الأسرة الجزائرية أن أهم التغيرات التي أصابت البناء الأسري الجزائري تتمثل في تقلص حجمها.

و منها على وجه الخصوص دراسة الأستاذ (بوتفنوشات مصطفى) التي من نتائجها، أن الأسرة الجزائرية تغيرت من أسرة ممتدة الى أسرة نووية، و هذا النمودج يتجلى في الوسط الحضري.

و كان السكن، أهم عامل و عنصر مشجع على تقلص حجم الأسرة، بالإضافة إلى طبيعة الحياة الاقتصادية الجديدة، المرتبطة بالأجر. هذا الأجر الذي ساعد الأبناء على الاستقلال عن آبائهم، كما كان للقانون المدني دور كبير حيث نافس القانون التقليدي "الشرف و حكم الجماعة".

و حل محله تسيير الحياة من طرف البلدية، فضعفت بذلك دائرة بني العم التي كانت سائدة.

- إلى جانب كل ما تقدم قامت ابن قطيب عائشة بإجراء دراسة في المجتمع الجزائري حول "التحضر و تغير بناء الأسرة الجزائرية".

قدمت هذه الدراسة 1993 لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع جامعة الجزائر وكان التساؤل الرئيسي للدراسة كالآتي:

" هل أدى التحضر الى تغيير بناء الأسرة الجزائرية النازحة من أسرة ممتدة الى أسرة زواجية، نووية بسيطة، و بالتالي غير من النظام المقرر داخلها من حيث العلاقات القرابية، و علاقات الجيرة، وبعض القيم و السلطة، و بعض الاتجاهات.

و تندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي، تساؤلات فرعية كانت منطلقا لإشكالية الباحث نذكرها على النحو التالي:

1- هل أن هذا التغيير الحاصل أدى الى التقليل من وظائف الأسرة و الدور الذي كانت تقوم به ؟

2- مادور الأسرة في التنشئة الاجتماعية للطفل ؟

هل تقوم بالدور الكامل أم تشارك الى جانب المؤسسات الأخرى مثل المدرسة وغيرها؟

3- هل أدى هذا التغير الى وجود نوع من الديمقراطية و حرية التفكير و التصرف فيما يخص الزواج؟

- و كيف أصبحت طريقة انتقاء الأزواج؟

4- مانوع العلاقات الأسرية القرابية الجديدة الأولى و الثانوية؟

5- ما نوع السلطة السائدة و ما أساس هذه السلطة؟

6- هل هذا التغيرأدى على وجود مشاكل ؟ و هل تعتبر هذه المشاكل عائقا لعملية التحضر؟

و انطلاقا من هذه التساؤلات بنى الباحث فرضيته حول نقطة أساسية هي.

"أدت عملية التحضر الى تغيير بناء الأسرة الجزائرية" وكانت الفرضيات الجزئية على النحو التالي:

- إن تغيير بناء الأسرة يبدو من:

أ- تقلص حجم الأسرة من أسرة ممتدة الى أسرة نووية زواجية.

ب- تقلص وظائف الأسرة هي نتيجة لوجود مؤسسات اجتماعية في الوسط الحضري، تشاركها في تأدية أدوارها.

ج – طريقة الزواج من حيث اختيار الأزواج.

د – ظهور نوع جديد من العلاقات القرابية، تتصف بالضعف.

هـ - ظهور نوع من السلطة الأبوية قائم على الديمقراطية

و- مشاركة المرأة في إقامة أسرة زواجية قائمة على التعاون و المسؤولية المشتركة.

وللتأكد من فرضياته اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي.

كما أن الباحث اعتمد في بحثه على جملة من الأدوات لجمع البيانات هي الملاحظة، الاستمارة، المقابلة.

نتائـــــج الدراســـة :

اعتمادا على هذه الطريقة المنهجية توصل الباحث الى النتائج التالية:

- تراجع لقيمة الزواج المبكر عند الشباب في الوسط الحضري مقارنة لما كان سائدا عند الآباء في المجتمع الريفي.

- تقلص عدد أفراد الأسرة في الوسط الحضري وذلك بسبب تفتت العائلة الكبيرة حيث بينت الدراسة أن 44 % من أفراد عينة البحث يتكون أفراد أسرهم من 4-6 أفراد بينما تمثل 8% فقط عدد أفراد عينة البحث الذين يقدر عدد أفراد أسرهم بين 10الى 12 فردا. وهذا يعتبر دليل واضح على تفتت العائلة الكبيرة اذا أصبحت تتكون من أسر صغيرة (زوجية) متكونة من الأب و الأم و الأبناء الصغار فقط.

- لا حظ الباحث تغير في البناء الاقتصادي للأسرة الساكنة في الوسط الحضري، حيث كان جيل الآباء يمارس وظيفة واحدة طوال حياته، أما عند الأبناء فتعددت الوظائف،

- توصل الباحث إلى التأكد من أن المرأة أصبحت تحتل مكانة جديدة، و أصبحت عنصرا لا يستهان به داخل المجتمع، و ذلك بفضل تحسن مستواها التعليمي و خروجها للعمل.

- كما توصل الباحث الى تأكد من تغير بعض السلوكات داخل الأسرة و خاصة المتعلقة منها بالتسيير المالي للأسرة، حيث بينت الدراسة أن القرارات المهمة في الميزانية يشارك فيها الزوج و الزوجة بنسبة 50% من أفراد عينة البحث.

أما بالنسبة للأسباب تغيير وضعية المرأة فقد توصلت الدراسة إلى التأكد بنسبة مطلقة من أن المستوى التعليمي هو الذي كان وراء تغيير هذه الوضعية.

وبالنسبة للزواج فقد توصل الباحث إلى أن اختيار الأزواج أصبح أمرا يشارك فيه الزوج و الزوجة خلافا لما كان سائدا عند الآباء حيث كان أكثر شأنا عائليا واجتماعيا.

و قد أكدت الدراسة في هذا الشأن أن 54 % من المبحوثين يؤكدون على أن الاختيار يتم بين الزوج و الزوجة.

أما عن العلاقات الاجتماعية، لاسيما العلاقات القرابية و علاقات الجيرة منها، فقد أكدت الدراسة أن 60% من المبحوثين يزورون أقاربهم، و نفس النسبة تزور الجيران و الأصدقاء في المناسبات (الأفراح و المآتم)

وعن تبادل المساعدات أكدت الدراسة أن 40 % من أفراد عينة البحث يأكدون على تقديم المساعدات لدويهم و16 % منهم لا يقدمون أي مساعدة.وذلك لأن داخل الوسط الحضري تسود أكثر النزعة الفردية، حيث كل واحد لا يعتمد الا على نفسه .

علاقـــة الدراســـة بموضوع البحث:

إن اعتماد هذه الدراسة " التحضر و تغيير بناء الأسرة الجزائرية " كدراسة سابقة وهو لأهميتها نظرا لتناولها لنفس الموضوع تقريبا. و هو ما تؤكده النتائج المتوصل إليها، حيث بينت أثر التحضر على تغيير بناء الأسرة الساكنة في الوسط الحضري بصفة خاصة و الأسرة الجزائرية بصفة عامة.

كما توصلت الدراسة لنتائج مهمة خاصة تلك المتعلقة بوجود علاقة ارتباط قوية بين التحضر و تغيير وظيفة الأسرة ككل، و عملية التحضر و تغير بعض أدوار الأسرة وخاصة ما تعلق بدور المرأة التي أصبحت بفضل تعلمها، تمارس أدوار جديدة متمثلة في العمل خارج البيت، و كذلك أثر الوسط الحضري على النمط السلوكي القديم لا سيما تلك السلوكات المرتبطة بقيم الزواج، و العلاقات الاجتماعية بصفة عامة.

الفصل الثاني

التأصيل النظري

أولا- التحليل الحضري في السوسيولوجي الكلاسيكية:

1- تحليل المدينة عند كارل ماركس.

2- التحليل الحضري عند دوركايم.

3- التحليل الحضري عند ماكس فيبر

ثانيا : مدرسة شيكاغـــــو:

1- التحليل الحضري عند بارك.

2- التحليل الحضري عند ويرث.

ثالثا: التحضر و التغير الاجتماعي:

رابعا: المداخل المعرفية لدراسة التحضر:

1- المدخل الجغرافي، الايكولوجي.

2- المدخل الديمغرافي، الإحصائي.

3- المدخل التاريخي، المقارن.

4- المدخل الاقتصادي، الإنتاجي.

5- المدخل السياسي، الإداري.

6- المدخل الاجتماعي، الثقافي.

*التأصيـــــل النظـــــري للبحـث.

أولا: التحليل الحضري في السوسيولوجيا الكلاسيكية:

تحتل دراسة المدينة و الحياة الاجتماعية في الوسط الحضري مكانة رئيسية في المقدمات السوسيولوجية، فتعقيدات الظاهرة و تنوع أوجهها و أبعادها هو الدافع الأول للتساؤلات السوسيولوجية حول المدينة.....

ففي علم الاجتماع الكلاسيكي يمكننا التمييز بين عدة مدارس و اتجاهات تختلف فيما بينها في اختبار المناهج و في إبراز الحياة في الوسط الحضري.

1- تحليل المدينة عند كارل ماركس:K.MARX

رغم أن المدينة لم تنل القسط الأوفر من التحليل في أدبيات ماركس Marx إلا أنها تبقى بدون شك الإطار الاجتماعي العام لمعنى و أبعاد كثير من الاعتبارات.

و مع ذلك فقد ناقش ماركس فصل المدينة عن الريف و اعتبر ذلك أساس تقسيم العمل "إن أكبر تقسيم مادي و فكري للعمل هو الفصل بين المدينة و الريف"[1].

إن العلاقات بين الريف و المدينة تتميز بالتصادم و الصراع و يمكننا ملاحظة هذا التصادم في الكثير من المستويات.

أولا: المدينة هي مكان تركز السكان،و إنتاج رأس المال،و وسائل الإنتاج. بينما يمثل الريف عكس ذلك بمعنى أنه يساعد على التفرق و العزلة.

ثانيا: الأساس المادي للمدينة يبنى على العمل و التبادل و ليس على الأرض "و هنا أيضا يمثل العمل أهم شيء"[2].له السلطة على الأفراد الذين يخدعون للنشاط فيصبحون بذلك مستلبون و يزيد استلابهم مع إنتاج حاجات جديدة.

ثالثا: المدينة هي مكان تطور العلاقات الاجتماعية التي تتميز بنوع من الترابط المادي. فالناس يحتاجون لبعضهم البعض.كل حسب نشاطه الخاص يلجأ إلى المركز بتقديم مصالحه الخاصة و هذا ما يؤدي إلى المنافسة و العزلة.

1 - K.MARX. L'Idéologie Almande.ed.Social.Paris 1974 .P.93
2- Ibid, p. 94.

لأن هؤلاء الناس لا يمثلون في النهاية إلا قوى منتجة "هذه القوى ليست ملك لأفراد إنما ملك للخواص و من هنا فهي ملك لهم فقط عندما يكون هم أنفسهم ملاك خواص " [1] فمن أجل الحياة المادية يحرم الناس حتى من محتوى حياتهم الحقيقية.

رابعا: تساعد المدينة على نشأة الطبقية فمن جهة البرجوازية و من جهة أخرى البروليتاريا بما يحملانه من تعارض.

فكما يقول هنري لوفابر H.lefevre أن ماركس و انجلتر :Marx et Engels يرون المدينة هي في آن واحد عـــائق المجتمع الجديد الذي ينـــادون به و نمودجـــه " [2].

إن سعي الطبقة العاملة لإلغاء هذا التعارض بين الريف و المدينة يبقى الهدف الأساسي لها "إن إزالة هذا التعارض بين الريف و المدينة هو أحد الشروط الأولى للتجمع " [3].

2- التحليل الحضري عند دروكايم Durkheim:

إن اهتمام دروكايم بالتحضر و الحياة الاجتماعية في الوسط الحضري ظهر من خلال التركيز المميز الذي خص به ما كان يسميه بـ " المرفولوجيا الاجتماعية " و يعني بها الأساس النظري لدراسة المشكلات، ارتكازا على مؤشرات و محددات و مقاييس خارجية ملموسة و متطورة، كالتركيز السكاني، الحجم، و الكثافة.فهو يؤكد أن هذه العوامل هي مؤشرات لأفعال اجتماعية كالانتحار مثلا.و عموما فهو يفسر الظاهرة الحضرية من منطلقين اثنين هما:

الكثافة الأخلاقية والكثافة المادية:

يقول" دوركايم "Durkheim أن مجرد التجمع يؤثر تأثيرا قويا فعندما يجتمع الأفراد ينتج من تقاربهم نوع من الانتقاء يحملهم سريعا الى درجة عاليـــة مـــن التحمس[4].

1- Ibid, p. 95.
2 -lefevre.H la pensée marxiste de la ville, collection orientation ed Casterman, poche 1972 . P. 48
3 - Marx, Engels, OP cit.P 94
4 - Durkhiem.E l'éducation morale, puf, paris 1963, P 34

فبالاستناد إلى المجتمعات البدائية يربط دوركايم Durkheim التجمع بأشكال من التحمس الجماعي. فلحظات التركز و التجمع تكون مرتبطة بالنشطات الغير الاقتصادية.

فالتجمعات الدورية تمكن الجماعة من البقاء و المحافظة على قيمها الأخلاقية لأن هذه القيم لا يكون لها وجود الا ضمن الأفعال الجماعية.

" ان مجال الحياة الأخلاقية الحقيقية لا تبدأ الا حيثما يبدأ ميدان الحياة الجماعية " [1]

ب – التضامن الآلي و التضامن العضوي:

الجانب الثاني لتحليل دوركهايم Durkheim الحضري، يتمثل في نظريته العامة عن " حالة المجتمع " فالحياة الاجتماعية حسب مفهومه لها معنيين اثنين التجانس و تقسيم العمل - فتجانس الضمائر يميز المجتمعات الغير منظمة أي أن الظمائر و التنظيمات تتشابه الى درجة أن الفرد يندمج كلية في الجماعة، فتكون العادات و التقاليد هي التي تتحكم في أبسط الأمور الفردية[2].

أما تقسيم العمل فيبقى أساسا ميزة المجتمعات الحديثة. فبالإضافة إلى زيادة الحجم و الكثافة يزيد الاختلاف بين الدوائر الفردية. فلكل مجاله الخاص دون الانفصال عن الآخرين.

فالأجزاء الاجتماعية تكون متناسقة و مرتبطة ببعضها البعض حول عضو مركزي يكون قادرا على التحكم في مجموع التنظيم بفعله التنظيمي.

كما أن دراسة دوركهايم لصورتي التضامن و تأثيراتهما على الحياة الاجتماعية يعد موضوع أساس في دراسته التي من خلالها يبرز أهمية المدينة لشرح انتقال المجتمع من نمط إلى نمط آخر، وقد جاءت دراسته الامبريقية هذه لتأكد طروحاته حول العالم الحضري.

- حيث أكد ذلك في دراسته حول "الانتحار" عندما لاحظ أن معدل الانتحار في فرنسا خلال سنة 1871 – 1870 انخفض في المدن فقط...

و الملاحظات ربما كانت تكون أكثر صعوبة في الأرياف عنها في المدن. و السبب الحقيقي لهذا الاختلاف يكمن في كون الحرب لم تمس تأثيراتها الأخلاقية الا سكان الحضر

1- Durkhiem.E , textes, éditions de minuit , le sens commun paris, p10
2 - Durkhiem.E, la société, édition champ urbain, aubier paris ,1982 p.37

الأكثر تأثيرا والأكثر اضطلاعا على الأحداث من سكان الريف. كل هذا لا يعني الا تفسيرا واحدا.[1]

أي أن الصدمات الاجتماعية، كالحروب الأهلية تؤجج الأحاسيس الاجتماعية، تحفز روح الانتماء كالوطنية، الايمان السياسي كالايمان بالوطنية، و تركز النشاط نحو هدف محدد و لو لفترة محددة، اندماج أكبر في المجتمع.

3-التحليل الحضري عند ماكس فبير Max Weber:

بكتابه الشهير " المدينة " يكون ماكس فيبر من أشهر علماء الاجتماع ان لم نقل أشهرهم، من طور الاتجاه التاريخي حيث تركز التحاليل الاجتماعية على تحول النظم الناتجة عن الحياة الحضرية، و التي من خلالها تبدوا المدينة قبل كل شيء مكان للسلطة.

كيف حدد ماكس فيبر Max Weber طبيعة المدينة و ماهي الشروط التي حددها؟ بالنسبة لماكس فيبر Max Weber المدينة هي وحدة اقتصادية " نحن نتكلم عن المدينة بالمعنى الاقتصادي حيث يقيم السكان و يقضون الجزء الأهم من حاجتهم الاقتصادية الضرورية في السوق المحلي، خاصة من خلال تلك السلع التي صنعها السكان المحليون أو القريبون منهم أو تلك السلع التي حصلوا عليها و دخلوا بها السوق.[2]

- المدينة هي أيضا وحدة سياسية مهمة لتسهيل الظروف الاقتصادية، هذا الدور يتمثل في تنظيم التبادل و الانتاج.

كما أكد فيبر على الاستقلالية الادارية للمدينة التي تبقى مرتبطة بتطور بعض النظم المحددة بدقة.

هذه المدينة الفيبرية لم تكن موجودة في كل مكان انما تمركزت تاريخا كوحدة سياسية في العصور القديمة، و كوحدة اقتصادية في القرون الوسطى فااستنادا لهذا لم يكن للمدينة الشرقية الخصوصيات أو العناصر المحددة للبناء الحضري.

1- Durkhiem.E,le suicide , ed champ urbain , paris 1982, p.
2-Max Weber, la ville , Edition Urbain aubier , paris , 1982 p.39.

إن التجمعات الحضرية بالمعنى الصحيح لم تظهر كظاهرة تتميز باتساعتها الا في الغرب.... اذ لا يمكن تكوين البلديات الا بشرط أن تكون تلك التجمعات تمتاز بالطابع الصناعي و التجاري المهيمن نسبيا كما يشترط توفر الخصائص الآتية:

1) القلاع **2)** السوق الخاص **3)** المحكمة **4)** الاستقلالية و لوالجزئية **5)** أماكن العبادة. و استقلالية ادارية تشرف عليها سلطات عمومية مشكلة من المواطنين [1].

هذه هي اذن مدن عصر النهضة أو المدن الحديثة ، و هذه المدن هي أيضا أماكن التنافس على السلطة في اطار مشروع جماعي، ينتهي بتغيير سلطة الغير.هذه السلطة يشترط أن تكون شرعية و هي ثلاث أنواع:

* **السلطة التقليدية:** و هي التي يرتكز الحكم فيها على العادات.
* **السلطة الشرعية أو البيروقراطية:** و التي ترتكز على العقلانية.
* **السلطة الدينية:** و التي ترتكز على المعتقدات و على القدرة الخارقة للفرد و التي تبقى بالنسبة " ليفيبر" السلطة الثورية بامتياز.

بهذا نفهم أن نص " فيبر" المدينة" يتميز عن كثير من الاتجاهات. وهو ما يؤكده castels في كتابه " قضية الحضر" La question urbaine و هذا النص ترجم أحيانا على أنه أحد أولى الصياغات لفكرة "الثقافة الحضرية".

في الواقع و نظرا لكونه خص الظروف الاقتصادية و السياسية للإستقلالية الادارية التي ميزت المدينة..نحن نعتبر ذلك تركيزا تاريخيا للحضر. و هو عكس ماجاء في طروحاته الثورية للاتجاه الثقافي Culturaliste، الذي يعتبر التحضر و الحداثة كظواهر تحمل نفس المعنى".[2]

1- Ibid, pp. 37-38.
2-Castels.M, la questions urbaine Ed.maspero , paris , 1975, p.106.

ثانيا: مدرسة شيكاغوا:L'école de Chicago

مع هذه المدرسة تأخذ دراسة التحضر و الحياة الاجتماعية توجها جديدا طبع علم الاجتماع بصفة عامة و علم الاجتماع الحضري على وجه الخصوص.

فأهمية الدراسات النظرية الامبريقية التي قامت بها هذه المدرسة، حول عالم الحضر تجعل منها الرائد في التحاليل السوسيولوجية للأوساط الحضرية.

1- التحليل الحضري عند بارك Park:

" بارك" Park وهو مؤسس المدرسة تأثر بالإتجاه الثوري لمدرسة علم الاجتماع الألمانية خاصة بأستاذه سيمل G.simel، ويعطي "بارك"، لتحليله توجها إيكولوجيا، هذا التوجه الذي يعتبر المدينة " مخبر اجتماعي".

فالمدينة عنده تمثل فسيفساء من المجلات الطبيعية، أين تكون فيها الشوارع منظمة حسب الاتجاه التلقائي للوضعية الحضرية، غير أن هذه المجالات الطبيعية يمكن أن تتأزم بزيادة العدد. إلا أن فترة الأزمة هذه تتبع بقدرة توازن تتميز بتنظيم جديد.

كما يرى أن التجمعات الحضرية تدار بنفس القوانين الموجودة في العالم النباتي و الحيواني و خاصة قوانين الهيمنة و المنافسة، و انطلاقا من المبدأ " الداروينى " للمنافسة يضيف " بارك"Park أن هذه الهيمنة هي نتاج صراع الأنواع.

هكذا داخل الجماعات الحضرية نجد الصناعات و الأفراد الأكثر قوة هم الذين يتمكنون من احتلال الأماكن الأكثر أهمية.

انطلاقا من هذا التوجه فالتحليل الاجتماعي للمدينة هو بالمفهوم الإيكولوجي محاولة لفهم النظام الطبيعي و الأخلاقي المرتبطين بدورهما بالنظام المجالي.

المدينة كتعبير لنظام طبيعي:

" تتوزع التجمعات الحضرية على عدة مناطق. أين تنتقي كل واحدة منها فئة معينة من السكان، لها نمط حياتها و نشاطاتها التي تعتبر نتاج جهد الرجال من أجل الحياة و العمل معا حسب عاداتهم و تقاليدهم الخاصة، و حسب معتقداتهم و قوانينهم المحلية.[1]

و رغم كون هذا الفصل للأماكن من الناحية الطبيعية يعتبر مميزا، الا أن هذا الفصل لا يعني أن الظاهرة ثابتة.

لأنه رغم أن هذا التركيب يشير الى الانتماء الثقافي تبقى الحركية ممكنة، و ذلك ما يفسره التغيير الذي يطرأ على هذا التركيب نفسه.

فالمدينة اذن تعبير عن نظام طبيعي ناتج عن التوجهات الفجائية للقوى المكونة لها. فالمناطق الحضرية المتكونة من مختلف الفئات و مختلف النشاطات و الأنماط المعيشية هي في واقع الأمر أوساط طبيعية باعتبار أنها لم توجد نتيجة لتخطيط أو تشريع.

* المدينة هي كذلك تعبير عن نظام أخلاقي، " مادام الانسان يعيش في حدود القبيلة، فإن العادات و التقاليد تستجيب لكل المتطلبات العادية للحياة، فسلطة الحكام الطبيعيون تبقى كافية للحيلولة دون الأزمات، لتواجد مستقر.غير أن إمكانات الحياة الإنسانية توسعت وازدادت مع نشوء التجمعات الحضرية.

و بفضل الحريات الجديدة و توسع تقسيم العمل الذي جاء به النظام الاجتماعي أصبحت المدينة مركز و مصدر التغير الاجتماعي الذي ما فتىء يزداد و يتوسع حتى جعل من المدن الحضرية الكبيرة les métropoles مركز اقتصادي عالمي و حضارة تكون فيها الثقافات المحلية و القبلية مآلها الزوال.... [2].

1- Cité par J.Remy et L.Voye, la ville et l'urbanisation, duculot -1974 p 166
2- Park.RE, la ville comme laboratoire sociale ,dans l'école de Chicago, ed du champ . urbains paris 1979, p 164

إن الانتقال من العالم الريفي إلى العالم الحضري يرافقه تحول في النظام القديم و كل ما يميزه من عادات و تقاليد، ثقافات و نمط حياة.

و العالم الحضري يخلق من جانبه نظام جديد يكون لا مقدس ولا مطلق لكن يتماشى مع الحياة الحضرية الجديدة التي تشهد تقسيما للعمل و زيادة التخصص في إطار التنظيم الصناعي، فإذا أصبحت المدينة استنادا لهذا المنظور الإيكولوجي نظام ايكولوجي طبيعي و أخلاقي فما هي إذن خصائصها المميزة ؟

- عكس العالم الريفي الذي لا يشجع التجديد و الإبداع، و تكوين المجتمعات الفرعية فإن العالم الحضري هو المكان الذي يكون فيه كل فرد، مهما كان تطرفه يمكنه، إيجاد الوسط الذي يعبر فيه و يبقى وفيا لما يميز طبيعته [1].

لأن هذه الحرية هي التي تساعد الطبيعة الإنسانية على التغير و الاعتراف بكل قدراتها، غير أن هذه الوضعية تبقى تتميز بنوع من الهشاشة و الفراغ الاجتماعي و منه صور تناقض هذه الحرية نفسها مثل : التشرد ، الاختلالات العقلية ....الخ

هذه المشاكل في السلوكات الحضرية حسب بارك park هي نتيجة الفوضى و الانقطاع الأشكال و الأنماط التي تحكم التنظيم الاجتماعي التقليدي.

غير أن هذه المرحلة من الفوضى تتبعها مرحلة أخرى من التنظيم مبنية على خلق مؤسسات و تنظيمات جديدة تحل محل القديمة بشروطها الجديدة الأكثر عقلانية وعلمية، كما تظهر أنواع جديدة من التضامن، الاتصال و المنافسة هما عمليتان اجتماعيتان أوليتان يحفظان استمرارية التجمعات الحضرية كوحدة عضوية وظيفية [2].

بهذا يمكن للتجمعات الفرعية المحلية و للتنظيمات السياسية و الدينية أن تلعب دورها على عكس ذلك ترى أهمية العائلة الاجتماعية تتضاءل نتيجة القضاء على وظائفها العديدة.

1 - Ibid, p. 164.
2 - Ibid, p. 186.

2- التحليل الحضري عند ويرث l.Wirth

يأخذ تحليل ويرث Wirth(تلميذ بارك) للحياة الاجتماعية في الوسط الحضري، توجها اجتماعيا نفسيا، حيث يصبح للمدينة بشكلها الإيكولوجي ثقافة خاصة. فهو يرفض إعطاء تعريف للمدينة مبني على الخاصية الفيزيقية مؤكدا بأن تعريفا سوسيولوجيا ذو دلالة، للمدينة يهدف إلى انتقاء العناصر الخاصة للظاهرة الحضرية التي تشير لها باعتبارها نمط حياة مميز لجماعة بشرية [1] .

بهذا المعنى فإن التحضر يعكس أيضا التدعيم التراكمي للخصائص المميزة لنمط الحياة الذي يرتبط بالنمو الحضري، كما يعكس التطور نحو أنماط الحياة المتعارف عليها، كأنماط حضرية، تظهر عند أفراد أينما كانوا و مهما كانوا، تعرضوا لتأثيرات المدينة من خلال سلطة مؤسساتها و شخصياتـها، نتيجـة لوسائـل الاتصـال و المواصلات [2].

انطلاقا من كل هذا فالمعنى السوسيولوجي للمدينة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الارتباط، الذي يمثله نمط الحياة الحضرية و الذي يجري في مؤسسة كبيرة نسبيا كثيفة وغير متجانسة.

و من هنا يحرص ويرث على إبراز قيمة العلاقات السببية بين الخصائص الحضرية و الثقافية.

أولا - حجم سكان المدينة: بقدر توسع المدينة بقدر ما تزيد الاختلافات الفردية و الاجتماعية فتحل محل العلاقات الشخصية العلاقات الرسمية السطحية.

و هذا ما يؤثر على الشخصية الحضرية لاسيما الصفة الفوصامية أو الوضعية " الفوضوية"، أو قلة المشاركة و اللامبالاة، وهذا يعني أن الروابط الاجتماعية القديمة تضعف أو تزول لتحل محلها ميكانيزمات الضبط الرسمي و المنافسة.أما الاتصال فيتم بواسطة نظام نيابي تمثيلي.

1- Wirth.l. »le phénomène urbain comme mode de vie in, l’école de chicago textes traduits par y. grafmeyer et jj.joseph ed . du champ urbain 1979 p.255.
2- Ibid, p.258.

ثانيا: زيادة الكثافة السكانية، تزيد من التأثير العددي لتحقيق الاختلافات الفردية ، المهنية، و بالتالي يزداد الارتباط الشخصي تقلصا .

هذا الوضع يساهم فيه الإنسان الحضري جزئيا بإحتواء مختلف المناطق لأوساط اجتماعية مختلفة، كل وسط منها له نمط حياته الخاص و هذا ما ينتج عنه التسامح، التعايش و دنيوية أو علمانية الحياة الحضرية.

كما أن لهذه الوضعية أثر على النظام السياسي و الاقتصادي (تقسيم العمل، اقتصاد السوق، التخصص المهني) كما لهذه الوضعية الأثر البالغ كذلك على الشخصية الحضرية (التأزم النفسي و العصبي)

ثالثا: تمايز سكان الحضر يزيد من تعقيد البناء الطبقي و يزيده صلابة فتزداد الحركية فيصبح الانتماء إلى وسط أو جماعة اجتماعية مؤقتا و جزئي ، كما يطغى الطابع الجمعوي على العشائري. فالإنسان الحضري ليس له أي انتماء عاطفي شامل و نهائي.

أما الحياة الاقتصادية و السياسية فتسير في نفس خط هذه الوضعية المتمايزة و تتميز بالتنوع في الأول أي الحياة الاقتصادية، و ترتكز الثانية على الحركات الشعبية، فانطلاقا من الاتجاهين الأيكلوجي و الثقافي الذي حدد ويرث Wirth من خلالهما المدينة، يقترح معالجة الظاهرة الحضرية باعتبارها نمط حياة من خلال ثلاثة أبعاد.

من هذا المنظور الأيكلوجي يلح ويرث على صفة المدينة الوظيفية و هيمنتها على الأطراف المرتبطة بالعدد و الكثافة السكانية. كما يشير إلى أهمية التوزيع السكاني حسب الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية.

فالظاهرة الحضرية كشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي يقترحWirth مجموعة من المؤشرات الموضوعية لتحليل خصائص المدينة.

-أسبقية العلاقات الشخصية على العلاقات الثانوية.

- التخلي عن الأسس القديمة للتضامن

- التغير في المكانات داخل العائلة

- اللجوء الى المؤسسات المختصة.

ويرى Wirth أن في حالات التغير و الفوضى تبرز ظواهر التهميش في الوسط الحضري أكثر منها في الوسط الريفي.

ثالثا : التحضر و التغير الاجتماعي :

هذه المقدمة حول التحليل الكلاسيكي لعلم الاجتماع الحضري تبين ثراء كل هذه الاتجاهات في صياغة المفاهيم الملائمة لتفسير الظاهرة الحضرية حيث شكلت مختلف العناصر و جوانب الحياة الاجتماعية مواضيع الدراسات حول المدينة.

فبالنسبة " لماركس" تدخل دراسة المدينة ضمن تحليل تقسيم العمل الذي يعكس أشكال الملكية، الصراعات و التناقضات التي ترتبت عن عملية التحضر.

أما عند " دوركايم " فتشير ظاهرة التحضر إلى توجه المجتمع التلقائي لزيادة عدده و كثافته العددية "Phisique "و الأخلاقية Morale

بينما تعرض Max weber" إلى المدينة في إطارها التاريخي عند ما يقوم بدراسة السلطة و يركز خاصة على التحولات التي تعرفها المؤسسات نتيجة للحياة الحضرية.

أما مدرسة "Chicago"و بالخصوص عند مؤسسها «Park»فالمدينة تمثل تجمع ايكولوجي، مؤسساتي ثقافي، هذا التجمع يفرض على ساكنيه كفعل خارجي بمجرد نشأته، كما تعمل المدينة في إطار تقسيم العمل و المنافسة على تطوير عمليات الانتقاء و التجمع.

حيث يبدأ النظام الأخلاقي التقليدي بالتراجع التدريجي إلى أن تعم حالة الفوضى و كانت هذه الحالة (حالة الفوضى) منطلقا لدراسات عديدة للمدرسة الأمريكية و خاصة دراسات Wirth " التي لها تأثيرات كبيرة على دراسات علم الاجتماع الحضري...

فالمدينة حسبه هي مثل فسيفساء من عوالم اجتماعية. ينشأ فيها نمط جديد للعيش.

و تحدث تغيرات في سلوكات الأفراد، و التجمعات الحضرية نتيجة للتفاعل الاجتماعي.

هذه التفاعلات تتجه أكثر فأكثر نحو العلاقات الشخصية،و الضعف الكبير في وظيفة الضبط الاجتماعي.

وقد ذهب"Wirth " أبعد من ذلك عندما أظهر في دراساته الخصائص المميزة للإنسان الحضري.

- يمكننا في هذا الإطار ملاحظة أن الجهد النظري لعلماء الاجتماع الكلاسيكيون أوجد تنوعا في المناهج و في المفاهيم كما أن ارتباطها بتخصص واحد ساعد على ظهور إشكالية المدينة.

فمنذ الإيديولوجية الألمانية أين كانت المدينة تقدم على أنها صراع مستمر مع الريف، أصبحت حالة من التحضر.

أما " دوركايم" اعتبر التحضر هو الانتقال من حالة قديمة إلى حالة جديدة من التضامن

كما اعتبرت مدرسة "Chicago" الانتقال من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري يتناسب مع انتقال المجتمعات من البناءات التقليدية إلى البناءات الحديثة أي إلى قانون عام لتنمية وتطور هذه المجتمعات.

كما أن الصراع الريف و المدينة الذي ظهر عن طريق تحاليل علم الاجتماع المدينة وفر من خلال علم الاجتماع الأمريكي نظرية التغير الاجتماعي و هذا يظهر من تأكيدات مؤسسي مدرسة شيكاغوا عن أهمية المنهجية في دراساتهم، الذين كانوا يلحون على ضرورة استعمالها و الاستفادة منها في دراسات أخرى في مدن و بلدان أخرى.

وبالفعل حاول باحثين كثيرون تطبيق هذه النظرية على سكان الحضر في البلدان الأقل تصنيعا. غير أنه عدم تمكن الحصول على نتائج مماثلة لتلك المتوصل إليها في المدن الصناعية ساعد في بروز مفهوم التهميش... و هذا يعني أن وضعية الأفراد الذين لا يتبنون نمط الحياة الحضرية، توصف على أنها وضعية تهميش اجتماعي و ثقافي...

و إذا كان مفهوم التهميش قد استعمل من طرف منظري علم الاجتماع الكلاسيكي فإنه عند الأمريكيين يعني وضعية الأقليات من الجماعات الاجتماعية من الناحية العددية و الثقافية، يعيشون بطريقة لا تتماشى مع التقاليد و الأعراف السائدة، و هذا بسبب الانتماءات الاجتماعية الفردية، العرفية، اللغوية، الدينية أو الاقتصادية إلا أنه في كل الأحوال توصف الهامشية على اعتبار أنها ظاهرة انتقالية طبيعية (Wirth)وثقافية (Park) في عملية

إدماج لمدنيون جدد نتيجة لحركية أفقية (مكانية) و عمودية (سكنية) [1].

من مفهوم الهامشية الذي استعمل في الدراسات حول البلدان الأقل تصنيعا لتسمية سكان الحضر الذين مازالوا يحملون الصفات التقليدية.

يترتب عنها أخطاء أخرى في التحاليل و التفسير الاجتماعي لأنه أولا هؤلاء السكان لا يمثلون الأقلية، وعليه فإن هذه الوضعية ليست بانتقالية و بالتالي فإنها لا تبدو هامشية بل أن الصحيح هو أن المدينة الحديثة بدلا من الانتشار على الأرض و تنشر أنماطها تبدوا أكثر تهميشا أمام سكانها و علاقاتهم الجديدة.[2]

هذه الأخطاء ظهرت أساسا نتيجة لتبني نظرية. تعتبر المدينة كجاذبة Catalysateur للتحولات الاجتماعية و الثقافية.

وتظهر الانتقادات الموجهة من طرف باحثين كثيرون الاختلاف في هذا المعنى حيث أن أوسكار لويس "oscar lewis " توصل إلى نتائجه من دراسة لمدينة"Mexico"

على أن المزارعون يتكيفون مع حياة المدينة خلافا لما كنا نتوقعه بكثير من الراحة.

حسب الدراسات المقارنة ونظرية الريف و الحضر يمكن الحكم على أن:

- بقاء الحياة الأسرية مستقرة، كما أن الروابط العائلية الممتدة تزيد كثافة بدلا من التراجع.
- الحياة الدينية تصبح أكثر تمسكا بالمسيحية أكثر تدينا و أكثر انضباطا. وهذا ما يعني حدوث عكس ما كان متوقعا من الآئكية.
- النظام التعاوني القديم يبقى قويا مع بعض التغيرات.
- اللجوء إلى الأطباء، و الاعتقادات القوية يبقى سائدا.

1- Alain Marie ،marginalité et conditions social duproletariat en Afrique, cahier d'etudes africaines ,81-83 XXI (1-3) 1981 pp 347.348.

2- Vernier, A propos de la marginalité, réflexions illustrés par quelques enquêtes en milieux Urbains et sub urbain, in cahier d'étude africains N-° 5 vol XIII 1973 p .604

3- lewis.o cité par H.Coing, Epidemies et endemies en sociologie urbain, in cahier d'études africaine V 2,1972, p.330.

هذه الدراسة يقول" O- lewis" تؤكد أن التحضر يحقق أشكال و معاني مختلفة بحسب الظروف التاريخية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي كانت سائدة [1] أما بالنسبة لـ" M.Castels "

يكفي أن نعاين ما اقترحه اسم"wirth " من مميزات حتى نفهم أن ما نطلق عليه اسم الثقافة الحضرية ينطبق على واقع تاريخي معين، هو نمط التنظيم الاجتماعي المرتبط بالتصنيع الرأسمالي، خصوصا في مرحلته التنافسية... تجزئة الأدوار الشهيرة... التي تعتبر مصدر التعقيد الاجتماعي " الحضري" و الذي كان محدد مباشرة بمكانة " العامل الحر" و الذي وضع ماركس أهميته من أجل تحقيق أقصى مرد ودية من استعمال قوة العمل.[2]

1- Ibid, pp. 330 - 331.
2- Castels manuel, op cit, p.106.

رابعا: المداخل المعرفية لدراسة التحضر:

1- المدخل الجغرافي الإيكولوجي

2- المدخل الديمغرافي الإحصائي

3- المدخل التاريخي المقارن

4- المدخل الاقتصادي الإنتاجي

5- المدخل السياسي الإداري

6- المدخل الاجتماعي الثقافي

1- المدخل الجغرافي الإيكولوجي:

يرى أصحاب هذا التوجه أن التوزيع الجغرافي للمراكز الحضرية يؤثر بمنطقة ما تأثيرا بالغا، و مباشرا، على النمط الحضري ككل في هذه المنطقة، و يتركز التأثير بصفة خاصة في مجالات معينة أهمها " شكل التحضر و نمطه ". فالبيئة الجغرافية تؤثر بشكل واضح، وتحدد نوعية الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها تحضر المنطقة، و بالتالي تحدد نمط التحضر فيها.[1]

كما يمس هذا التأثير درجة التحضر، حيث يزيد التحضر في منطقة، كلما كان وضعها الجغرافي استراتيجيا و يمتاز بميزة توطينية.

هذا الوضع، يدفع السكان للانتقال لهذه المنطقة قصد تحقيق حاجاتهم المختلفة، لا سيما البحث عن العمل لتحسين الظروف المادية، و بقدر توفر المنطقة الجغرافية على الموارد و الإمكانيات الطبيعية، بقدر ما تستقطب مزيدا من النازحين اتجاهها، الأمر الذي يزيد المدينة اتساعا خارج حدودها.

و ينظر أصحاب هذا المفهوم (الجغرافي الايكولوجي) إلى المكان الإيكولوجي على أنه يتناسب تناسبا طرديا مع درجة التحضر داخل المجتمع الحضري، من خلال تقسيم العمل الاجتماعي.

أي أنه كلما زادت درجة تقسيم العمل بالمجتمع نتيجة سيادة النظام الصناعي بالمجتمع الحضري كلما ارتفعت درجة التحضر به .[2]

كما أن هذه الدرجة تتناسب طرديا أيضا مع التطور التكنولوجي السائد.

وهي نتيجة منطقية تتسق مع النشاط السائد في المدينة (الصناعة) و يمتد هذا النشاط الحضري ليمس كل المناطق القريبة من المدينة.

و يرتبط هذا الاتجاه الجغرافي الإيكولوجي باتجاه آخر يتمثل في البعد البيئوي، و يعتبر " لويس ممفراد "Lewis Memfred أبرز علماء هذا الاتجاه الذي يؤكد على أهمية البيئة الطبيعية وضرورة تأقلم الإنسان مع عناصرها رغم الصعاب التي تحيط بها.

1- محمود الكردي-التحضر ج1 دار المعارف القاهرة 1987 ص 54.
2- المرجع نفسه ،ص 42.

و رغم التوجه البيئوي لممفراد إلا أنه لا يهمل العوامل الأخرى في دراسة التحضر لاسيما مسائل الثقافة و التغيير الاجتماعي الذي يصيب المدينة.

و على العموم، لم يتعدى أصحاب هذا المفهوم مساهمتهم في وضع الإطار التصوري، دون التطرق لفهم الأبعاد المؤثرة في صياغة عملية التحضر، كما لم يتطرقوا قط إلى الواقع الفعلي للمجتمعات الحضرية.

2- المدخل الديمغرافي الإحصائي

اعتمد كثير من الدارسين في حقل الدراسات الحضرية اعتمادا مباشرا على هذا المدخل، لا سيما منهم الديمغرافيون المهتمون بمسائل التحضر، و يرجع هذا الاعتماد إلى الافتراضات التي سبق أن اتفق عليها دارسوا التحضر. حيث أن معظم هذه الافتراضات هي من النوع الكمي ذي الصياغة الرياضية المبسطة.[1]

و من هنا كان الارتباط بين المدخل الديمغرافي و الإحصائي حيث حاول أصحاب الاتجاه الأول استخدام الأساليب الكمية في دراسة التحضر. هذه الأساليب أتاحها له الاتجاه الثاني (الإحصائي).

فالإطار الديمغرافي يتعامل بشكل كمي مع الحقائق ، هذا الإطار يتعامل من خلاله الباحثين مستخدمين المنهج الإحصائي في الدراسات الحضرية.

حيث تدرس معدلات النمو السكاني (المواليد، الوفيات، الهجرة) و تستخرج هذه المعدلات في ضوء سلسلة زمنية معينة و في مجتمع محدد. أو الدراسات المقارنة بين عدة مجتمعات.

كما يقوم بحساب الكثافة السكانية و معدلات الهجرة بين المناطق و التوقعات المستقبلية لانتقال السكان بين المناطق الحضرية بعضها ببعض أو بينها و بين الريفية بالمجتمع.

1- المرجع نفسه، ص 57.

3- المدخل التاريخي المقارن:

إن الاعتماد على تاريخ الشعوب و الأمم، يمهد لفهم حاضرهم و بناء مستقبلهم، وعليه دعا أصحاب هذا الاتجاه التاريخي المقارن، إلى ضرورة الاسترشاد بالخبرات التاريخية التي مرت بها عملية التحضر بالمجتمعات، لفهم الأوضاع الراهنة بها و التنبؤ بمسارات التحضر فيها مستقبلا. فالحضرية عرفت تغيرات تاريخية من حيث الزيادة أو النمو أو الانهيار، تبعا للظروف التي مر بها كل مجتمع. و قد بينت الدراسات التاريخية المختلفة للمجتمع الحضري، كيف أن هذه الظروف أدت إلى ارتفاع نسبة الحضرية في بعض المجتمعات و انخفاضها في البعض الآخر.

و قد بين لانبارد lampard في وصفه لنماذج التحضر الذي عاشتها مجتمعات مختلفة على النحو التالي:

***- التحضر البدائي :**

و هو عبارة عن محاولات متكررة من قبل الإنسان الحضري، للتكيف مع بيئته الفيزيقية و الاجتماعية.

***- التحضر المتميز:**

و هذه المرحلة تمثل اكتمال المدن من حيث و وظائفها و خصائصها المؤثرة على المجتمع الحضري ، و قد ساد هذا النوع من المدن في مختلف أنحاء العالم ، إلا أنه كان أكثر بروزا بالنسبة للمدن ذات النشأة الأولى.

***- التحضر الكلاسيكي :**

هذا التحضر يمثل ظاهرة التمركز السكاني في المدن الرئيسية أو ما يسمى بالدول المدينية "Cités Etat" و ذلك بسبب العراقيل الكثيرة التي تعرضت لها تلك المدن حول نموها ونمو سكانها .

***-التحضر الصناعي :**

و يمثل مرحلة نزوح سكان أطراف المدن من أجل الإقامة و العيش بدافع البحث عن فرص العمل في المجال الصناعي لتحسين مستواهم المعيشي.

كما يبين بوسكوف Boskoff الأشكال التاريخية لعملية التحضر التي حددها عبر

ثلاثة مراحل أو كما سماها هو " موجات حضرية "على النحو التالي:

- الموجة الحضرية الأولى: و هي تمتد من 3800 ق م الى 500 م و هي الفترة لكلاسيكية للتحضر، ظهرت فيها التجمعات السكانية (المدن) حول ضفاف الأنهار و الأودية لخصوبة أراضيها.

الموجة الحضارية الثانية: سنة 100 الى 1800 ق.م و تزامن وجودها مع فترة القرون الوسطى حيث ظهرت مدنها لتؤدي وظائف تجارية أو دينية.

الموجة الحضرية الثالثة: (سنة 1800 الى يومنا هذا) مهدت هذه المرحلة امتدادا في نمو المدن و اتساع نطاقها حتى ارتبطت بالنمو الصناعي فازدادت توسعا و تعقيدا.

و على العموم فإن الاستعانة بالبعد التاريخي في دراسة التحضر يفرض ضمنيا التعرض للدراسات المقارنة التي تغطي فترة تاريخية معينة و تشمل تجزئة مجتمع معين.

4- المدخل الاقتصادي الإنتاجي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الاقتصاد هو المعيار الحاسم في نشأة المدن و تطورها وأيضا مشكلاتها [1].

فالبناء الاقتصادي القائم بالمركز الحضري، يلعب دورا أساسيا في تنشيط هذا المركز و خاصة إذا كانت الصناعة هي محور هذا الهيكل الاقتصادي و أساسه. " فبقدرما يزيد حجم و مجا ل هذه الصناعة و مدى قدرتها على تغطيتها لأوجه النشاط بالمركز الحضري، بقدر ما تصبح مؤثرة على اقتصاد المدينة أو المركز الحضري". [2]

و عليه فإن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن العامل الاقتصادي الصناعي من العوامل الهامة التي دفعت عجلة النمو الحضري الي التوسع. و هذا على مستوى الجماعة و الأفراد، و أوجب ضرورة ظهور العديد من القوانين و قواعد التنظيم الجديدة ، التي مست محيط العلاقات الاجتماعية.

1- الجوهري محمد ،علم الإجتماع الريفي الحضري ، دار الكتب الجامعية 1975 ص 62.
2- المرجع نفسه ،ص 62

فالصناعة تدفع الأفراد و الجماعات إلى الحركة و في كل الاتجاهات و جميع الميادين، و بذلك يكون تأثيرها واضحا على البيئات الاجتماعية الحضرية و النظم التربوية و المفاهيم العلمية، ومن ثم الحياة الفكرية و الثقافية.

و حتى الدينية و الأسرية بكل ما تتضمنه من وظائف و أدوار و مراكز. فكل هذه النظم و التنظيمات الاجتماعية و المادية وغيرها تتغير بنياتها لكي تتواءم مع الظروف الحضرية الجديدة القائمة على أثار التوسع في النشاطات الاقتصادية الأخرى.

و يربط أصحاب هذا الاتجاه كل ما يحدث في الأنساق القيمية و العلاقات الاجتماعية، إلى الأسباب التكنولوجية و التصنيع.

فالنسق القيمي بفضل التأثير الصناعي يتحول من حالته التقليدية إلى حالة من النشاط و التقبل للأنماط الحياتية الجديدة.

فالنمط الاقتصادي المبني على النشاط الصناعي يلعب دورا نشطا في ظهور العلاقات الاجتماعية الجديدة، التي تتسق مع عناصر النمط التكنولوجي الجديد.

و بناءا على ما تقدم يرى " فليب هاوسر "Ph. Hausser" بأن " أهم خاصية أو سمة للمدينة الصناعية هي تمتعها بقدر كبير لتقسيم العمل و العلاقات الاجتماعية السائدة تسودها المصلحة المادية بالدرجة الأولى ، كما أن التنظيم الاقتصادي على غاية من الدقة و التطور و الحداثة [1].

هذا و قد عالج الفكر الماركسي قضية التحضر و المدينة حيث صنفت المدينة، وفق أنماط التطور التي جسدتها النظرية الماركسية في صورة مراحل تمر بها المجتمعات البشرية بالمدينة، التي يسودها نظام الرق ثم المدينة الإقطاعية ثم المدينة الرأسمالية فالمدينة الاشتراكية. و من العلماء المحدثين الدين تبنوا الاتجاه الاقتصادي في تحليل الظاهرة الحضرية لاكوست و شيفكي lacoste et Shevky و غيرهما حيث اعتمدوا إبراز نمط التغير بالمجتمع على المتصل الذي يمتد بين نمط الإنتاج البدائي و نمط الإنتاج الصناعي .

1- المرجع نفسه، ص 64.

5- المدخل السياسي الإداري:

يمثل البعد السياسي الإداري المنظور الذي اعتمد عليه كثير من الباحثين في حقل الدارسات الحضرية حيث يعتبر البعد السياسي محددا، باعتباره مركز للإدارة و ممارسة الأنشطة التي تبلور وظائفها.

و تلعب المدينة أيضا دورا سياسيا باعتبارها مركزا للحكم و السلطة. لهذا تتزامن ظاهرة الحضرية مع ظهور و نمو الوظيفية السياسية للمدينة، و يبرز ارتباط نشأة المدينة و نموها بالبعد السياسي من خلال ظهور الاتجاهات و القوى السياسية التي لا يمكن لها أن تظهر إلا داخل المراكز السكانية الكبيرة نسبيا (المدينة)، و أن التنظيمات السياسية المختلفة لا يمكنها أن تنشأ إلا داخل هذا الإطار (المدينة) فضلا عن الممارسة السياسية ذاتها حيث تتخذ كل هذه القوى الناشئة من المدينة مجالا رحبا لنشاطاتها.

و باعتبار المدينة الحيز الذي يتكون منه بناءها الداخلي (فيزيقيا، اقتصاديا، اجتماعيا، و ثقافيا) فهي لذلك تمثل بؤرة الوصل، لا سيما من خلال هيكلها الاقتصادي الذي يلعب دورا حيويا في إكسابها هذه السمة، ومن خلال "نسق القيم بالمدينة الذي يتحدد بتبلور عديد من الأنساق القيمية للجماعات الوافدة للإقامة الدائمة بالمدينة، و أهمها الجماعات النازحة من الريف، حيث تنصهر مجموعة من الأنساق في نسق واحد .لا يحمل سمات نسق قيمي بداته و إنما تنحدر صياغته بطبيعة المجتمع الحضري ذاته " [1].

و للبعد الإداري ارتباط بالجانب السياسي حيث يظهر ذلك من خلال خضوع المنطقة للإدارة المحلية، و استنادا لعملية التقسيم الإداري، التي تقوم به السلطة المركزية.

1 Lewis O, O P cit p. 330.

6- المدخل الاجتماعي الثقافي:

يرى كثير من الدارسين و من أبرزهم أوسكار لويس "Oscar Lewis" أن المدخل الاجتماعي الثقافي لدراسة التحضر يعد من أنسب المداخل في الدراسات الميدانية التي تتطلب اتصالا مباشرا بأفراد المجتمع، و التي تعد في ذات الوقت المادة الأولية اللازمة للدراسات الأخرى.

و يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن للمتغيرات الاجتماعية أهمية كبيرة في نشوء ظاهرة التحضر.

فهم لا يرون التحضر ممثلا في التمركز الجغرافي للسكان و الأنشطة الغير زراعية فحسب، إنما يرون أن التحضر يكون واضحا من خلال " الانتشار الجغرافي لأنماط القيم و السلوكات الحضرية السائدة، فضلا عن الهيئات الحضرية القائمة" [1].

فالتحضر استنادا لهذا المعني هو عملية تسعى للإحداث التنظيم المكاني لعناصر البناء الاجتماعي السائد بمنطقة جغرافية معينة.

و باعتبار البناء الاجتماعي يتكون من مجموعة متصلة من العلاقات الاجتماعية تظهر من خلالها وظائف الأفراد و أدوارهم فإن للبناء الاجتماعي الحضري أهمية كبيرة في صياغة الشكل الحضري السائد الذي يتسم بمميزات، لعل أهمها تكوين العلاقات الثانوية (الغير شخصية) التي تبرز من خلال تفاعلات الأفراد فيما بينهم. كما تؤثر درجة التجانس الثقافي للمركز الحضري على طبيعة النمط السلوكي، لا سيما فيما يخص ممارسة الأفراد لأدوارهم و نوعية العلاقات الاجتماعية بين سكان الحضر النازحين، الوافدين من المناطق الريفية.

و يعتبر Oscar Lewis من الرواد الأوائل الذين تناولوا فكرة التغير الثقافي الذي يتعرض له النازحون إلى المناطق الحضرية، فقد تعمق في دراسة عملية التكيف الاجتماعي إلى فكرته عن اندماج هذا الوافد الجديد مع واقعه الجديد في المدينة. و هو ما أوصله إلى فكرته "النمط الشعبي الحضري، و النمط الريفي الحضري". و هي الفكرة التي تميز بين نمطي المعيشة في المجتمع الحضري، كما توصل من خلال دراساته العديدة إلى الفكرة

1 -Ouscar leuis Opcit . p 330.

الشهيرة أو ما أسماه هو " بثقافة الفقر" و هي ثمرة دراساته العديدة حول الطبقات الفقيرة من سكان المراكز الحضرية و مفاد هذه الفكرة هو أنه إذا كان لكل مجتمع ثقافته، كان للفقر أيضا ثقافة مادية أو غير مادية يمكن أن نميز سماتها إذا ما تدارسنا عددا من المجتمعات المشتركة في الفقر دراسة أنتروبولوجية متعمقة.

كما يرى "C.Ficher" في تناوله للتحضر أن التجمع السكاني ينتج تنوع في الثقافات من حيث القوة، ويفرز روح الانتشار بينهم.

و لهذا ركز في تعرضه لمفهوم الحضرية نحو الفروق الثقافية السلوكية الناتجة عن الإقامة في المجتمعات المحلية، لمستويات مختلفة من التحضر أو لعملية التحضر.

و اعتبر أن كلما كانت الثقافة الفرعية قوية و ظاهرة بتعبيراتها و مؤشراتها كلما كان المجتمع أكثر تحضرا و هذا بفضل تفاعل الأنساق الفرعية و تساندها داخليا و خاصة بين القطاعات المختلفة و دورة الحياة، بما في ذلك المصالح المشتركة بين الجماعات.

فهذه الترابطات بين التحضر واضحة جدا و ملحوظة، خاصة على مستوى العامل الاقتصادي و التنظيمات و اختلاف الأمكنة.

الفصل الثالث

تغير الأدوار الأسرية

أولا: تطور الأسرة:

1- القرابة الأسرية.

2- وظائف الأسرة.

3- تطور الحياة الاجتماعية الأسرية.

ثانيا: الحياة الاجتماعية للأسرة الجزائرية.

ثالثا: التحضر و صراع القيم

رابعا: التحضر و تغير القيم.

تعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية القاعدية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي، الذي يصلح بصلاحها، و يفسد بفسادها، باعتبارها تتكون من أفراد يتفاعلون فيما بينهم وفق القيم و المعايير السائدة في الحيز الجغرافي المتواجدة فيه.

و قد شهدت هذه المؤسسة (الأسرة) تحولات كبيرة مس بناءها و وظيفتها عبر الزمن. نحاول في هذا الفصل التطرق للبعض من هذه الجوانب لاسيما تلك المرتبطة ببنائها و وظائفها.

أولا: تطـــور الأســـرة:

عرفت الأسرة عبر الزمن تطورا كبيرا، فانتقلت من الطوطمية حيث كانت تشمل كل الأفراد المنتمين إلى الطوطم الواحد، و كلهم يشكلون العشيرة، يكون أفرادها مرتبطون بأصل واحد، عادة ما يكون حيوان أو نباتا تتخذه الجماعة الطوطمية (الأسرة) رمزا لها تصبح خادعة له و لمقدساته.

تختلف الأسرة الطوطمية على الأسرة القرابية كون أفرادها لا يرتبطون بصلة القرابة، إنما على الانتماء للطوطم الواحد الذي يعتبر بالنسبة لكل فرد منهم أصله و نسبه.

بعد هذا انتقلت الأسرة إلى حالة أكثر تطورا، بطل فيها الاعتقاد الطوطمي، الذي كان سائدا و حل محله اعتقادا آخر مبني على إيمان الجماعة بانحدارها من عصيبات و أصول معروفة، يكون فيها الرئيس هو الأب أو الجد و هو المحدد لنطاق الأسرة و المالك للسلطة فيها، يقبل دخول حيزها لمن يشاء و يرفض من يشاء، و عليه سميت بالأسرة الأبوية نسبة للأب الرئيس المالك للسلطة داخل الأسرة [1].

و مازالت الأسرة تتطور حتى استقر على مفهومها و تركيبتها الحديثة المكونة من الأب، الأم و الأبناء أو ما يعرف بالأسرة الزوجية [2].

غير أن هذا التطور و التحول لا يعني وصول كل المجتمعات إلى التركيبة الحديثة (الأسرة الزوجية) بل أن كثير من الشعوب و الأمم مازالت تنتمي في تنظيماتها هذه إلى الأسرة القديمة (الممتدة) و على الأقل يكون الانتقال من حالة الأسرة النووية إلى الأسرة الزواجية

1- مصطفى الخشاب : علم الاجتماع العائلي – دار الكتب 1971 ص 51-52.
2- المرجع نفسه ص 38.

تتخلله ثنائية في التركيبة الأسرية، حيث يتواجد في هذه المرحلة فئات تنتمي إلى الأسرة الأبوية الممتدة و أخرى إلى الأسرة الزواجية (النووية).

و هذا الشكل مازال حاضرا في بعض الأوساط العربية و منها الجزائر حيث مازالت الأسرة الريفية و حتى الحضرية الجديدة بنسبة أقل تنتمي إلى هذا التصنيف، أي الأسرة الممتدة.

1- القرابة الأسرية:

تؤكد كثير من الأبحاث الاجتماعية على أن الأم كانت تمثل في البداية محور القرابة، ينسب إليها الأولاد، و في بعض المجتمعات تنسب إليها حتى العشيرة و القبيلة بكاملها، مثل عشيرة بني طاعنة و بني طهية عند العرب.

ثم انتقل النسق القرابي إلى النظام ذو الانتماء الأبوي، و هو النظام الذي يتميز بتفوق القرابة الأبوية، و هكذا أصبح الأبناء ينسبون للأب بل هم ملك له و لكل الجماعة القرابية (الأبوية) .

2- وظائف الأسرة:

تعتبر الأسرة وحدة اجتماعية، تقوم بوظائف تساعد النسق على الاستمرار و المحافظة على القيم داخله، و قد صنف كونت A.compte وظائف الأسرة كالتالي :

- الوظيفة الأخلاقية: و تعني تلقين الأفراد المكونين للنسق القواعد العامة للسلوك و الآداب، العادات و التقاليد، الخير و الشر، الفضيلة و الرذيلة.
- الوظيفة الدينية: و هي الخاصة بكل ما يتعلق بالحياة الدينية و العقائدية للأسرة.
- الوظيفة التربوية: و تتمثل في تنشئة الطفل و تلقينه القيم و المعايير منذ الولادة.

أما بارستز T Parsons فيرى أن أهم وظيفة تقوم بها الأسرة هي تلك المتمثلة في وظيفة التناسل لإنجاب أعضاء جدد يضمنون بقاء الأسرة و ثقافتها

استنادا إلى هذه التصنيفات لوظائف الأسرة، يبدو لنا أنها تطورت كثيرا حيث لم تعد شاملة لكل أوجه الحياة كما كانت عليه قديما، حيث تناقصت تلك الوظائف شيئا فشيئا مع تطور الشعوب و الأمم، و انحصرت في وظيفة الإنجاب و تنشئة الأعضاء الجدد في مرحلتهم الأولى من العمر، أما باقي الوظائف كالإنتاجية الدفاعية، الدينية، الصحية،

التشريعية فقد تكفلت بها مؤسسات أخرى – فتحولت الأسرة بذالك من مؤسسة اجتماعية تقوم بكل مهام المجتمع إلى مؤسسة ضيقة أو وحدة اجتماعية انحصر دورها في الإنجاب و التنشئة الاجتماعية.و رغم هذا التطور الذي عرفته الأسرة من ناحية وظائفها إلا أن علماء الاجتماع أجمعوا على أن الأسرة مازالت تقوم ببعض الوظائف التي لا تقل أهمية عن تلك التي فقدتها و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- وظيفة التناسل: مازالت الأسرة تمثل أصلح نظام للتناسل.
- الوظيفة الاقتصادية: مازالت الأسرة بتضامنها الاقتصادي تمثل الجانب الأهم في الاستقرار المادي.
- الوظيفة الدينية: حيث مازالت الأسرة تمثل المكان الأنسب لنشأة و استمرار العقائد الدينية.
- وظيفة التنشئة الاجتماعية: إذ تمثل الأسرة المدرسة الأولى للنشء، فهي التي تعلمه مبادئ التربية الاجتماعية و السلوك، فهي بذلك تربط الأفراد فيما بينهم و بين المجتمع.

3- تطور الحياة الاجتماعية الأسرية: كانت الحياة الاجتماعية للأسرة القديمة تقوم على الركائز الآتية:

- الأهمية الاقتصادية للمنزل: إذ يعتبر المنزل وحدة اقتصادية منتجة كما أن الأسرة القديمة تميزت بسيادة الرجل على المرأة و حماية الأسرة لأفرادها.

و كانت للأسرة شعائرها و طقوسها الدينية و عاداتها و تقاليدها، و كان الزواج يتم في سن مبكرة، و حالات التفكك لا تحدث إلا نادرا و ذلك لعدم انتشار الانحرافات الأخلاقية [1]

بعد هذا كله تطورت أحوال الأسرة بتطور الأوضاع الاجتماعية، و بدأ المنزل يفقد من أهميته الاقتصادية بانهيار الإنتاج العائلي المبني على الأرض و المنزل فزاد استهلاك الأسرة و قل إنتاجها.

بدأ أفرادها يتحررون من سيطرة الرجل رب الأسرة الذي أصبح أكثر انشغالا بالعمل خارج المنزل.

و ساعد ذلك التحرر خروج المرأة للعمل و ما ترتب عن ذلك من آثار على المرأة و أسرتها و على كل المجتمع.

1- المرجع نفسه، ص 59-60.

فقدت الأسرة وظيفتها التربوية لتحل محلها المدرسة لتهتم بتعليم الأبناء، وافتقدت للوظيفة السياسية التي أصبحت تقوم بها الهيئات الحكومية و المجالس النيابية كما انتزعت منها الوظيفة الاقتصادية التي أصبحت من اختصاص العمال و المؤسسات، و لم يعد الفرد منتجا لنفسه و لأسرته إنما مجرد حلقة من حلقات العملية الإنتاجية داخل إطار أشمل، و أصبح الفرد هدفه استهلاكي أكثر منه إنتاجي.

كما حدثت تغيرات أخرى للوظيفة الصحية و الاجتماعية حيث أصبح يقوم بهذا الدور مؤسسات مختصة لتحقيق حاجات و متطلبات الأفراد، تمثلت في ظهور دور العجزة و المستشفيات، و صناديق التأمين و التقاعد و حدث تحول نوعي على مستوى مختلف النظم مثل نظام تقسيم العمل داخل الأسرة الحضرية فأصبح الزوج و الزوجة أكثر تساندا و أكثر تعاونا فيما بينهما فتغيرت أدوارهما داخل الأسرة.

افتقدت كثير من الأسر للمقومات الدينية و الأخلاقية و أصبح الدين أمر شخصي ليست للأسرة سلطة عليه إلا في نطاق ضيق.

يمكننا من خلال ما سبق القول أن تناقص وظائف الأسرة بهذا الشكل زاد من حرية الفرد، و أصبحت هذه الحرية هي السمة الأساسية التي تميز الأسرة الحديثة و بالرغم من إيجابياتها إلا أن لها سلبيات أضرت بالأسرة و تماسكها و هو ما نلاحظه من خلال الانحرافات و الجرائم داخل المجتمع الحديث.

عوامل التغير الأسري: يتفق الدارسون للشأن الأسري على تعدد العوامل و الأسباب التي أدت إلى تحول الأسرة إلى الشكل التي هي عليه اليوم و من بين هذه العوامل نذكر ما يلي :

- العامل المرفولوجي: يتمثل في انتشار المدن و ازدياد حجمها و كثافتها، و تقدم وسائل الاتصال و المواصلات التي تساعد على حركة السكان و ازدياد الاحتكاك و التداخل الاجتماعي بين مختلف النماذج، فتداخلت الثقافات و ازداد اكتظاظ المساكن بازدياد عدد السكان الأمر الذي زاد في ضيق نطاق الأسرة.

- العامل الاقتصادي: و يتمثل في تطور و تغير نظم الإنتاج حيث كانت الأسرة هي التي تقوم بإنتاج كل ما تحتاجه ثم أصبحت وحدة استهلاكية – كما أدت هذه النظم إلى تحرر الفلاحين من خدمة الأرض و العمل في المصانع، و بالتالي تغيرت سلوكاتهم نتيجة لابتعادهم عن

المزرعة و المنزل، و هذا بدوره افقدهم السيطرة على الأسرة و خاصة مع خروج المرأة إلى العمل خارج المنزل و ما خلفه من آثار على الأسرة.

- **العامل الثقافي:** مع توسع وسائل الاتصال و المواصلات زاد انتشار الثقافات و تفاعلها و هذا ما أدى إلى تطور مظاهر الحياة بتطور نظم الأسرة فتحولت مظاهر السلوك.

- **تغير ظروف الحياة:** إذ يعتبر تنوع الوسائل التكنولوجية و انتشارها السريع عامل من عوامل التغير في النظام الأسري و ذلك لما له من أثر على سلوكات الأفراد اليومية، فانتشار هذه الوسائل أعاد توزيع الوظائف بين أفراد الأسرة و هو ما ساعد المرأة على التفكير في الخروج إلى العمل خارج البيت، و ما ترتب عليه من آثار على الأسرة.

- **الأسرة الجزائرية:** عرفت الأسرة الجزائرية مثلها مثل بقية الأسر في مختلف البلدان تحولا كبيرا إذ عرفت تغيرا في بنيتها و وظائفها و من بين الخصائص التي تتميز بها ما يلي:

فالأسرة الجزائرية كانت تتميز بالشكل العائلي [1]

حيث تظم عدة أسر تعيش تحت سقف واحد، يقدر عدد أفرادها بين 20-60 فردا مكونة من الأبناء و الآباء و الأجداد، يعود النسب فيها إلى الأب و يكون هو المالك للسلطة فهو القائد، و المسير لشؤون الأسرة – غير أن هذا المظهر تناقص كثيرا عما كان عليه في المجتمع القديم و حل محله شكل جديد يتميز يضيق الأسرة أو ما يسمى بالأسرة الزواجية أو النووية و يبرز تواجد هذا النوع الجديد من الأسر أكثر في المدن.

- **أشكال الأسرة:** فحسب الدراسة التي قام بها (مصطفى بوتفنوشات) فإن الأسرة الجزائرية تتمثل في الأشكال الثلاثة الآتية:

1- الأسرة الأبوية الممتدة: و هو النمط القديم للأسرة ترجع السلطة فيه إلى الأب فهو المسؤول عن الأسرة أو الأسر و نظرا للظروف التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري بدأ هذا النوع من الأسرة في الزوال و ذلك لعدة أسباب منها تحول البنية الاقتصادية: المبنية على العمل الصناعي، الهجرة الكثيفة التي فرضتها السياسات التنموية المختلفة.

1- مصطفى بوتفنوشات – العائلة الجزائرية ، مرجع سابق ص 29.

2- الأسرة الأبوية المركبة (العائلة): تتكون هذه الأسرة بالإضافة إلى الأب و الأم و الأبناء من الأهل و الأقارب و هي ميزة الأسرة الجزائرية، غير أن هذه الأسرة لا تمثل القاعدة المطلقة.

3- الأسرة الأبوية المباشرة: تتكون من الأب، الأم، الأبناء أو ما يسمى بالأسرة النووية أو الزواجية. و هذا النوع من الأسر هو الذي تتوجه إليه الأسرة الجزائرية نتيجة للظروف الاجتماعية الاقتصادية الجديدة.

هذه هي الأشكال التي تسود المجتمع الجزائري، غير أننا نلاحظ اختلافا بين الريف و الحضر، فنجد في الريف ميل الأسرة إلى الشكل الأول بينما نجدها في الحضر انتشار النوع الأخير المتمثل في الأسرة الزواجية، كما نلاحظ تفاوتا حتى في النموذج الواحد إذ ما تزال بعض الأشكال في المدن للأسرة الممتدة لم تختفي، كما نلاحظ بعض الأشكال مثل الأسرة الزواجية في الريف يزيد ظهورها، و كل هذا يعود لعدة أسباب يمكننا حصرها فيما يلي:

- تغير البناء الاقتصادي: فتفتت الملكية دفع بأفراد الأسر للنزوح إلى المدن بحثا عن العمل خارج الزراعة و هو ما أدى إلى تفتت الأسرة نفسها فتناقص حجمها تكيفا مع متطلبات المجتمع المدني الصناعي الجديد.

- الإقبال الكبير على التعليم: و هذا أثر على الأبناء من الجنسين في اختيار طريق جديد مخالف لآبائهم و أجدادهم.

- توسع وسائل الاتصال و المواصلات في الريف و المدينة قلص من الفوارق بين النموذجين و هذا ما أسقط الحواجز التي كانت تفصل بينهما – و أصبح كلاهما على اضطلاع بكل المستجدات العالمية و هو ما أثر على نمط الحياة في كلا العالمين.

- التوجه التنموي الجزائري: فانتشار الصناعة دفع بالريفيين إلى النزوح نحو المراكز الحضرية، و ما ترتب عليه من نتائج على الأسرة و تغير في وظائفها و بالتالي في شكلها.

هذه بصفة عامة التحولات التي شهدتها الأسرة الجزائرية سواء في المدينة أو الريف.

أما عن طبيعة الأسرة الحضرية فأصبحت أكثر تفتحا حيث أن الأسرة النووية هي المميزة في هذا الوسط.

تتميز الأسرة الحضرية بنسق جديد للأدوار و المكانات و ذلك بتأثر أفرادها بالبيئة الجديدة لاسيما المرأة التي أصبحت تخرج إلى العمل مع الرجل و حصولها على الأجر و بالتالي تحررها من التبعية الاقتصادية للزوج و هو ما مكنها من إبداء رأيها في كل ما يتعلق بالأسرة.

ارتفاع سن الزواج عند الجنسين نتيجة لظروف الحياة الجديدة لاسيما الاستمرار في الدراسة و تأمين مستلزمات الحياة ثم بناء الأسرة.

تناقص عدد الأبناء نتيجة لأسباب عديدة منها صعوبة ظروف الحياة و الوعي بضرورة التقليل من عدد الأبناء حتى يتمكنون من تنشئتهم تنشئة سليمة و توفير الإمكانيات الضرورية للتكفل بهم.

ازدواجية وظائف المرأة (ربة بيت و عاملة خارج البيت) أدت بها إلى إهمال واجباتها في تربية أبناءها.

هذا باختصار أهم التغيرات التي مست الأسرة الجزائرية و ما نلاحظه من تغير في مظاهر الحياة اليومية إلا نتيجة لهذا التحول الذي عرفته الأسرة.

ثانيا: الحياة الاجتماعية للأسرة الجزائرية:

إن تقديم صورة عن التنظيم الأسري و الاجتماعي في الوسط الريفي التقليدي يعتبر مهما في إطار دراستنا هذه و ذلك نظرا لأن الأسرة تمثل الوحدة القاعدية التي في إطارها و من خلالها ينظم جزء كبير من الحياة الاجتماعية كما أن البعض من صفات الأسرة المتحضرة أو الحضرية تستمد جذورها من الحياة التقليدية القديمة فالمجتمع الجزائري القديم كان يتميز بالتنوع في أنماط الحياة، حيث كانت تختلف بين حياة البدو، الرحل، فعند الكل تعتبر الأسرة الممتدة الوحدة الاجتماعية الأساسية، ففي شكلها المحدود يتكون هذا النمط من التجمع من الآباء و الأبناء المتزوجون منهم و الغير متزوجون. و في شكلها الأكثر اتسعا من الآباء و أبناءهم المتزوجون و أحفادهم المتزوجون و أقاربهم، فالأسرة الجزائرية القديمة

تمثل النواة التي تلتقي عندها كل الأفعال، و الأنظمة الأكثر اختلافا كالاقتصاد، السحر، الأعراف، الأخلاق، و التي تجتمع حولها كل البناءات الاجتماعية [1]

فالأب الرئيس و الحكم يوزع المكانات لكل الأفراد داخل الأسرة له السلطة الكاملة على الأبناء الذكور حتى البلوغ و على البنات حتى الانتقال إلى بيوت أزواجهن فهو يملك " سلطتين رادعتين سلطة التجريد من الملكية، و سلطة عدم الرضا أو الغضب و التي تعتبر بدون شك السلاح الأكثر فتكا " [2]

كما أن أهميته تظهر أيضا في علاقته مع زوجته أو زوجاته فله حق العقاب، و الطلاق و له حق إعادة الزواج دون موافقة الزوجة الأولى.

" فالتدرج يحدد حسب الجنس و السن، فمثلا الولد البكر يحترم من طرف الأصغر منه و الأصغر للأصغر منه "

كما يذكر A.Adam "في مثل هذا النسق تسبق مصالح الجماعة مصلحة الفرد و يتنازل عن إرادته لصالح زعيم الجماعة فالفرد يكون في حلقة دائرية من التنظيمات الحيوية يخضع فيها الصغير لأكثر ظلما ، و تزداد قوة الكبار ، تكون مكانة الفرد محددة مسبقا من طرف هذه القوى ، التي تكبله و تدعمه في نفس الوقت و التي يدونها لا يمكنه لا النجاح و لا حتى العيش". [3]

كما تتدخل عدة ميكانيزمات للحفاظ على تماسك الجماعة و تجانسها، فبالإضافة إلى الضبط الاجتماعي للجماعة على الفرد، هناك الزواج القرابي أيضا الذي يحقق تدعيم الجماعة و استمراريتها .

فالزواج مع ابنة العم كما يرى J.BERQUE هو نوعا ما " الاتحاد مع الذات " ثم أن مختلف الإجراءات القانونية تحافظ على الملكية الأسرية من التقسيم و قد حدد LAZAREF في أحد أبحاثه حول المجتمع التقليدي المغربي الخطوط التي تميز هذا المجتمع التقليدي.

1- Bourdieu.P, sociologie de l'Algérie ,PUF 1980,Page 12
2- Radi .A , l'adaptation de la famille au changement social dans le maroc urbain in revus économique et social du maroc n 135 page 18
3- Adam.A op cit p 250

"النسق التنظيمي لهذا المجتمع يتكون أساسا على العلاقات الأسرية القرابية.

فالعلاقات الاقتصادية تبنى على المساواة بين الجماعات الأسرية في "إطار تنظيما جماعيا و تقسيما اجتماعي بدائي للعمل، الحركية الاجتماعية ضعيفة و محددة بالتنظيم القرابي ، كما يوفر الدين الإسلامي بتعاليمه النسق الإيديولوجي .

" يتوفر هذا المجتمع على قانون أخلاقي خاص به مبني على الالتزام " l'angagement " و الحقل الاجتماعي محدد بحدود الجماعة" [1]

في مثل هذه الأنساق لا يمكن فهم العمل إلا من خلال هذا التنظيم الاجتماعي، فهو يهدف إلى إشباع الحاجات الأولية، و تحقيق استمرارية الجماعة فالأفراد ضعفاء تجاه زراعة الأرض، و الوسائل المادية لهذا المجتمع بدائية، و المراسيم الفلاحية لها ميزة مقدسة فنظرا لمستوى التقنية سعى هذا المجتمع لإيجاد علاقات تكاملية، توافقية مع الطبيعة و ليس السيطرة عليها.

ومن هذا المنطلق كان الوصل الذي يربط الفلاح بأرضه هو رباط عقائدي، و نفعي في نفس الوقت، فهو ملك لحقله أكثر من ملكيته للحقل، و الأرض ليست مجرد وسيلة للعيش، و العمل ليس وسيلة لإشباع حاجاته إنما هي نمط للحياة.

هذه هي الخطوط الكبرى التي تميز المجتمع و الأسرة في مجتمع مغلق و منغلق على نفسه.

لكن ماذا حدث بعد الانفتاح على الحياة الخارجية أو العالمية ؟

فوضع الريف و الحضر في تعارض مسبقا لا يمت بصلة للواقع، فرغم وجود اختلاف و تمايز، و تناقضات بين الوسطين، لكن يجب الاعتراف على أن في مجتمع ناشئ يكون الوسط الريفي فيه رغم تأزمه قد بدأ الابتعاد عن النموذج الأصل للريف، و من جانب آخر لا يجب فهم المدينة على أن نسبة كبيرة من سكانها انفصلت على المعايير القديمة، و هذا ما يمكننا ملاحظته فيما يخص العلاقات الاجتماعية (علاقات التضامن) التي كثير ما تستمر في الأوساط الحضرية.

1- lazarev, changement social et développement dans les compagnes marocaines, Bulletin économique et social du maroc, N° : 109, 1968. p.33.

بالفعل فالتركيز الإداري الاستعماري و إنشاء التجمعات الأوروبية لاستعمارية على الأرض المسلوبة، شوهت البناءات الاجتماعية في كل بلاد المغرب العربي، و نذكر في هذا الإطار ظهور العمالة، علاقات ثانوية، غير شخصية بين رأس المال و العمل، و الفلاح، هذه الشخصية، لم تكن معروفة في المجتمع القديم، تم تحريره من العائلة أو العشيرة بسبب التفاعل الوظيفي، تعرضت البناءات الاقتصادية و الاجتماعية إلى التقسيم و التفتت، فهاجر العمال الدين لا يملكون مداخيل و جذور نحو المدن، فانهارت الوحدة الاقتصادية للأسرة، ضعف التضامن القديم، توسعت الفردية الاقتصادية، التي فجرت الأطر الجماعية [1]

هذه باختصار بعض جوانب هذا التحول الذي بدأ مع الاستعمار الفرنسي و الذي مازال مستمرا إلى يومنا هذا.

1 - Bourdieu .P op.Cit PP 118 et 119

ثالثـــــا: التحضـــر و صـــراع القيـــم

إن طرح هذه الإشكالية لا يعني بالضرورة التعرض إلى تحليل معمق للتحولات التي عرفها نسق القيم لمختلف الجماعات الاجتماعية نتيجة للعمليات التشويهية و التهديمية التي تعرض لها المجتمع الجزائري خلال تاريخه الطويل، إنما هي محاولة للتعرف على بعض المؤشرات التي لها علاقة حقيقية بعملية تغيير و تدرج و تميز المجتمع.

و لمعرفة هذه التحولات، من المفيد حصر الإطار الذي نبني فيه هذا التصور، نسق العلاقات الذي يبنى بين الفاعلين داخل الأسرة و بين الجماعات، و الطبقات الاجتماعية، يكون مدفوعا من طرف أصناف ثقافية تعطى في نظر هؤلاء الفاعلين و الجماعات، معنى و وظائف لهذه العلاقات الاجتماعية، ففي المجتمع التقليدي كان الفرد في خدمة الجماعة، هذه الجماعة تسمى الأسرة الكبيرة الممتدة (قرية، قبيلة، أو جماعة و معنى العلاقات كان مرتبطا بمفهوم إعادة إنتاج الأدوار و المكانات المحتلة داخل الأسرة أو الجماعة أو القبيلة، السلطة الفعلية داخل هذه الجماعات هي السلطة الاقتصادية، وهي تتحكم في القيم و المعايير مثل شيوع الملكية، التضامن الاجتماعي، كرم الجماعات الريفية هذا المؤشر يعتمد عليه لتحقيق استمرارية الجماعة الأسرية و عليه تطور ثقافة تنبذ التبذير، و الاستهلاك الفاحش، و التضامن الاجتماعي يعني بالنسبة للجماعة الأسرية أو القبلية، التصدي كجماعة لكل الصعوبات التي تهدد وجودهم، مثل ما هو الحال على المستوى الاقتصادي عند حدوث الكوارث الطبيعية مثل:الجفاف و الفيضانات... إلخ

و نظرا لعدم قدرة استعمال عامل الإنتاج الاقتصادي لصعوبة التحكم فيه، يبقى العامل القرابي لحماية الأسـرة – و التماسك في حد ذاته لا يمكن أن يدوم بدون تجانس داخلي على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، يجعل من الجماعة، جماعة مصالح متدرجة و يكون هذا التدرج أساس هذا التماسك.

هذه الوضعية تنمي ثقافة، تكون فيها الصراعات، صراعات بين جماعات كاملة و ليست فئات مختلفة الأوضاع في سلم التدرج الاجتماعي، على مستوى آخر، أقل حدة عند الأسرة مثلا، يمكننا الأخذ بنفس التصور ففي المجتمع التقليدي تمثل الأرض، و تربية المواشي أهم مصدر للدخل، هذه الأرض هي ملك رب الأسرة و يعمل بها كل أفرادها.

فالأرض تمثل وحدة اقتصادية (وجود دخل واحد) ثم هناك وحدة أخرى تتمثل في وحدة القرار بالنظر للمكانة التي يحتلها رب الأسرة في توفير الوسائل الاقتصادية، و الأجر الذي ينتج عنه، فكل أفراد الأسرة ليس لهم من سبيل آخر سوى العمل، كخماس، راعي أو كعامل داخل الملكية الأسرية، هؤلاء الأفراد يتشبهون بصاحب الملكية، هذا التشبه يخلق و يحافظ و يعيد إنتاج قيمة العلاقات الأسرية (الكل من أجل الجميع) هذا هو الشعار الذي يمثل معنى العلاقات بين أفراد نفس الأسرة، أو نفس الجماعة، كل شيء مبني على نفس النمط و كل القيم و المعايير التي تنتج عن هذه الوضعية لا يمكنها إلا تفسير أسبقية مصلحة الأسرة على مصلحة الفرد و أسبقية مصلحة القبيلة على مصلحة الأسرة.

أما عن التحولات التي عرفتها الجزائر قبل الاستقلال فهي لم تقضي على الثقافة التقليدية، إنما أفرغتها من أهدافها الأولى، لكن نتيجة لتطور قوى الإنتاج لم تتبع السلم التصاعدي للحاجات الاجتماعية و أن التحولات دفعت الثقافة التقليدية إلى الانفتاح على الحركية الاجتماعية.

*** تراجع و تغير القيم التقليدية:**

إن تطور العمالة (اليد العاملة) في العالم فجر الوحدة الاقتصادية التي كانت مبنية على الأرض و مداخليها، و هذا أدى بدوره إلى إعادة النظر في السلطة الأسرية المتمثلة في سلطة رئيسها. فتعدد المذاخيل داخل الأسرة الواحدة أدى إلى ضرورة عدم الاستغناء عن كل أفرادها الدين يساهمون بدخلهم في بناءها كما أصبح كل فرد منهم يطالب بحق استعمال ثمرة جهده و نشاطه، و هذا أدى إلى نوع من الاضطراب و بالتالي التناسق و الارتياح داخل الجماعة(الأسرة) و على العموم استمر هذا الاضطراب داخل الجماعة، متمثلا في النزاعات التي تبرز حينا و تختفي تارة أخرى حتى تدهورت القوة التنظيمية للقيم التقليدية و في ظرف من هذا الوجود، يصبح انفجار الأسرة، المخرج الوحيد للقضاء على التناقضات التي يعيشها المجتمع.

هذا الانفجار الذي عادة ما يحدث نتيجة للفقر الشديد، أو الثراء الفاحش هو المرحلة النهائية لهذه العملية التي تتغذى عن طريق التحولات التي تمس كيفية فهم دور و مكانة أفراد الأسرة و كيفية تقبل انتماءه المتزامن لجماعته الاجتماعية و الأسرية.

و على مستوى الجماعات، فالتحولات تبدو أكثر أهمية لأن جماعة الانتماء تسعى لأن تكون أكثر اختلافا في الضمائر الفردية، و لدى الأصناف الاجتماعية يبدأ رباط القرابة في التراجع و الزوال ليحل محله عامل المصلحة، فالفرد يبدأ بالابتعاد عن جماعة القرابة ليندمج في الجماعة الاجتماعية (جماعة العمل، جماعة الجيرة..... الخ) و هذا يعني أن هذا التوجه ناتج عن تراكم لنوع جديد من الفهم الخاص بالعلاقات الاجتماعية، و على العموم تبقى المعايير التقليدية مادامت تبعية الفرد الاقتصادية تجاه الجماعة (الأسرة) مازالت قائمة.

و ما يمكن التأكيد عليه عند الحديث عن القيم و المعايير هو أن الجانب الاقتصادي يهيمن كليا على العلاقات سواء تعلق الأمر ببعدها الكمي أو النوعي، هذه الهيمنة لها معنيين اثنين:

إما أن تكون الجماعة الممتدة (الواسعة) تمثل الوحدة الاقتصادية الضرورية لحياة كل فاعل اجتماعي و هنا نحصل على المجتمع التقليدي.

أو أن ظروف السوق تسمح للفرد بتحقيق إعادة إنتاجه و في هذه الحالة جماعة الانتماء تسعى لتنظيم نفسها حول القرابة الاجتماعية المهنية.

و في كلتا الحالتين يعيش الأفراد علاقاتهم حسب تصورات و ترجمات مختلفة فعندما تكون الهيمنة الاقتصادية في هذه الحالة فعل من أفعال الحماية تنسج المعايير الثقافية حول الجماعة على اعتبار أنها مركز انشغالاتها.

هذه المعايير تخفي كلية العامل الاقتصادي في الضمير الجمعي و ذلك بالإبقاء، و تدعيم روح التضامن بين أفراد الفئة الواحدة أو القبيلة (و هذا ما تفسره عصبية ابن خلدون ، التضامن الآلي لدوركايم.)

بينما عندما تكون الهيمنة الاقتصادية ليست نتاج سيطرة الظروف الطبيعية، بل لتعبئة ميكانيزمات السوق، موجه من طرف جماعات اجتماعية فيكون هناك تغيير جذري محتمل.
لأن تطور السوق لا يعرف إلا الأفراد سواء كمنتجين أو كمستهلكين، و للحصول على منصب عمل مثلا ـ تكون مميزات الفرد هي الفاصلة فمقابل العمل المنجز هو الأجر الذي يحصل عليه من ينجز العمل، فهو حق للعامل يمكنه استعماله فيما يراه مناسبا له، و منه

تظهر التناقضات المختلفة التي تؤدي إلى زوال الوظائف الأصلية للجماعة الواسعة (الفئة أو القبيلة أو الأسرة) و يمكننا ذكر أربعة أنواع من هذه التناقضات [1]

1- النوع الأول: أول تناقض يظهر بين مستوى الحاجات الناتج عن اقتصاد السوق و الطاقات المتوفرة.

2- النوع الثاني: و هو التناقض بين تعدد مصادر الدخل و الوحدة الاقتصادية داخل الأسرة التقليدية، فكل من له دخل يضعه في خدمة كل الأسرة و هذا ما يؤدي ببغضهم إلى التضحية من أجل الآخرين.

3- النوع الثالث: التناقض بين النشاط المأجور و النشاط الزراعي لأفراد نفس الأسرة، و هذا فيما يخص المداخيل أو إنتاج الحاجات.

4- التناقض بين منطق إعادة الإنتاج بين نشاط تقليدي (زراعي مبني على علاقات الإرث، و نشاط مأجور مبني على التدريب، التعليم، و الكفاءة المهنية.

كل هذه التناقضات تعزل الأفراد شيئا فشيئا عن الجماعة القرابية الممتدة و هذه العملية التجزئية للأفراد تصبح في حد ذاتها موضوع القيم و المعايير.

هذه الجدلية تميز المجتمع الجزائري و ذلك بسبب العلاقات السائدة فيه و المبنية على النسق الاقتصادي المهيمن، هذا النظام هو نتاج توسع الرأسمالية الذي يجهل العلاقات التي تربط أفراد الأسرة مهما كانت طبيعتها.

و المهم هو الفرد باعتباره قوة عمل منتجة للقيمة و باعتباره مستهلك، مجرد من قدراته، العلاقاتية Relationnels و كل شيء يبنى على أساس أن تطوره يخضع لآلية تطور الظروف التقنية الضرورية لتنمية أكثر شمولا و "هذه نظرة مبينة على فكرة مسبقة للمجتمعات الغربية التي تشبه مجتمعنا" فالمجتمعات المهيمنة هي التي تهتم بنقل نماذج السلوكات المنتجة هناك، مثل ما يحدث عند نقل التكنولوجيا و الحاجات المادية، فالنماذج الثقافية و نسق الحاجات هما نتاج المدينة، بواسطة الجماعات المالكة و المهيمنة على السلطة الثقافية و الاقتصادية.

1- Boukhabza.M repture et transformation social en Algérie volume 2 opu ,1989 ,P336

فالمدن الجزائرية انفجرت نتيجة للجهود التنموية و الهجرة الكثيفة الناتجة عن ذلك، فمنذ الاستقلال يعيش المجتمع في غالبيته مرحلة انتقالية متدرجة تنتقل فيها الجماعة الكبيرة (الواسعة) و يحل محلها بناء مبني على المصالح المتضافرة للأفراد الدين يحتلون مكانات متجانسة في المجتمع.

فالثقافة التقليدية تتغير من الخارج و ذلك نتيجة مقاومتها الداخلية و انطلاقا من هنا فإن العلاقة بين الحركة لاجتماعية و الثقافية ليست نتاج داخلي للقيم الثقافية و الاقتصادية إنما هو نتيجة لنقل القيمة الاقتصادية و الثقافية، هذا النقل الذي يحاول فيه نمط البناء الاقتصادي و الثقافي الجزائري إدخاله في إطار إشكالية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

فعند الفئات الاجتماعية الفقيرة يكون الصراع بين ما يسمى التقليدي و الحديث، هذا الصراع يتخلله تناقضات بين سلطة الفرد و رغبته أو كما يقول محمد بوخبزة [1] " سلطة الأنا و رغبة الأنا "

فكل جانب واعي بالصعوبات التي تعترض كل ما هو تقليدي لتبرير الأفعال الاجتماعية – غير أن كل واحد لا يعير اهتماما لهذه الصعوبات، و الأمثلة على ذلك كثيرة. فبالنسبة للزواج مثلا، لا يمكن للآباء التحكم في اختيار الأبناء، و ما يقومون به ما هو إلا لعبة لإضفاء الشرعية و إعطاء صورة على أن العملية تمت بموافقتهم.

كما يمكن ذكر الأبناء الدين يعملون، و آباءهم البطالين الدين يعتبرون أنفسهم أرباب لأسرهم، مع علمهم المسبق بأن هذه الوظيفة أو الدور يرجع في الواقع إلى صاحب العمل و الأجر – كما يمكننا ذكر العلاقات بين الأخ و الأخت، الأب و الابن، بين الأم و زوجت الابن..... إلخ.

إن مقاومة هذه الأشكال الثقافية التقليدية أو على الأقل ما تبقى من العلاقات الاجتماعية القديمة ليست في الواقع نتاج التناقضات الاقتصادية وحدها.

فانطلاقا مما سبق فإن تطور القيم و المعايير لا يجب فهمها من خلال مفهوم الصراعات لتكوين ديناميكية للتحول الفعال تكون فيه القيمة الثقافية و الاقتصادية هي من نتاج المجتمع، و أن التبادل بين المجتمعات هو تبادل لهذه القيم.

1 - Ibid, P. 336.

نفهم من هذه الامتيازات أن عملية التميز الاجتماعي الاقتصادي تتغذى في آن واحد من الديناميكية الاجتماعية و الثقافية.

فإعطاء فئة مهمة من السكان إمكانية احتلال المراكز و الوظائف التي كان يحتلها الأوروبي قبل الاستقلال هذه المراكز و الوضعيات الجديدة خلقت ظروف إعادة بناء المجتمع. فالظروف التي كانت سائدة لإنتاج و إعادة إنتاج العلاقات بين الأفراد (جماعة القرابة – جماعة الانتماء الاجتماعي) كلها تغيرت، و هذا التغير كان و مازال مرتبطا بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدها و سيشهدها المجتمع و درجة تقبله لها .لكن انتقال نسبة سكان الحضر من أدناها إلى أقصاها خلال فترة وجيزة من عمر المجتمع لهو مؤشر قوي للتغير الاجتماعي.

فالحركية الاجتماعية حولت البنية الاجتماعية، و ذلك بتحسين ظروف السكان، هذا التحسن الذي يبقى مع ذلك نسبيا داخل المجتمع و فئاته و مجالاته و ذلك على اعتبار أن مظاهر الفقر و الحرمان مازالت سائدة في كثير من الأوساط و بين فئات مختلفة كما أن صورة اللاتجانس ما تزال بارزة بين هذه الفئات.

يذكر محمد بوخبزة في دراسته عن التحولات الاجتماعية في الجزائر يقول " ميزة البناء الاجتماعي هو أن يكون متدرجا " و أول مؤشر لهذا التدرج هو ظروف الوجود المتمايز.

رابعـــا: التحضر و تغير القيم:

لاشك أن علاقة الأسرة النازحة بالبيئة الجديدة كان له الأثر البالغ على بناءها و وظيفتها، و قد تجلى ذلك من خلال تقلص حجمها من الأسرة الكبيرة الممتدة إلى الأسرة الصغيرة (النووية) أظهر فيها الزوجان ميلهما إلى الإقامة و العيش في سكن مستقل عن الأولياء [1] هذا التغير الذي أصاب الأسرة في تركيبها هو نتاج لتغير النظام الاقتصادي الإنتاجي الجماعي القديم و ظهور نظام جديد، يتميز بالفردية و الاستقلالية.

1 - Mahfoud Boucebci – Psychiatre –société et développement Alger SNED – 1979 P.52.

هذا النظام الجديد ساعد على تغير القيم و المعايير الاجتماعية القديمة المبنية على قيم التعاون و التضامن فظهرت أنماط سلوكية و اتجاهات جديدة زادت في تغير النمط الأسري القديم.

فانتقال الأسرة إلى الوسط الحضري أدى إلى تراجع القيم الزواجية القديمة المبنية على " السن المبكر للزواج و هيمنة الرجل على المرأة، و تراجع عدد الأبناء و تراجعت النظرة القديمة بتفضيل الأبناء الذكور على الإناث، و تراجع الروابط القرابية فأصبحت الأسرة عنصرا نشطا فعالا، فهي لا تبقى على الحال الذي كانت عليه، دون أن يصيبها تغير بل تنقل من شكل لآخر بقدر ما يتطور المجتمع [1]

و باعتبار الأسرة الخلية الأساسية للمجتمع فإن تغيرها أدى إلى تحول بناء المجتمع، و النظام السائد فيه فظهرت الهيئات و المؤسسات الاجتماعية المختلفة لتقوم بالدور التقليدي للأسرة فأدى ذلك بتقلص وظائف الأسرة.

أما على مستوى الفرد فظهرت قواعد سلوكية جديدة ممثلة في ضعف الضوابط الاجتماعية، و بروز الضوابط الرسمية، فتقلصت بذلك العلاقات الأولية و زادت العلاقات السطحية النفعية.

فبظهور المدرسة، المصنع، و تطور وسائل المواصلات و الاتصال ظهرت أنماط جديدة من السلوكات انقلبت فيها الأدوار و تغيرت، كما تغيرت مكانة المرأة و دورها داخل المجتمع حيث عرفت تغيرات و تحولات ثورية..... فاشتراك المرأة في عمليات شتى جعلتها عارفة و واعية باغترابه و كان لهذا الوضع أن ينتهي و يكون له حد يوم خرجت المرأة إلى ميدان الحرب و كذلك الأمر بالنسبة للرجل الذي عرف أن المرأة كانت تحت ظلمه منذ زمن طويل، و أصبح يدعم مطالبها [2]

1- فرج الله صالح ديب – عن الأمومة و الأسرة عند العرب في دراسات عربية l مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية العدد 1 نوفمبر 1980 ص 121.

2- مسعودة كسال – الطلاق في المجتمع الحضري : عوامله و أثاره – دراسة ميدانية – رسالة دبلوم الدراسات المعمقة 1984 ص 20.

فداخل الأسرة القديمة، كان الأب هو المسؤول و المسير لكل الشؤون، و الحاكم الوحيد، دو سلطة، يتخذ القرارات و تتجاوز سلطته إلى الحياة الخاصة لأفراد الأسرة لا تنقل و لا زواج دون موافقته.[1]

و كان على الأبناء القبول بالتوجيهات و الأوامر دون مناقشتها، بل على البنت أن تتعلم قواعد الحشمة منذ صغرها، حيث كان " التكوين الخلقي للبنت هو اكتساب عدد من المواقف و السلوكات ، كالحياء " الحشمة و الحرمة " و هذه قائمة على الخوف من الرجل ، و هي تتعلم ذلك منذ صغرها و ينغرس في أعماقها [2]

و عند انتقال الأسرة للمدينة و توفر ظروف الاستقلالية، كالعمل المأجور و وسائل الاتصال و المواصلات و التعلم فتحسنت مكانة المرأة، إذ ظهرت تغيرات على سلوكاتها و أدوارها، فأصبحت تقوم بدورها كأم إلى جانب دورها الجديد كعاملة مسؤولة فأبرزت فعاليتها في مختلف المجالات، مما ساعدها على الإرتقاء في السلم الاجتماعي و احتلال مكانة جديدة – فانهارت بذلك القيم القديمة معدلة الأنماط السلوكية للأسرة – فظهرت الأسرة العصرية المبينة على القيم العلمية التي تخدم الفرد و المجتمع، كما كان للدور الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للمجتمع الحضري الجديد، في المجتمع الجزائري، دور كبير في التحول الذي مس كل مؤسسات المجتمع و خاصة منه الأسرة.

فكان كل تحول يظهر على مستوى المجتمع تنعكس آثاره على الأسرة الذي مس بدوره البناء الاجتماعي ككل.

فالأسرة داخل هذا البناء الاجتماعي الجديد لم تعد هي المسؤولة الوحيدة على تنشئة الفرد و ضبط سلوكه، حيث ظهرت المؤسسات المختصة تساعد على تنشئة الفرد، المؤسسات القانونية لضبط سلوكاته.

فاكتسب بذلك حريته و أصبح بفضلها فردا راشدا و مسؤولا يوجه حياته حسب مصلحته الخاصة بدل مصلحة الأسرة وحدها.

1- Khodja .S les femme musulmanes algériennes in , annuaire de l'afrique du nor 1979 p 517.
2 -Ben kara .F , les norme dans les représentation de la verginite de la jenne a lgeroise DEA 1981 P36

و في الجانب الاقتصادي كان الوضع السائد في المجتمع الجزائري القديم يعتبر الأب هو الكفيل الوحيد للأسرة و لما تغيرت الأوضاع، أصبحت الأم تساهم إلى جانب الأب في الحياة الاقتصادية للأسرة و هذا ما سمح لها بالمطالبة بدورها في تسيير الشؤون المادية للأسرة (تسيير الميزانية)

أما من الناحية التنظيمية، فكانت الأسرة القديمة في المجتمع الجزائري " تكون مجتمع صغيرا، متكاملا أكثر من أن تكون نظما يشمل عددا من الوظائف الخاصة كما يلاحظ في المجتمعات الحديثة. [1]

فانتقال الأسرة إلى المجتمع الحضري أدى إلى تغير وظائفها، فانتقالها من مجتمع صغير مبني على اقتصاد الاكتفاء الذاتي إلى مجتمع وظيفي أو نظام داخل مجتمع يزيد اتساعا، يعيش الفرد داخل مجتمع أكثر تفتحا، تقوم الأسرة بدور تلقين الفرد ثقافة هذا المجتمع الكبير و قيمه.

فظهرت مهمة الأسرة في " تحديد النسل " و الحرص على أن يكون ذلك منتظما، حتى تغير قيم الناس و عادتهم الاجتماعية، و تعويضهم بعادات أخرى، ذات قيم مفيدة و مناسبة للتغيرات الحادثة في الميادين الأخرى للحياة الاجتماعية. [2]

فتماشيا مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الجديدة داخل هذه البيئة الجديدة ظهرت قيم تتماشى مع هذا التحول المادي، فتراجع سن الزواج المبكر نظرا الاستمرار في الدراسة إلى سن متقدمة، و ارتفاع نسبة البطالة و انتشار أزمة السكن.

كل هذا أدى إلى الميل إلى التقليل من عدد الأبناء للتمكن من التكفل و توفير مستلزمات الحياة، و تراجعت قيم الزواج القرابي ، نظرا لتفتت العائلة و تراجع قيمها ، و ظهرت قيم جديدة تحكم و توجه العلاقات الاجتماعية نظرا لضيق مجال المسكون و تغيير طبيعة البناء و ظروفه ، حيث أصبح لا يفصل بين عالم الرجال و عالم النساء، فسهل الاتصال فيما بينهم ، الشيء الذي ساعد على ظهور قيم جديدة مثل إمكانية التعرف قبل الزواج و اختيار الأزواج اختيارا فرديا يخدم مصلحة الفرد لا الأسرة و الجماعة كما ساعدت هذه العوامل على بروز

1- حسن محمود – الأسرة و مشاكلها – دار المعارف –1968 ص 49
2- المرجع نفسه، ص 51.

علاقات اجتماعية جديدة مبنية على تجانس الظروف الاقتصادية و المجالية ، فزادت علاقات الجيرة و تراجعت العلاقات القرابية .

من كل هذا يظهر أن المدينة تمثل شكلا جديدا للتنظيم الاقتصادي و الاجتماعي و بيئة فيزيقية مختلفة، تؤثر تأثيرا كبيرا على سلوك و تصرفات و توجهات و تفكير الإنسان.

فلقد جعل التحضر من المدينة وحدة فيزيقية و اقتصادية أدت إلى ظهور الحضرية كأسلوب للحياة و ذلك نظرا لكون حجم و كثافة السكان و تمايزهم من العوامل التي تؤثر على نوعية و طبيعة عملية التنشئة الاجتماعية كما تمثل هذه الوحدة الفيزيقية (المدينة) نمط من أنماط التحول الثقافي الذي أثر بدوره على البناء الأسري و النظم الاجتماعية ككل.

و يتضح ذلك من خلال بعض الدراسات التي توضح عملية تنظيم النسل في الوسط الحضري حيث يزيد عدد الأسر التي يقل عدد أفرادها من 5 أفراد عن الأسر الذي يزيد عدد أفرادها عن 5 أفراد.

و هذا دليل على أن التنظيم الجديد السائد في الوسط الحضري يعبر عن وعي الأفراد بضرورة تنظيم النسل ة تقليص عدد الأفراد، تماشيا مع الظروف و الأوضاع الاقتصادية و المالية.

الفصل الرابع

خطة الدراسة الميدانية وإجراءاتها

أولا : مجالات الدراسة

1- المجال الجغرافي

2- المجال البشري

3- المجال الزمني

ثانيا : متغيرات الفروض

ثالثا : منهج الدراسة

رابعا : أدوات جمع البيانات

1- الملاحظة

2- المقابلة

3- الإستمارة

خامسا: العينة و اختيارها

سادسا: أسلوب التحليل

1- التحليل الكمي

2- التحليل الكيفي

تمهيـــــد :

إن تقصي و اختيار مختلف التساؤلات التي تطرحها المشكلة البحثية و كذلك الفروض المتمحورة حول التحضر و تغيير الأدوار الأسرية، دفعتنا إلى التعرف بصورة تفصيلية على مكونات الإطار التصوري و النظري للدراسة، تلك المكونات التي سبقت الإشارة اليها في الفصل الأول بشكل اجمالي.

لهذا نحاول في هذا الفصل عرض الخطة المنهجية التي نحاول من خلالها جمع المعطيات الميدانية، بعد التأكد من مدى الصدق الإمبريقي لفروض الدراسة

1- المجال الجغرافي:

يقع حي ديار الزيتون جنوب شرق مدينة عزابة على الطريق الوطني الرابط بين مدينة قسنطينة، عنابة و يبعد عن المدينة بكيلومترين (2 كلم).

يسمى الكومينال نسبة إلى المركز **Le camp de concentration** وهي التسمية الاستعمارية التي تعني "محتشد" وكان هدف الاستعمار من وراء انشاءه وكل المحتشدات الأخرى الموزعة في أرجاء الوطن عزل السكان عن الثورة.

هذا الحي هو مجموعة من السكنات بنيت في السنين الأخيرة من الثورة "1959" لكن توسعت رقعته بعد ذلك لتصبح الحي الشعبي الأول و الوحيد الذي يقصده النازحون من كل أنحاء المنطقة، فقد توسع بشكل كبير و مازال الى يومنا هذا يستقطب أعدادا كبيرة منهم، رغم قلة الفضاءات المخصصة للبناء فيه، فهو يعاني من توسع فوضوي و غير عقلاني الى درجة أصبحت الحركة المرورية صعبة في كثير من أحيائه بالنسبة للراجلين و غير ممكنة للسيارات في كثير منها، و ذالك لعدم وجود تهيئة شاملة وفق قوانين عمرانية مناسبة تأخذ بعين الإعتبار العوائق الطبيعية المتواجدة في المنطقة.

2- المجال البشري:

تتكون التركيبة البشرية لمجال الدراسة من أصول اجتماعية مختلفة يغلب عليها الطابع الريفي، و هو ما أكدته دراستنا الميدانية حيث تمثل نسبة السكان ذوو الأصل الريفي 54 %من مجموع عينة البحث. تتميز هذه التركيبة البشرية بخصائص اجتماعية و ثقافية مختلفة وحسب الإحصائيات الأخيرة ، فإن الحي يضم منطقتين اثنتين هما الحي القديم" المحتشد" و يسكنه 491 أسرة و الحي الفوضوي الذي يسكنه 264 نسبة تضم المنطقتين 4907 نسمة بمتوسط 6.5 أفراد للوحدة الواحدة. و قد لاحظنا ارتباط مدى تحضر الفئات الاجتماعية المختلفة بدرجة تواجدها وفقا للمتصل التاريخي، كما لاحظنا أن السكان ذو الأصل الحضري أو النازحون الأوائل إلى الحي أو الى أطراف المدينة الأخرى، أصبحوا على درجة من التحضير مقارنة بالسكان الحضريين، و ذلك لأسباب التالية:

1- دور المؤسسة التربوية في نسج العلاقات الاجتماعية

2- تقارب خصائص السكان الاجتماعية و الثقافية في ظل الفروق التاريخية المشتركة

3- التوسع العمراني من المركز إلى أطراف المدينة المشكلة أساسا من الريفيين و عليه فإن مظاهر الريف تزداد كلما ابتعدنا عن مركز المدينة.

3- المجال الزمني:

يمثل المجال الزمني المدة الذي يتواجد فيها الباحث في ميدان الدراسة، من أجل جمع المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

و لهذا فإن المجال الزمني لدراستنا هذه يشمل مرحلتين أساسيتين هما:

1- الزيارات الاستطلاعية:

و هي المرحلة الأولى في دراستنا الميدانية، التي حاولنا من خلالها التقرب من المبحوثين و التعرف عليهم و اشعارهم بمضمون دراستنا و محاولة كسب ثقتهم، حتى يسهل التعامل معهم ، هذه الزيارة، دامت وقتا طويلا نسبيا، إذ لم تنقطع زياراتنا لهم و للمصالح الإدارية قرابة شهرين و نصف، تم خلالها تجريب الاستمارة الأولية،و التقرب من بعض العاملين في المصالح الإدارية، لإفادتنا ببعض البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة و الخاصة منها بالسكان و المساكن.

2- مرحلة تطبيق الاستمارة:

و هي المرحلة التي خصصناها لمقابلة المبحوثين و ملء الاستمارات المعدة لجمع البيانات،هذه المرحلة دامت خمسة عشر يوما (15) حيث انطلقنا يوم 15 جوان الى 29 جوان 2007 ، و عليه فقد دامت هذه الزيارة ثلاثة أشهر (03)

ثانيـــــا:

متغيرات الفروض:

حاولت الدراسة اختبار العلاقات القائمة بين التحضر كمتغير مستقل و تغير الأدوار الأسرية كمتغير تابع و هذا في ضوء جملة من المتغيرات المتعلقة بالفردية، الأسرة النووية ضعف سلطة الدين و المعتقدات، و التحرر من الروابط التقليدية.

و الى جانب هذا تحاول الدراسة تقص العلاقة الموجودة بين العوامل الديمغرافية و توزيع الأدوار لدى الأسر الشعبية.

و لئن كانت الدراسة تتمحور في أساسها حول العلاقة الإحصائية الموجودة بين التحضر و تغيير الأدوار الأسرية، فإنها تسعى ميدانيا الى تقصي جملة من الارتباطات الموجودة بين التحضر و خروج المرأة الى العمل، تنظيم النسل، اختيار الزوج، العلاقات القرابية، علاقات الجيرة.

كل هذه الارتباطات تعكسها فروض الدراسة التي طرحت في الفصل الأول.

ثالثـــــا :

منهــج الدراســـــــــة

المنهج هو مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول الى الحقيقة في العلم [1].

أو هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لإكتشاف الحقيقة.([2])

استنادا لهذا المفهوم فإن طبيعة موضوع دراستنا استدعت طريقة المسح بالعينة كإحدى طرائق المنهج الوصفي. و لقد أفادنا في تشخيص حقيقة الأسرة الساكنة في الحي الشعبي لديار الزيتون (عزابة) بصفة عامة كما أفادنا في معرفة التحولات الحقيقية التي طرأت على هذا النسق من خلال تغير الأدوار الداخلية و الخارجية له. و ذلك من خلال تحديد خصائصه، و سمائه ،و عناصره ،و مكوناته ، و طبيعة العلاقات القائمة بين مختلف هذه العناصر و المكونات ، و لقد مكنتنا هذه الطريقة من توصيف الواقع الفعلي للأسرة في مجتمع الدراسة.

1- عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية ط II 1999 ص. 99 .
2- المرجع نفسه، ص.99.

رابعـــــــا :

أدوات جمع البيانات:

اعتمدنا في هذه الدراسة على جملة من الوسائل و الأدوات، لجمع البيانات و المعلومات الفردية المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك وفقا لما أملته مشكلة وأهداف الدراسة و قد تمثلت هذه الأدوات فيما يلي:

1- الملاحظـــة:

لقد لجأنا إلى استعمال الملاحظة البسيطة طيلة دراستنا و ذلك لمعرفة بعض السلوكات و الاتجاهات المرتبطة بالأدوار الأسرية داخل و خارج الأسرة و خاصة تلك السلوكات المتعلقة بدور الأب، الأم، و الأبناء في علاقاتهم بعضهم ببعض، من خلال تصرفاتهم، كما وظفنا هذه الأداة لملاحظة الظروف العامة للوسط الذي يعيش فيه المبحوثون و مدى تأثيره على سلوكات الأفراد و مواقفهم.

2- المقابلـــة:

تعرف المقابلة على أنها " محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو مع أفراد بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو الإستعانة بها في عمليات التوجيه و التشخيص و العلاج.[1] فهي إذن أداة منهجية مهمة لجمع البيانات.

وقد استعملناها في بحثنا هذا على شقين:

أ- مقابلات مع المسؤولين الإداريين، و خاصة منهم مسؤولي المصالح الإدارية للبلدية و مصالح البناء و التعمير و ذلك لجمع البيانات المتعلقة بالسكان و المساكن داخل الحي بإعتبار أنها الإطار المكاني و البشري لموضوع الدراسة، وقد تمكنا من خلال هذه المقابلات من الحصول على الوثائق والإحصاءات المتعلقة بعدد السكان و المساكن و توزيعهم في الحي وغير ذلك من البيانات التي تخدم أهداف بحثنا.

ب- المقابلة مع عينة البحث و التي استعملناها أولا خلال الزيارة الاستطلاعية أثناء تجريب الإستمارة و استفدنا من خلالها في الإطلاع على خبايا الحياة الأسرية داخل الحي و هو ما ساعدنا على مراجعة إشكاليتنا و فرضياتنا كما ساعدتنا في صياغة استمارتنا النهائية .

1- المرجع نفسه، ص. 75

كما استعملنا المقابلة أثناء مرحلة ملء الاستمارة، و يعود سبب استخدامنا لهذه الأداة المنهجية لوجود عدد كبير من أفراد عينتنا ممن لا يقرأون أو لا يجيدون القراءة (44% مستوى ابتدائي أو أمي).

3) الاستمـــــارة :

و تعرف على أنها مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها [1] أو أنها " نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه الى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف.

فاستنادا لهذا الموضوع فإننا استعملنا في دراستنا هذه الوسيلة التي مكنتنا من جمع المعلومات و البيانات عن الموضوع، وقد تضمنت هذه الإستمارة على أسئلة مستمدة أساسا من فروض الدراسة.

ففي الأول احتوت الدراسة على 54 سؤالا، تبين خلال زيارتنا الاستطلاعية ضرورة الاستغناء على البعض منها، و ذلك لعدم جدوى وجودها أو لتشابهها مع بعض من الأسئلة الأخرى و هو ما استلزم إعادة صياغتها من جديد بعد حذف الأسئلة المكررة أو المتشابهة و كانت النتيجة النهائية الحصول على 45 سؤالا كان أغلبها أسئلة مغلقة و القليل منها اما أسئلة مفتوحة أو تصنيفية مفتوحة.

وقد تضمنت هذه الإستمارة ستة محاور تم وضعها استنادا لفرضيات البحث، على أساس أن كل مجموعة من أسئلة هذه الاستمارة تسعى للإجابة على إحدى الفرضيات و قد جاءت بمحاورها كالآتي:

1- المرجع نفسه، ص. 62.

المحـــــور الأول :

محور البيانات الشخصية و يتضمن ثمانية 8 أسئلة الهدف منها هو التعرف على بعض البيانات المتعلقة بالمبحوثين و التي أفادتنا في إجراء بعض المقارنات عن السلوكات و الاتجاهات المتعلقة بالأدوار الأسرية بين فئات العينة و بين أفرادها. و ملاحظة مدى تغير الأدوار الأسرية استنادا لهذه المؤشرات (كالسن و المستوى التعليمي، نوع الأسرة، مدة تواجد المبحوثين داخل الحي.)

المحـــور الثاني:

ينقسم الى شقين يتعلق الشق الأول منه بالبيانات الخاصة بالزواج و يضم (8) ثمانية أسئلة، الهدف منها هو معرفة مدى تغير الأدوار الأسرية. فمن خلال هذه المؤشرات (عدد مرات الزواج، السن عند الزواج، الزواج القرابي، نظرة الشاب الفتاة، إلى اختيار الزوج أو السن المناسب للزواج) تمكنا من معرفة التغير الذي طرأ على السن الأسري في الحي الشعبي و بالتالي على الأدوار.

أما الشق الثاني من هذا المحور فيتعلق بالبيانات الخاصة بالأطفال و يضم ستة أسئلة(06) الهدف من هذه الأسئلة و المؤشرات (الإنجاب، عدد الأولاد، تحديد النسل)، تكمن في معرفة مدى تأثير تغير بناء النسق الأسري على نسق الأدوار في الحي الشعبي و الوسط الحضري ككل.

المحـــــور الثالث:

و يتعلق بالمرأة وعملها و يضم (12) اثني عشر سؤالا الهدف من هذه الأسئلة بمؤشراتها المختلفة هو معرفة التغير الذي طرأ على الأدوار الأسرية و ذلك من خلال بعض العلاقات من مضمون إجابات و كذا توجهات المبحوثين وعلاقاتها بالأدوار السائدة.

المحور الرابع:

و يتضمن البيانات المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية (الجيرة، القرابة) ويضم 11 سؤالا الهدف منها معرفة مدى تغير البناء الاجتماعي و الثقافي للأسرة الساكنة في الحي الشعبي من خلال العلاقات الاجتماعية السائدة و بالتالي تأثيرها على الأدوار الأسرية.

أما عن ملء الاستمارة فقد جرى عموما داخل المنازل أو بالقرب منها حيث سجلنا الاجابات كتابيا مباشرة.

عينة البحث كان معظم أفرادها ذوو مستوى تعليمي بسيط (تعليم متوسط، ابتدائي، دون مستوى) وقد استغرق ملء الاستمارة الواحدة حوالي خمسة عشر دقيقة (15).

خـــــــامسا: العينة واختيارها:

إن وحدتنا الأساسية في هذه الدراسة هي الأسرة و تعني بذلك الأفراد الذين يعيشون تحت سقف واحد و يقتسمون نفس الدخل أي يسكنون و يأكلون معا.

و بهذا المفهوم فالحي محل الدراسة يتكون من 755 أسرة أخدنا نسبة 13.24 % من هذا المجتمع فحصلنا على 100 وحدة احصائية، و نظرا لما تمثله طبيعة العينة في الكشف عن أهداف دراستنا و المتمثلة في وصف ظاهرة تغير الأدوار الأسرية، فإننا حرصنا على أن تكون عينة ممثلة للجنسين و لهذا السبب تم اختيار نصف العينة من الرجال أي 50% و النصف الآخر من النساء، و ذلك من خلال طريقة العينة لعشوائية البسيطة.

دراستنا تخص أساسا المتزوجين و الذين يشكلوا 90 % من العينة و الباقي من الأرامل و المطلقين، أما عن كيفية اختيار هذه العينة من المجتمع الكلي فقد رجعنا الى طريقة القرعة و ذلك بكاتبة أرقام المنازل على قصاصات من الورق و سحب الأوراق 100 الممثلة لوحدتنا الإحصائية.

سادسا : أسلوب التحليل:

مزجت الدراسة الراهنة في تعاملها مع المعطيات التي جمعت من مجتمع الدراسة بين أسلوبي التحليل الكمي و الكيفي، و ذلك من أجل تحديد خصائص المنطقة المدروسة و تفاعل عناصرها و مكونتها.

1- التحليل الكمي:

استخدمت الدراسة تقنيات التحليل الإحصائي من حيث ترتيب و تصنيف وتكميم البيانات، فضلا عن حساب التكرارات و النسب المئوية، بغرض التعبير عن العلاقات بين متغيرات الدراسة تعبيرا كميا.

و تستطيع من خلال هذا التكميم التحديد الفعلي لتأثيرات التحضر على تغير الأدوار الأسرية.

2- التحليل الكيفي:

اعتمدت الدراسة على التحليل الكيفي لتفسير المعطيات الكمية و ربطها بالإطار النظري، و التوصل في النهاية الى طرح مجموعة من النتائج العامة و الجزئية التي تبين مدى الصدق الإمبريقي لفروض الدراسة.

سابعا : صعوبات الدراسة:

دراستنا في حي ديار الزيتون الشعبي بعزابة أجريناها في ظروف صعبة نوعا ما وذلك بسبب بعض الصعوبات التي تعرضنا لها طيلة هذه الدراسة و التي تذكر منها:

1- صعوبات عملية:

و تتمثل هذه الصعوبات خاصة في نوع العينة و المتمثلة في طبيعة رب الأسرة من الرجال و النساء. فبالنسبة لعينة النساء كانت لنا صعوبة مقابلتهن داخل منازلهن أو بالأحرى استحالة مقابلتهن و ذلك نظرا للعادات السائدة في الجزائر، و في الحي الشعبي بالتحديد.هذا السبب دفعنا إلى طلب المساعدة من فريق من الباحثات ساعدتنا في مقابلتهن و ملء الاستمارات معهن كما لاقينا بعض الصعوبات مع الرجال و خاصة العاملون منهم حيث تعذر علينا مقابلتهم نهارا نظرا لتواجدهم في العمل و هو ما دفعنا إلى التنقل إليهم مساءا بعد رجوعهم من العمل.

فدراستنا إذن مست الرجال و النساء على حد السواء. الشباب منهم و كبار السن العاملون منهم و البطالون، هذا الاختيار لم يسهل لنا عملنا و ذلك لصعوبة إيجاد هذه الفئات بسهولة في الميدان.

2- صعوبات إداريـــة:

نظرا للظروف الأمنية السائدة في المنطقة و في الجزائر بصورة عامة فقد تطلب الأمر منا، طلب تسريح بالبحث من طرف المسؤولين المحليين مرات عديدة أثناء خرجاتنا إلى الميدان. و أخيرا و رغم أن لقاءنا بالمبحوثين كان جيدا حيث يلاقينا السكان بالترحاب، غير أنه كان علينا في كل مرة الإجابة على أسئلة السكان الذين كانوا يظنون أن زيارتنا لهم هي الاطلاع على أحوالهم من طرف المسؤولين. و في كل مرة يجب علينا شرح نوعية وهدف زيارتنا، وفي كل مرة نتمكن من إقناعهم بهدفنا ترتسم على وجوههم علامات من الإحباط، إلا أن هذا الحذر و الإحباط يزول شيئا فشيئا بمجرد أن نبدأ في استجوابنا لهم. و خاصة أن أسئلتنا لهم لم تكن موجهة مباشرة إلى الدخل، وهذا ما يحث المبحوثين أكثر و يهتم بدراستنا،التي كانت موجهة أكثر منذ البداية إلى اختيار الأزواج ، تحديد النسل ، عمل المرأة، الأشغال المنزلية ، و علاقة القرابة ،الجيران.

الفصل الخامس

تحليل وتفسير البيانات

أولا : البيانات الشخصية

ثانيا : بيانات خاصة بالزواج

ثالثا : بيانات خاصة بالأشغال المنزلية

رابعا: بيانات خاصة بالمرأة و عملها

خامسا : بيانات خاصة بالقرابة

سادسا : بيانات خاصة بالجيران و العلاقات الاجتماعية.

بعدما فرغنا من تحديد الاستراتيجية المنهجية و تطبيقها، جمعنا الكثير من المعطيات المتعلقة بالتحضر و تغيير الأدوار الأسرية، لهذا نحاول في هذا الفصل تحليل هذه المعطيات في ضوء الإطار التصوري و النظري للدراسة، و خاصة تقصي العلاقات الارتباطية الموجودة بين المتغيرات و ذلك بغرض التوصل إلى مدى صدق الفروض و التساؤلات.

أولا: البيانات الشخصية:

تشكل البيانات الشخصية الخلفية التي تمكن الباحث من تفسير المعطيات في ضوء الفروض، وذلك لأن هذه البيانات تحدد خصائص و سمات العينة، الأمر الذي يمكننا من ربط المتغيرات الديمغرافية بعناصر و مكونات المتغيرين المستقل و التابع.

و عليه نشرع في تحليل هذه البيانات كما يلي:

جدول رقم 01 : الجنس

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	50	%50
أنثى	50	%50
المجمـــــــوع	100	%100

يبين هذا الجدول التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الجنس و كما هو مبين في الجدول فإن أفراد عينة البحث هم من الذكور و الإناث على حد السواء (50 % لكل فئة).
لكل فئة و السبب في ذلك هو اعتماد الدراسة في التعامل مع رب الأسرة أثناء المقابلة بالاستمارة، نظرا لطبيعة الموضوع المتمثلة في دراسة الأدوار الأسرية داخل الحي الشعبي.

جـــــدول رقم 02: فئات العمر

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 20 سنة	00	00
من 20الى 40//	47	%47
من 40الى 60//	41	%41
أكثر من 60//	12	%12
المجمـــــــوع	100	%100

يبين الجدول رقم "2" التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب فئات العمر. و مما هو مبين في الجدول يمكننا ملاحظة ما يلي:

- أن47 % من أفراد عينة البحث يمثلون الفئة العمرية المحصورة بين 20-40 سنة.
- أن41 % من أفراد عينة البحث يمثلون الفئة العمرية المحصورة بين 40-60 سنة.
- أن12 % من أفراد عينة البحث يمثلون الفئة العمرية الأكثر من 60 سنة.

من هذه البيانات الإحصائية يتضح أن الفئة العمرية المحصورة بين 20-40 سنة هي الأكثر تمثيلا لمجتمع البحث و هذا بدوره يدل على أن أغلب سكان الحي من الشباب النازحين، الذين جاءوا من أماكن مختلفة للاستقرار في أطراف المدينة بحثا عن العمل.

- و تمثل الفئة العمرية المحصورة بين 40-60 سنة النسبة الثانية في التوزيع حسب السن داخل الحي وما يمكن ملاحظته حول هذه الفئة هي أن أغلبها ممن استقروا في الحي مند زمن طويل أكثر من 25 سنة.

- ثم في الأخير تأتي الفئة الثالثة وهي الممثلة للفئة العمرية الأكثر من 60 سنة و تعتبر هذه الفئة من أقدم القاطنين في الحي بل أن كلهم متواجدون في الحي منذ تأسيسه سنة 1959 وهو ما نوضحه في الجدول رقم "3" .

* و ما يمكن ملاحظته من كل هذه البيانات الإحصائية أن عينتنا متكونة من كل الأعمار الشباب منهم و المسنين . و هذا ما يخدم أهداف بحثنا المتمثل أساسا في الكشف عن تغير الأدوار الأسرية داخل الحي.

- و يمكننا في الأخير ملاحظة غياب فئة العمر لأقل من 20 سنة و هذا دليل على تغير القيم العائلية التقليدية المرتبطة بالزواج المبكر الذي كان سائدا في المجتمع الجزائري و توضح لنا أيضا أن الزواج كقيمة وحاجة اجتماعية طبيعة لم يعد مرتبطا بالسن.

جدول رقم 03: الحالة المدنية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
متزوج	90	%90
مطلق	03	%03
أرمل	07	%07
المجمـــــــوع	100	%100

يبين الجدول رقم 03 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الحالة المدنية و كما هو ملاحظ في الجدول توضح لنا البيانات الفروق الإحصائية الموجودة و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

* تمثل النسبة الغالبة لأفراد عينة البحث و المقدرة بـ90 % فئة المتزوجين
* تمثل النسبة 07% من أفراد عينة البحث فئة الأرامل
* تمثل النسبة المئوية 03% من أفراد عينة البحث فئة المطلقين

على ضوء هذا التوزيع في الجدول يتضح لنا ما يلي:

* النسبة العالية لأفراد عينة البحث هي الممثلة لفئة المتزوجين و هذا يعني أن البناء الاجتماعي للحي الشعبي محل الدراسة متكون من العائلات و ليس من الأشخاص و هذا ما يخدم هدف الدراسة المتمثل في دراسة الأدوار الأسرية، و هذا أيضا يفسر لنا غياب فئة العزاب من العينة.

جدول رقم 04: المستوى التعليمي:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
عالي	07	%07
ثانوي	21	%21
متوسط	29	%29
ابتدائي	20	%20
أمي	23	%23
المجمـــــــوع	100	%100

يبين الجدول رقم 04 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب المستوى التعليمي ومن خلال النتائج المبينة في الجدول يمكننا ملاحظة ما يلي :

- الانتشار الكبير لذوي المستوى التعليمي البسيط و المتمثل في المستوى الابتدائي 20% و الأمي 23% و هذا ما يعكس الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي يعيشها سكان الحي التي لا تسمح لهم بالاستمرار في الدراسة.

تأتي بعدها فئة المستوى المتوسط و التي تشكل أعلى نسبة من بين فئات العينة و هو دليل آخر لعدم تمكن سكان الحي من مواصلة الدراسة نظرا للظروف المذكورة و تليها بعد ذلك فئات المستوى الثانوي والعالي ممثلة على التوالي بنسبة 21% ثانوي و 07% عالي.

جدول رقم 05 : السكن السابق للمبحوثين:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
ريفي	54	%54
حضري	46	%46
المجمـــــــوع	100	%100

يبين الجدول رقم 05 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الموطن الأصلي للمبحوثين ، و من خلال الجدول المبين يمكننا ملاحظة ما يلي :

- أن 54% أفراد عينة البحث هم من أصل ريفي
- أن 46 % أفراد عينة البحث هم من أصل حضري.

مع الإشارة أننا اعتبرنا أن كل مبحوث ولد ونشأ في الريف هو من أصل ريفي وأن كل مبحوث ولد ونشأ في المدينة هو من أصل حضري.

و عليه يمكننا اعتبار النمط الاجتماعي الغالب هو النمط الاجتماعي ذو الأصول الريفية ،و هذا ما يؤكد الملاحظة الواردة في المجال البشري للعينة.

جدول رقم 06 : أسر المبحوثين:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نووية	73	%73
ممتدة	27	%27
المجمـــــــوع	100	%100

يبين الجدول رقم 06 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب نوع الأسرة، و كما تبينه البيانات الإحصائية يمكننا ملاحظة ما يلي :

- 73% من أفراد عينة البحث هم من أسر نووية.
- 27% من أفراد عينة البحث هم من أسر ممتدة

و من خلال هذه النتائج يمكننا التأكيد على أن الأسرة الساكنة داخل الحي محل الدراسة هي أسرة نووية (زواجية) متكونة من الزوج والزوجة والأبناء الغير متزوجون وهو ما تمثله النسبة العالية في الجدول 73 %.

كما يمكننا من خلال هذه النتائج تفسير تغيير الأدوار، داخل هذا النمط الأسري الجديد باعتبار أن وظيفة الأسرة ككل تغيرت بتغير تركيبتها و البيئة المتواجدة فيها.

جدول رقم 07 : الوضعية المهنية:

الرجـــــــــال			النســـــــاء		
الاحتمالات	**التكرار**	**النسبة%**	**الاحتمالات**	**التكرار**	**النسبة%**
عامل	26	%52	عامل	07	%14
بطال	14	%28	بطال	43	%86
متقاعد	10	%20	متقاعد	00	%00
المجمـــوع	50	%100	**المجمـــوع**	50	%100

يبين لنا الجدول رقم 07 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الوضعية المهنية.

و من خلال النتائج الكمية يمكننا ملاحظة ما يلي :

33% من أفراد عينة البحث تمثل فئة العاملين موزعين بين26 % للرجال و نسبة 07% للنساء.

57% من أفراد عينة البحث تمثل فئة البطالين موزعين بين28% للرجال و نسبة 43% للنساء.

10% من أفراد عينة البحث تمثل فئة المتقاعدين.

من خلال هذه النتائج يمكننا ملاحظة تفشي البطالة داخل الحي الشعبي لديار الزيتون، لاسيما بين فئة النساء، حيث تفوق نسبتها بكثير معدل البطالة على المستوى الوطني

والمقدرة بـ 13.8 % [1]، هذه الوضعية المهنية تفسر من جهة الحياة الاقتصادية الذي يعيشها سكان الحي و من جهة ثانية حياتهم البائسة بصفة عامة.

كما تعتبر هذه الوضعية عاملا أساسا في تغير النمط السلوكي،داخل الأسرة وذلك لما لهذا من تأثير على بناء الأسرة ووظائفها .

الجدول رقم 08 : مدة الإقامة داخل الحي:

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
أقل من10 سنوات	16	%16
من 10-25 سنة	18	%18
أكثر من 25 سنة	66	%66
المجمـــــــوع	100	%100

يبين الجدول رقم 08 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب مدة إقامتهم داخل الحي محل الدراسة.

و كما هو مبين في الجدول فإن:

– 66% من أفراد عينة البحث يقيمون داخل الحي مند أكثر من 25 سنة.

- 18% من أفراد عينة البحث يقيمون داخل الحي مند مدة تتراوح بين 10-25 سنة.

- 16% من أفراد عينة البحث يقيمون داخل الحي مند أقل من 10 سنوات.

ومن خلال هذه البيانات الكمية يمكننا ملاحظة ما يلى:

ـ قلة عدد الأفراد المقيمين داخل الحي منذ أقل من 10 سنوات و هذا يدل على أن الحي قديم باعتبار سكانه متواجدين به مند فترة طويلة (أكثر من 25 سنة).

كما يدل على الاكتظاظ داخل الحي و عدم قدرته على استيعاب المزيد من السكان، و هو ككل الأحياء الشعبية القديمة و المراكز الحضرية بصفة عامة ،و ما لهذا الاكتظاظ من أثر على سلوكات الأفراد و أدوارهم الأسرية.

ـ كما أن مدة الاستقرار في الحي تدل على أن طبيعة العلاقات الاجتماعية تتحدد استنادا لزمان و مكان تواجد هؤلاء السكان.

1- Office national des statistiques, emploi et chômage, file //C :\ DOCUE~1\sam\LOCALS~1\Temp\W10FUYE.htm

ثانيا بيانات خاصة بالزواج :

تعكس البيانات المتعلقة بالزواج الاختيارات و البدائل الأسرية من حيث اختيار الزوج، سن الزواج ، الأطفال ، تنظيم النسل.

هذه الاختيارات و البدائل تحدد مدى تغير الأدوار الأسرية و مما يؤكد هذا التغير التحليلات الإحصائية للبيانات التي جمعناها من الميدان.

جدول رقم 09: عدد مرات الزواج :

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة%
مرة واحدة	93	%93
مرتين	06	%06
ثلاث مرات	01	%02
أربع مرات	00	%00
المجمـــــــوع	100	%100

يبين الجدول رقم 09 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب عدد مرات الزواج ومن خلال الجدول المبين نلاحظ ما يلي :

- نسبة 93 % من أفراد عينة البحث تزوجوا مرة واحدة .
- نسبة 06% من أفراد عينة البحث تزوجوا مرتين.
- نسبة 01% من أفراد عينة البحث تزوجوا ثلاث مرات.
- لا يوجد أي واحد من أفراد العينة ممن تزوجوا أربع مرات.

و على ضوء هذه النتائج الكمية يمكننا ملاحظة ما يلي :

تمثل النسبة الأكبر93% من أفراد العينة الذين تزوجوا مرة واحدة و هذا دليل على تراجع القيم التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع القديم و التي تسمح ، بل و تحث على تعدد الزوجات و يمكن تفسير ذلك بالظروف الاقتصادية التي يعيشها سكان الحي و المتمثلة في الفقر نتيجة البطالة و ظروف السكن المزرية (الاكتظاظ داخل المساكن) .

كما نلاحظ أيضا أن تراجع هذه القيم التقليدية مرتبط بأصل السكن السابق للمبحوث ودالك ماتعبر عنه الفئات القليلة التي أعادت الزواج ،و كلها من فئة السكان ذو الأصل الريفي و هو ما نوضحه في الجدول رقم 11.

الجدول رقم 10 عدد مرات الزواج / الأصل

عدد مرات الزواج / الأصـــل	مرة واحدة	مرتين	ثلاثة مرات
ريفي	50	04	00
حضري	43	02	01
المجمـــــوع	93	06	01

الجدول رقم 11 عمر المبحوثين عند الزواج الأول

نســـــاء			رجـــــال		
الاحتمالات	**التكرار**	**النسبة%**	**الاحتمالات**	**التكرار**	**النسبة%**
من14-20 سنة	21	%42	من 14-20سنة	02	%04
من20-30 سنة	29	%58	من 20-30سنة	35	%70
كثر من 30سنة	00	%00	أكثر من 30 سنة	13	%26
المجمـــــوع	50	%100	**المجمـــــوع**	50	%100

يبين الجدول رقم 11 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب السن عند الزواج الأول للمبحوثين و كما هو ملاحظ في الجدول.

- تمثل نسبة 23% من أفراد عينة البحث فئة السن من 14-20 سنة عند الزواج الأول.
- تمثل نسبة 13% من أفراد عينة البحث فئة السن لأكثر من 30 سنة عند الزواج الأول.
- تمثل نسبة 64% من أفراد عينة البحث فئة السن من 20-30 سنة عند الزواج الأول.

من خلال هذه النتائج نلاحظ ما يلي :

- يزيد سن الزواج الأول لسكان الحي عما كان سائدا في المجتمع التقليدي و هو ما تمثله نسبة64% للذين تزوجوا بين 20- 30 سنة و هذا ما يتناسب مع متوسط السن للزواج

في المجتمع ككل.

- تراجع سن الزواج لأول الأقل من 20سنة و هو ما تمثله نسبة 23% و هذا يؤكد تراجع سن الزواج المبكر.

كما يمكننا ملاحظة العلاقة الجوهرية بين سن الزواج الأول و السن و كذلك وجود علاقة بين سن الزواج الأول و الأصل وهو ما تؤكده لنا نتائج الجداول (13)(14).

الجدول رقم 12: من سن الزواج الأول / السن

السن / سن الزواج الأول	أقل من 20 سنة	من20-30سنة	أكثر من 30سنة
من 20-40 سنة	05	33	09
من 40-60 سنة	14	23	04
أكثر من 60 سنة	04	08	00
المجمـــــــوع	23	64	13

جدول 13: سن الزواج الأول / الأصل

سن الزواج الأول / السن	أقل من 20سنة	من 20-30 سنة	أكثر من 30 سنة
ريفي	12	35	07
حضري	11	29	06
المجمـــــوع	23	64	13

جدول رقم 14: مدى وجود قرابة بين الزوجين :

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة%
نـــــعم	34	%34
لا	66	%66
المجمـــــوع	100	%100

يبين الجدول رقم 14 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب علاقة القرابة ومن خلال الجدول المبين أعلاه نجد أن :

-66 % من أفراد العينة لا توجد فيما بينهم علاقة قرابة.

-34 % من أفراد العينة تربط بينهم علاقة قرابة.

من خلال هذه البيانات الكمية يمكننا ملاحظة ما يلي :

- النسبة الأكبر لأفراد عينة البحث و المقدرة بـ 66 % لا توجد علاقة قرابة فيما بينهم، و هذا دليل على تغيير قيم الزواج في الوسط الحضري و هو ما تبينه النسبة العالية لعلاقة القرابة بالموطن الأصلي للأزواج حيث يوضح الجدول أن غالبية أفراد العينة ممن لا يرتبطون بعلاقة القرابة هم من أصل حضري و أن النسبة الغالبة من الأزواج الذين يرتبطون بعلاقة القرابة هم من أصول ريفية وهو ما يوضحه الجدول رقم 16.

- كما نلاحظ وجود علاقة وثيقة بين السن و الزواج القرابي ، حيث يظهر الزواج القرابي أكثر لدى فئة المسنين أكثر من الشباب و هو ما يبينه الجدول المتعلق بالسن / الزواج القرابي (جدول رقم 15).

الجدول 15: الزواج القرابي /السـن:

السـن / الزواج القربي	نـعم		لا	
الاحتمـالات	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
من 20-40 سنة	13	%13	34	%34
من 40-60 سنة	16	%16	25	%25
أكثر من 60 سنة	5	%5	07	%07

الجدول 16 : الزواج القرابي الأصل:

أصل المبحوثين / الزواج القربي	نـعم		لا	
ريفـي	19	%35	35	%65
حضـري	15	%55	31	%67

الجدول رقم 17 : التعارف قبل الزواج :

الاحتمالات	التكـــرار	النسبة%
نـــعم	47	%47
لا	53	%53
المجمـــــوع	100	%100

يبين الجدول رقم 17 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب التعارف قبل الزواج.

و كما نلاحظ في الجدول المبين أعلاه.

- أن 53% من أفراد عينة البحث لم يتعرفوا على أزواجهم قبل الزواج و هي النسبة العالية.
- أن 47% من أفراد العينة تعرفوا على أزواجهم قبل الزواج .

من خلال هذه النتائج المبينة في الجدول يمكننا قراءة ما يلي :

- أن النسبة العالية من أفراد عينة البحث و الممثلة في 53% لم يتعرفوا على بعضهم البعض قبل الزواج وهذا ما تؤكده طبيعة المجتمع التقليدي الذي يعتبر الزواج قضية عائلية أكثر. منها فردية لا سيما أن أغلب الأزواج الممثلون لهذه النسبة قد تم زواجهم في مواطنهم الريفية الأصلية أو مازالوا تحت تأثير مجتمعهم التقليدي و هذا ما يوضحه الجدول رقم *18* و *19*، *20* حول علاقة التعارف قبل الزواج و السن و الموطن الأصلي حيث تبين زيادة نسبة التعارف عند الشباب أكثر من المسنين، و عند سكان الحضر أكثر من السكان ذوو الأصل الريفي، و نلاحظ الفرق حتى بين سكان الحضر أنفسهم أو حيث توضح النتائج الكمية أن الشباب في الوسط الحضري أكثر إقبالا على التعارف قبل الزواج من المسنين باعتبارهم مازالوا يخضعون لقيم المجتمع التقليدي.

جدول رقم 18 : التعارف قبل الزواج / السن:

التعارف قبل الزواج / السن	نـــعم		لا		
من 20-40 سنة	30	%64	17	%36	%100
من 40-60 سنة //	15	%37	26	%63	%100
أكثر من 60 سنة	02	17	10	83	%100
المجمـــــوع	47		53		%100

جدول رقم 19 : التعارف قبل الزواج/ أصل المبحوث:

التعارف قبل الزواج / الأصل	نـــعم		لا	
ريفـــــي	24	%44	30	%56
حضـــري	23	%50	23	%50
المجمـــوع	47		53	

الجدول رقم 20 : التعارف قبل الزواج للسكان من أصل حضري/ السن:

التعارف قبل الزواج عند السكان من أصل حضري / السن	نـــعم		لا	
فئة من 20-40سنة	14	%30	13	%28
فئة من 40 -60 سنة	9	%22	08	%20
فئة أكثر من 60 سنة	00	%00	03	%25
المجمـــــــــــوع	23		24	

الجدول رقم 21 : حق الفتاة في التعرف على زوجها

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	91	%91
لا	09	%09
المجموع	100	%100

- يبين الجدول رقم 21 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب نظرة المبحوثين اتجاه حق الفتاة في التعرف على الشاب قبل الزواج.

ومن خلال البيانات الكمية يمكننا ملاحظة ما يلي:

- 91 % من المبحوثين يرون أن للفتاة الحق في التعرف على زوجها قبل الزواج.
- 09% من المبحوثين يرون أنه ليس للفتاة الحق في التعرف على زوجها قبل الزواج.

من خلال هذه البيانات يتضح لنا تغيير نظرة الأزواج إلى بعض القيم و العادات التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي لا سيما تلك المرتبطة بقيم الزواج ، و هو ما يوضحه الجدول السابق (رقم 10) و المتعلق بالسن الحقيقي للزواج في الحي محل الدراسة حيث يوضح استمرار بعض القيم القديمة عند الفئة المسنة (فئة الآباء) و هذا عكس ما نلاحظه في توجهات المبحوثين ، و هذا يمثل دليل قوي على التغير الذي مس قيم المجتمع الحضري.

الجدول رقم 22 : حق الشاب في التعرف على زوجته

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	97	%97
لا	03	%03
المجموع	100	%100

يبين الجدول رقم 22 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب نظرة المبحوثين إلى حق الشاب في التعرف على زوجته قبل الزواج .

ومن خلال النتائج المبينة في الجدول يمكننا ملاحظة ما يلي :

أكبر نسبة من أفراد عينة البحث ترى أنه من حق الشاب التعرف على زوجته قبل الزواج . وهذا يعبر عن التغير الكبير ، الذي مس تقاليد الزواج و مفاهيمه داخل الأسرة الجزائرية عموما و داخل الأوساط الحضرية على وجه الخصوص لما لهذه الأوساط من خصوصية وخاصة مجالها الضيق الذي يساعد الشباب على الالتقاء و بالتالي التعارف.

ورغم أن بعض مراسيم الزواج مازالت تدل على استمرار بعض القيم التقليدية الأسرية و المجتمعية، إلا أن البارز هو التراجع الكبير لهذه القيم أمام القيم الفردية الجديدة و هو ما توضحه لنا نتائج استطلاعنا في الحي محل الدراسة حول حق التعارف قبل الزواج.

و ما يمكن ملاحظته كذلك من خلال هذه النتائج المبينة على الجدول هو أن رغم هذا التغيير الكبير الذي مس الجنسين مازال هناك تمييز بين الشاب و الفتاة في اختيار الأزواج لكن بنسب متقاربة.

* خلاصة ما يمكن قوله أن حق الاختيار في الزواج و هو مؤشر لتغير الأدوار داخل الأسرة الساكنة في الحي الشعبي لم يعد في الوقت الحاضر بيد الأهل كما كان سائدا في المجتمع التقليدي حيث كان يراعى فيه المصالح و يستشار ويشارك فيه الأقرباء .

لقد أدى هذا التحول إلى مزيد من الانحلال في تماسك الأسرة و مزيد من إستقلال الأفراد و تأكيدهم على الحرية الفردية ، و حق الاختيار بعيدا عن تدخل الأسرة ، و أصبح

الفرد أكثر مسؤولية عن تصرفاته أكثر إهمالا لالتزاماته الأسرية ،أكثر تأكيدا على ذاته ، لم تعد الأسرة مركزا تتمحور حوله كل النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية.

الجدول رقم 23: السن المناسب لزواج الفتاة

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
أقل من 20 سنة	17	%17
بين 20-30 سنة	82	%82
أكثر من 30 سنة	01	%01
المجمـــــــوع	100	%100

يبين الجدول رقم23 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب نظرتهم لسن الزواج المناسب للفتاة .

من خلال النتائج المبينة في الجدول يمكننا ملاحظة ما يلي :

نلاحظ الاختلاف الكبير بين السن الواقعي للزواج و السن المثالي (السن المناسب) حيث نلاحظ من خلال النسب المختلفة تراجع سن الزواج المبكر و تزايد السن المتأخر (و هو ما سنوضحه في الجداول اللاحقة).

- يمكننا تفسير هذا الواقع بأن الزواج في الوسط الحضري داخل الحي ،نتيجة للظروف الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة عن الوسط الريفي، لم يعد كمصير اجتماعي و طبيعي مرتبط بالزواج المبكر كما كان سائدا في المجتمع التقليدي الريفي ،فتراجع سن الزواج يرجع الى عدة اعتبارات نذكر منها ما يلي :

- الزواج المبكر لم يعد مرتبطا بمدلول و معنى الاندماج الاجتماعي للمرأة كما كان سائدا في المجتمع التقليدي الريفي.

- كما تبين لنا نتائج العلاقة بين سن الزواج و المستوى التعليمي علاقة ارتباط حيث بينت نسبة المبحوثين الذين يرون أن الزواج المبكر هو الأنسب و المقدرة بـ 17 % هم أولا ذوو مستوى تعليمي بسيط ، وهم ثانيا من فئة المسنين ، و أخيرا هم من أصول ريفية ، فتعلق هذه الفئة من المبحوثين بالقيم القديمة مرتبط بوضعية الفتاة الساكنة داخل الحي الشعبي ،حيث أن

الفتاة التي لم تذهب إلى المدرسة يبدوا لها الزواج كمخرج يسمح لها بتحسين هذه الوضعية ، و هذا ما تبينه لنا إجابات بعض المبحوثين :

" ان الفتاة الغير متمدرسة يجب أن تتزوج مبكرا" ، فالزواج المبكر كقيمة يبحث عنها للفتاة الغير متمدرسة ، تصبح موضوع تفاخر كما عبر لنا أحد المبحوثين ".

" ابنتي ناب عليها **ربي** بكري الحمد **لله** "

- بينما لاحظنا من ايجابات الفئة التي ترى ضرورة تأخير الزواج : " إن الزواج مسؤولية كبيرة و أن الفتاة لا تتزوج إلا إذا كانت قادرة على تحمل مسؤولية البيت و فهم الحياة الزوجية".

كما أن كل إجاباتهم تدور حول ضرورة تمدرس الفتاة و حصولها على الشهادة لأن الزواج لم يعد المستقبل الوحيد لها لتحقيق مكناتها داخل المجتمع، و ليس الزواج الذي يحقق لها الحياة الأفضل.

- نستنتج من كل هذا تغير قيم الزواج في الوسط الحضري عما كانت سائدة في الوسط الريفي التقليدي ، و هو مؤشر قوي لتغير الأدوار الأسرية .

جدول رقم 24: نظرة المبحوثين إلى السن المناسب لزواج الشاب:

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
أقل من 20 سنة	00	%00
بين 20-30 سنة	43	%43
أكثر من 30 سنة	57	%57
المجمـــــــوع	100	%100

- يبين الجدول رقم 24 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب نظرة المبحوثين للسن المناسب لزواج الشاب، ومن خلال البيانات الكمية المبينة في الجدول يمكننا ملاحظة ما يلي :

- 57% من أفراد عينة البحث ترى أن السن المناسب لزواج الشاب هو أكثر من 30 سنة.
- 43% من أفراد عينة البحث ترى أن السن المناسب لزواج الشاب هو بين 20و 30 سنة
- غياب فئة المبحوثين الذين يرون أن السن المناسب لزواج الشاب هو أقل من 20 سنة.

من خلال هذه البيانات المبينة في الجدول يمكننا ملاحظة ما يلي:

- إن غالبية المبحوثين داخل الحي محل الدراسة يفضلون تأخير سن الزواج و هو ما تمثله نسبة57 % من أفراد عينة البحث الذين يرون أن السن المناسب للزواج يكون أكثر من 30 سنة ، و كذلك نسبة 43 % للفئة الثانية من المبحوثين الذين يرون أن السن المناسب لزواج الشاب هي بين 20-30 سنة و استنادا لهذه المعطيات يمكننا ملاحظة إجماع المبحوثين على ضرورة تأخير سن الزواج وذالك عند الجنسين.

و ما يمكن ملاحظته ح ول هذا الأمر هو أن سن الزواج في المجتمع الحضري لا سيما عند الرجال تحدده أساسا الوضعية المهنية فتغير قيمة الزواج عما كانت عليه في المجتمع التقليدي هو نتاج لتغير البناء الاقتصادي. الزواج أصبح مرتبطا بالوضعية المعيشية ، و نظرا لانتشار البطالة داخل الحي وظروف السكن المتدهورة أصبح لزاما على الشاب تأخير سن زواجه حتى تتحسن ظروفه المادية و المهنية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الاختلاف البسيط في نسبة سن الزواج عند الجنسين مرده هو أن مبادرة الزواج في المجتمع الجزائري عموما تأتي من الرجل و لهذا ظهر ميل الرجل أكثر من الفتاة إلى تأخير سن الزواج.

و خلاصة لما تقدم يمكننا القول أن سن الزواج داخل الحي لم يعد مرتبطا بالقيم التقليدية التي تحدد الزواج بالسن ، إنما أصبح يتحدد بالوضعية الاقتصادية الجديدة. وكذا بالمستوى التعليمي حيث نلاحظ تأخر في سن الزواج كلما ارتفع المستوى التعليمي كما نلاحظ ميلا أكبر لتأخير سن الزواج عند فئة الشباب (أقل من 40 سنة) مقارنة بالمسنين (أكثر من 40 سنة) وهذا ما يوضحه الجدولين (25، 26) والمتعلقين بالسن المناسب لزواج الفتاة والمستوى التعليمي، والسن المناسب لزواج الفتاة والسن.

جدول 25 : السن المناسب لزواج الفتاة 15/ المستوى العلمي

السن المناسب لزواج الفتاة / المستوى التعليمي	أقل من 20 سنة التكرار	لنسبة%	بين 20 – 30 سنة التكرار	النسبة%	أكثر من 30 سنة التكرار	النسبة %	
عـــــالي			07	%09			%7
ثـــــــانوي			20	%24	1	01%	%21
متوســـــط	04	%23	25	%30			%29
ابتدائي	03	%18	16	%20			%19
أمـــــي	10	%59	14	%17			%24
المجمـــــوع	17	%100	82	%100	1	01%	%100

الجدول26 : السن المناسب لزواج الفتاة / السن:

السن المناسب لزواج البنت / السن	أقل من 20 سنة	من20 – 30 سنة	أكثر من 30 سنة	
من 20-40 سنة	01	45	01	47
من 40-60 سنة	08	32	00	40
أكثر من 60 سنة	08	05	00	13
المجمـــــوع	17	82	1	100

جدول رقم 27: عدد الأبناء:

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
من1- 3 أبناء	39	%39
من 3 – 5 //	21	%21
أكثر من 5//	27	%27
بدون أبناء	13	%13
المجمـــــــوع	100	%100

يبين لنا الجدول رقم 27 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب عدد الأبناء. ومن خلال الجدول المبين أعلاه يتضح

- أن 60% من أفراد عينة البحث لديهم من 1 – 5 أبناء.
- أن 27% من أفراد عينة البحث لديهم أكثر من 5 أبناء
- أن 13% من أفراد عينة البحث بدون أبناء.

تبين النتائج المبينة للجدول ما يلي :

- أن أكبر نسبة و المقدرة 60% تمثل عدد الأبناء الذي يتراوح بين 1- 5 أبناء.

تفسر هذه النسبة التراجع الملحوظ لحجم الأسرة داخل الحي محل الدراسة واستمرار قيمة الإنجاب غير أنه يمكن ملاحظة أن هذه القيمة تغيرت من حيث الكم، حيث لم تعد كما كانت سائدة في المجتمع الريفي التقليدي مرتبطة بالعدد و هو ما توضحه الإحصائيات المختلفة حسب تراجع حجم الأسرة و هذا دليل علي تراجع هذه القيمة التي لم تعد مرتبطة بخدمة الأرض و استمراريتها ، كما أن تناقص حجم الأسرة داخل الوسط الحضري ،فانتشار البطالة لا يساعد على إعالة العدد الكبير للأبناء كما لا يساعد ضيق المسكن على ايواء العدد الكبير لأفراد الأسرة .

جدول رقم 28: نظرة المبحوثين لضرورة الإنجاب :

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	98	%98
لا	02	%02
المجمـــــــــوع	100	%100

- هذا الجدول يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الإنجاب عند الأسرة داخل الحي محل الدراسة ، فكما توضحه البيانات في الجدول يمكننا ملاحظة ما يلي :

- نسبة 98% تمثل ضرورة الإنجاب عند الأسرة داخل الحي.

- فكما كان في المجتمع التقليدي الريفي فإن الإنجاب ما زال يمثل الهدف الرئيسي للزواج بل يمثل غاية الزواج ، فبفضله يمكن الحفاظ على استمرارية و حماية القيم و المعايير الثقافية التي تتمسك بها الأسرة " المال و البنون زينة الحياة الدنيا " "صورة الكهف" آية، أو تزوجوا الودود الولود" "حديث شريف".

و ما يمكن أن نلاحظه فيما يخص قيمة الإنجاب هو التغير الذي طرأ على الكم أي عدد الأبناء و هذا ما سنوضحه في الجداول اللاحقة.

جدول رقم 29: يبين العدد المناسب للأبناء:

الاحتمالات	الفئات التكرار	النسبة المئوية%
من 1-3 أبناء	32	%32
من 3-5 //	60	%60
من 05 - 10//	08	%08
المجمـــــوع	100	%100

- يبين الجدول 29 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب نظرة المبحوثين للعدد المناسب للأبناء. و كما يوضحه الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن:

- 60% من أفراد عينة البحث يؤكدون أن العدد المناسب لأبناء هو بين 03-05 أبناء
- 32% من أفراد عينة البحث ترى أن العدد المناسب لأبناء هو بين 01-03 أبناء
- 08% من أفراد عينة البحث ترى أن العدد المناسب لأبناء يتراوح بين 05-10 أبناء

من خلال ملاحظاتنا لهذه النسب المختلفة المبينة في الجدول نلاحظ ما يلي:

- أن هناك تغيرا في سلوك و توجهات سكان الأوساط الحضرية تتحكم فيه الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية فكل الموافقون على تحديد حجم الأسرة يؤكدون على الظروف الاقتصادية و الاجتماعية القاسية التي لا تسمح لهم بالتكفل بالعدد الكبير للأبناء بل ذهب بعضهم إلى القول "أن الأغنياء هم الذين يملكون المال و المجال الأوسع الذي يمكنهم إنجاب عدد كبير من الأبناء".

أو " حرام علينا إنجاب الأبناء بدون توفرنا على الإمكانيات المادية لرعايتهم ".

جدول رقم 30 : رأي المبحوثين في الجنس المفضل :

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
ذكور	10	%10
إناث	0	%0
الاثنين معا	90	%90
المجمـــــــوع	100	%100

- يبين الجدول رقم 30 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الجنس المفضل، ومن خلال النتائج الكمية الموضحة في الجدول نلاحظ ما يلي :

- 90 % من أفراد عينة البحث يفضلون إنجاب الجنسين

- 10 % من أفراد عينة البحث يفضلون إنجاب الذكور.

من خلال هذه النتائج نلاحظ ما يلي :

إن الوضعية الصعبة التي يعيشها سكان الحي من الناحية الاقتصادية و ظروف الإسكان تجعل الأسرة في حاجة إلى كل قواها ، و هو ما تبرزه رغبة الأسر في إنجاب الذكور و الإناث على حد سواء ، فحاجتهم للفتاة داخل البيت هي رجاء الأم التي تبحث عمن يؤنسها و يساعدها على أشغال البيت لا سيما في غياب الحماة و أخوات الزوج و هو ما يدعم وظيفة البنت داخل البيت.

كما أن حاجتهم للولد لمساعدة الأسرة من الناحية المادية هي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الأسر داخل الحي.

فتراجع تفضيل الذكور في الإنجاب سببه تغير البنية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الحضري التي لم تعد قائمة على ملكية الأرض و للحفاظ عليها من التقسيم و لحاجتها لسواعد الرجال لخدمتها كما كان سائدا قديما.

جدول رقم 31 : الموقف من تنظيم النسل:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نـــــعم	56	%56
لا	44	%44
المجمـــــــــوع	100	%100

- يبين الجدول رقم 31 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب موقفهم من تنظيم النسل.

استنادا لهذه البيانات الإحصائية المبينة في الجدول يمكننا ملاحظة ما يلي:

- 56 % من أفراد عينة البحث حاولوا تنظيم النسل
- 44% من أفراد عينة البحث لم يحاولوا تنظيم النسل

نلاحظ من خلال النتائج المبينة ما يلي :

- أن النسبة العالية من أفراد العينة لجئوا إلى إجراء تنظيم النسل(56%) فرغم إجماع أفراد العينة على ضرورة الإنجاب و ارتباط هذه القيمة بتأمين الشيخوخة (حسب إجابات المبحوثين).

إلا أن ما يمكن ملاحظته هو كما بيناه في الجدول المتعلق بعدد الأبناء(رقم 27) أن أغلب المبحوثين يلجئون إلى هذا الإجراء من أجل الحد من عدد الأبناء.

- إن44 % من أفراد عينة البحث لم يلجئوا إلى تنظيم النسل و أن نسبة كبيرة منهم بررت عدم لجوئهم إلى هذا الإجراء لجهلهم أو نقص الوعي لديهم أو لحداثة زواجهم و قلة الأبناء لديهم.

وهذا ما توضحه تبريراتهم المختلفة " لقد أخطأنا كنا نظن أن اللجوء إلى هذا الإجراء يضر بصحتنا.

جدول رقم 32 : مدى موافقة الزوجين على تنظيم النســل:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نـــــعم	54	%98
لا	02	%02
المجمـــــــــوع	56	%100

يبين الجدول رقم 32 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب مدى موافقة الطرفين عن إجراء تنظيم النسل وكما يوضحه الجدول المبين أعلاه 98% من أفراد عينة البحث يؤكدون اللجوء إلى إجراء تنظيم النسل بموافقة الطرفين، أي الجنسين، وهذا دليل علي تغير القيم التقليدية لدى الجنسين.

ثالثا : بيانات خاصة بالأشغال المنزلية

أشرنا إلى أن مختلف الأدبيات التي تتناول مجتمعنا، تقر أن مكان عمل المرأة هو المنزل ، لكن التحولات التي شهدتها المجتمعات المعاصرة ، دفعت المرأة إلى الخروج إلى العمل خارج المنزل و ما يترتب على ذلك من تغيرات على دورها و مكانتها لهذا نحاول في هذه الفقرة تقصي متغيرات المشاركة في الأعمال المنزلية، التسيير المالي.

جدول رقم 33 : من يقوم بالأعمال المنزلية :

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
الأم وحدها	65	%65
الأب وحده	04	%04
الأولاد	11	%11
الأم و الأولاد	20	%20
المجمـــــــوع	100	%100

- يبين الجدول رقم 33 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب من يقوم بالأشغال المنزلية ومن خلال النتائج المبينة على الجدول نلاحظ ما يلي :

- 65% من أفراد عينة البحث تقول بأن الأم هي التي تقوم بالأشغال المنزلية.

- 20% من أفراد عينة البحث تقول بأن الأم و الأولاد هم الذين يقومون بالأشغال المنزلية.

- 11% من أفراد عينة البحث تؤكد أن الأبناء هم الذين يقومون بالأشغال المنزلية.

- 04% من أفراد عينة البحث تقول أن الأب يقوم بالأشغال المنزلية.

من خلال النتائج المبينة في الجدول نلاحظ :

- على عكس النمط التقليدي الذي يتميز بتخصص دقيق في هذا المجال إلى درجة أن وظيفة التنظيم المنزلي ترتكز أساسا على المرأة و بشكل مطلق.

نجد داخل الحي الشعبي محل الدراسة أن الأشغال المنزلية لم تعد مبينة على القيم التقليدية المطلقة وهذا ما تبينه نسبة مساهمة الأب و الأبناء في الأشغال المنزلية و المقدرة بـ 15% بالنسبة للأب و الأبناء و نسبة 20% يساهم فيها الأبناء إلى جانب الأم.

* هذه البيانات الإحصائية تفسر تغيير نمط توزيع الأدوار داخل الوسط الحضري و إعادة توزيع الأدوار و المكانات بين الآباء و الأبناء ، وهو مؤشر قوي على تغير القيم التقليدية.

جدول رقم 34 : مدى قبول المبحوثين مساعدة الذكور في الأشغال المنزلية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نـــــعم	62	%62
لا	38	%38
المجمـــــــوع	100	%100

يبين الجدول رقم 34 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب مدى قبول مساعدة الأبناء الذكور في الأشغال المنزلية و من خلال البيانات المبينة في الجدول يمكننا ملاحظة ما يلي:

- 62% من أفراد عينة البحث يؤيدون مساهمة الذكور في الأشغال المنزلية.
- 38% من أفراد عينة البحث لا يؤيدون مساهمة الذكور في الأشغال المنزلية.

من خلال الجدول المبين أعلاه يمكننا ملاحظة ما يلي:

- نلاحظ تراجعا كبيرا للقيم التقليدية المتعلقة بمدى قبول إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة الساكنة في الوسط الحضري حيث تبين البيانات الإحصائية داخل الحي أن النظرة للدور الجديد الذي يقوم به الأبناء الذكور بمساهمتهم في الأشغال المنزلية لم يعد مرتبطا ارتباطا مطلقا بالقيم التقليدية المبنية على تقسيم العمل القديم، وهو ما تؤكده نسبة القبول لمساهمة الأبناء الذكور في الأشغال المنزلية (62%) و هذا يدل على أن الأشغال المنزلية لم تعد حكرا على المرأة و أن مساهمة الرجل سواء الأب أو الأبناء الذكور لم يعد محل السخرية، و لم يعد مهينا كما كان سائدا في المجتمع التقليدي.

- ما يمكن استخلاصه هو أن الدور التقليدي للذكور داخل الأسرة الساكنة في الوسط الحضري تغير و هذا ما يؤكده الجدول المبين لعلاقة قبول مساعدة الأبناء الذكور في الأشغال المنزلية/ السن، حيث يبين أن قبول مساعدة الأبناء الذكور تزيد عند فئة الشباب و تقل عن فئة المسنين.

جدول رقم 35 : مدى قبول مساعدة الأبناء الذكور في الأشغال المنزلية / السن

مدى قبول مساعدة الذكور في الأشغال المنزلية / السن	نعم	لا
من 20-40 سنة	36	11
من 40-60 سنة	19	22
أكثر من 60	07	05
المجمـــــــوع	62	38

الجدول رقم 36 : سبب رفض مساهمة الأبناء الذكور في الأشغال المنزلية :

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
عدم إتقان الذكور للأشغال المنزلية	16	%42
عمل يخص المرأة	22	%58
المجمـــــــوع	38	%100

يبين الجدول رقم 36 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب سبب رفض مساهمة الأبناء الذكور في الأشغال المنزلية، وكما تبين النتائج الكمية المبينة في الجدول نلاحظ ما يلي:

- أن 58% من أفراد عينة البحث الذين يرفضون مساهمة الأبناء الذكور في الأشغال المنزلية و يرجعون ذلك لخصوصية الأشغال المنزلية النسوية.

- أن 42% من أفراد عينة البحث يرجعون سبب رفضهم لمساهمة الأبناء الذكور في الأشغال المنزلية لعدم إتقانهم للأعمال المنزلية.

* من قراءتنا لهذه النتائج يمكننا استخلاص ما يلي :

أنه و في كل الأحوال يبدو لنا سبب رفض المساهمة في الأشغال المنزلية ليس تمسكا بالقيم القديمة لتوزيع الأدوار داخل الأسرة ، بقدر ما هو واقع جديد يخص تقسيم العمل الجديد الذي تفرضه الوضعية الاقتصادية داخل الحي و المتمثلة في البطالة المنتشرة خاصة بين فئة

النساء ، لهذا فانعدام فرص العمل خارج البيت يجعل المرأة مجبرة على التمسك بدورها في القيام بالأشغال المنزلية و هو دور يفرضه تقسيم العمل الجديد المتناقض نوعا ما مع البناء الاجتماعي الجديد.

جدول 37 : التسيير المالي :

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة%
الأب	70	%70
الأم	16	%16
الأبناء	14	%14
المجمـــــــوع	100	%100

يبين لنا الجدول رقم 37 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب التسيير المالي و من خلال النتائج المبينة في الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- 70% من أفراد عينة البحث يجيبون بأن الأب هو الذي يقوم بالتسيير المالي
- 16% من أفراد العائلة يجيبون بأن الأم هي التي تقوم بالتسيير المالي
- 14 % من أفراد عينة البحث يجيبون بأن الأبناء هم المسئولون عن التسيير المالي

من خلال هذه النتائج يمكننا ملاحظة ما يلي:

- الدور الذي كان يلعبه رب العائلة التقليدية في التسيير المالي تراجع عما كان عليه قديما داخل الوسط الحضري، حيث لم يعد مرتبطا بالدور التقليدي للأب داخل الأسرة.
- و هذا التراجع يبين لنا حصول المرأة و الأبناء على نوع من السلطة الجديدة داخل الأسرة نظرا لتدهور ظروف الحياة الاقتصادية. وهو ما أكده لنا الكثير من المبحوثين عند طرحنا لهم السؤال " إن الظروف الاقتصادية الصعبة التي نعيشها لا تترك لنا المجال لاختيار من يقوم بهذا الدور، فعلى كل أفراد الأسرة أن يتضامنوا في تسيير هذه الأزمة".
- وهذا دليل على أن توزيع الأدوار الأسرية، لم يعد مرتبطا بالقيم الاجتماعية القديمة بل أصبح مرتبطا أكثر بالظروف الاقتصادية الجديدة، فمساهمة المرأة و الأبناء في الإنفاق على الأسرة، كل منهم بما يساهم به أصبح له الحق في التسيير المالي لأسرة.

رابعا: بيانات خاصة بالمرأة و عملها.

تؤكد مختلف الشواهد الواقعية أن خروج المرأة إلى العمل قد ارتبط بالتطور الصناعي و التحضر السريع، لهذا تتناول هذه الفقرة، خروج المرأة للعمل و مصاحباته، و ذلك يغرض تبيان مدى و نطاق التغير الذي لحق بالبناء الأسري.

جدول رقم 38: قبول الرجال لعمل المرأة :

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة%
نـــــعم	24	%48
لا	26	%52
المجمـــــــــوع	50	%100

يبين الجدول رقم 38 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب مدى قبول الرجال لعمل المرأة، ومن خلال النتائج الكمية المبينة في الجدول نلاحظ:

- أن52 % من أفراد عينة البحث لا يقبلون عمل المرأة.
- أن48 % من أفراد عينة البحث يقبلون بعمل المرأة.

و على ضوء هذه النتائج يمكننا التأكيد على أن

- التقارب الكبير حول نسب قبول عمل المرأة و عدم قبوله، و هذا دليل على تغيير النظرة الرجالية التقليدية لعمل المرأة، و قبوله لتغير دورها داخل الأسرة وذلك نظرا لتغير البنية الاقتصادية للمجتمع الحضري عما كانت عليه في المجتمع التقليدي الريفي، ويرتبط قبول عمل المرأة بمؤشر المستوى التعليمي حيث لاحظنا أن عمل المرأة كقيمة اجتماعية اقتصادية جديدة تميز المجتمع الحضري لها علاقة بالمستوى التعليمي، حيث يؤثر المستوى التعليمي في تقبل هذه القيم الجديدة. و هو ما يوضحه الجدول رقم 39.

جدول رقم 39 : مدى قبول عمل المرأة من طرف الرجال / المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي / مدى قبول الرجال لعمل المرأة	نـــعم	لا
عالي	3	01
ثانوي	5	05
متوسط	9	09
ابتدائي	04	06
أمي	03	05
المجمـــــــوع	24	26

جدول رقم 40 سبب رفض عمل المرأة:

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة%
عمل المرأة في المنزل	14	%54
العادات و التقاليد	12	%46
المجمـــــــوع	26	%100

- يبين الجدول رقم 40 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب رفض الرجال لعمل المرأة و من خلال النتائج الكمية نلاحظ ما يلي:

- 54% من أفراد عينة البحث الرافضين لعمل المرأة يرجعون سبب الرفض إلى طبيعة عمل المرأة المنزلي.

- 46 % من أفراد عينة البحث الرافضين لعمل المرأة يرجعون سبب رفضهم لعمل المرأة إلى العادات و التقاليد القديمة.

- رغم التغيير الكبير في نظرة الرجل لقبول عمل المرأة إلا أننا نلاحظ بعض المقاومة من بعض الفئات الاجتماعية لهذا الواقع المستجد. وهذا ما تبينه الشواهد الكمية للجدول (39)،

و التي تبين أن تقبل عمل المرأة مرتبط لذا هذه الفئات بالمستوى التعليمي. و مهما كان سبب الرفض لدى هذه الفئات فإننا نسجل تغيير بطيء لا يتماش مع التحول الاقتصادي و الاجتماعي.

جدول رقم 41: مكان عمل المرأة

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة%
داخل البيت	06	%90
خارج البيت	01	%10
المجمـــــــوع	07	%100

يبين الجدول رقم 41 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب مكان عمل المرأة، فمن خلال النتائج الكمية يبين لنا ما يلي :

- 90% من أفراد عينة البحث يعملون داخل البيت.
- 10% من أفراد عينة البحث يعملون خارج البيت .

من خلال هذه النتائج المبينة في الجدول نلاحظ ما يلي :

- من خلال اطلاعنا على الإحصائيات المتعلقة بالعمل داخل الحي و طبيعته يتبين لنا أن الحي يعيش ظروفا اقتصادية مزرية نظرا للبطالة المنتشرة بكثرة التي تمس النساء و بدرجة أقل الرجال و هو ما توضحه نتائج استطلاعنا داخل الحي حيث تقدر نسبة العاملات بـ7 % من مجموع عينة البحث.
- كما نلاحظ أن النسبة العالية من النساء العاملات يعملن داخل بيوتهن و يشتغلن في مهن غير رسمية، يلجئون إليها لتحسين وضعية الأسرة و هذا إن دل عليه شيء فإنما يدل على أن هذه الطروف الاقتصادية تدعم بعض الأنماط السلوكية في الوسط الحضري و خاصة تلك المتعلقة بنمط العلاقات الاجتماعية – التضامن و التعاون.

جدول رقم 42 : مساعدة الزوج في الأعباء المنزلية

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة%
دائما	10	%10
أبدا	48	%48
أحيانا	42	%42
المجمـــــــــوع	100	%100

- يبين الجدول رقم 42 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب مساعدة الزوج في الأعباء المنزلية . ومن خلال النتائج الكمية المبينة في الجدول نلاحظ ما يلي :

- 52% -من أفراد عينة البحث تؤكد مساعدة الزوج في الأعباء المنزلية ،الممثلة في المساعدات الدائمة 10% وغير دائمة 42%.

- 48% من أفراد عينة البحث أكدت عدم مساعدة الزوج في الأعباء المنزلية.

- من خلال هذه النتائج يتبين لنا ما يلي:

- تغيير الأدوار داخل الأسرة في الوسط الحضري وذلك من خلال تبادل الأدوار ، و هذا يدل على تغيير القيم التقليدية . فكما وضحنا في الجدول رقم 40 فإن القيم التقليدية كانت مبنية على التخصص في الأدوار ، حيث تعتبر الأشغال المنزلية عملا نسائيا ، مهينا للرجال إذا ساهموا فيه و ذلك " حسب التقسيم الخرافي القديم للأعمال والأشياء" [1].

- هذه النتائج تبين كذلك أن الرجال لم يعودوا ملزمين بالخضوع للقيم التقليدية في سلوكاتهم و اتجاهاتهم .

- و يمكننا القول أن في الوسط الحضري و نظرا لتداخل المجالين الرجالي و النسائي، لم يعد مهينا خروج المرأة للعمل خارج البيت، و لا مساهمة الزوج في الأعباء المنزلية فتبادل الأدوار و توزيعها ضرورة تفرضها ظروف الحياة الحضرية الجديدة

1- Bourdieu.p, esquise d'une théorie de la pratique, librairie, Droz paris 1972. P.39

الجدول رقم 43 : نضرة النساء للعمل عندما تكون إمكانيات الزوج كافية :

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة%
نعـــــم	33	%66
لا	17	%34
المجمـــــــــوع	50	%100

يبين الجدول رقم 43 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث من النساء، موقفهن من العمل خارج البيت عندما تكون إمكانيات الزوج كافية.

ومن خلال النتائج الكمية المبينة في الجدول يتضح لنا ما يلي :

- 66% من أفراد عينة البحث ترى بضرورة عمل المرأة حتى و لو كانت إمكانيات الزوج كافية.

- 34% من أفراد عينة البحث ترى بعدم جدوى الخروج للعمل إذا كانت إمكانيات الزوج كافية.

ما يمكننا ملاحظته من خلال هذه النتائج التي تعبر عن نظرة النساء

- إلى العمل وهو أنها تؤكد على أن الإختلاف السائد بين أدوار الجنسين في الجانب الإقتصادي . هو ليس نتيجة لخيار حر إنما بسبب تفشي البطالة ، وهذا ماتؤكده النتائج الكمية لهذا الجدول حيث تظهر ميل النساء إلى قبول العمل ، حتى لو كانت إمكانيات الزوج كافية و أن عمل المرأة أصبح يمثل بالنسبة لها رمز الإعتراف من طرف المجتمع بمكانتها و أدوارها الجديدة داخله .

خامسـا : بيانات خاصة بالقرابة :

تشكل القرابة، وحدة اجتماعية متكاملة و متجانسة في نفس الوقت تشكل بديلا، للمحافظة على أوصال المودة و تقديم المساعدة و العون الى كل أفراد الأسرة الممتدة .

و إذا كانت القرابة تقوم على رابطة الدم و المودة فإنها تشهد تحولات عميقة بفعل عملية التحضر و التصنيع .

لهذا نحاول في هذه الفقرة التعرف على القرابة في الحي الشعبي المدروس ، طبيعة الزيارات و معدلها ، التعاون و التضامن بين الأقارب.

جدول رقم 44: إذا كان للمبحوثين أقاربا مقيمين في نفس الحي:

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة%
نعـــــم	64	%64
لا	36	%36
المجمـــــــــوع	100	%100

- يبين الجدول رقم 44 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حول مدى وجود أقارب للمبحوثين يسكنون في الحي .
- 64% من أفراد عينة البحث لهم أقارب يسكنون في الحي.
- 36% من أفراد عينة البحث ليس لهم أقارب يسكنون في الحي.
- من النتائج المبينة في الجدول تبين أن نسبة كبيرة من المبحوثين و المقدرة بـ 64%من أفراد العينة لهم أقارب يقيمون بالحي، و هذا يتناسب مع طبيعة سكان الحي ذو الأصل الريفي و تركيبتهم الاجتماعية و الثقافية.
- إن الانتقال من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري يؤدي إلى تغيير الأسس، المرفولوجية التي تمس بدورها كل مستويات الحياة الاجتماعية، فمن زيادة كثافة السكان إلى تجانس الوسط ، فضيق المجال المسكون يفرض تغيرا على البناء . فحركية السكان و تناقضات المسكن الجديدة يخلق جيرة جديدة للأسرة هذا المسكن الذي يعتبر مؤشرا للمستوى المعيشي يدخل تميزا و اختلافا في العلاقات الاجتماعية التقليدية. و هذا ما سنوضحه عند الحديث عن العلاقات الاجتماعية في الجداول اللاحقة.

جدول رقم 45 : مدى تبادل الزيارة داخل الحي

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة%
نعـــــم	58	%58
لا	42	%42
المجموع	100	%100

- يبين الجدول رقم 45 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب تبادل الزيارات فمن خلال النتائج المبينة في الجدول نلاحظ:

- 58% من أفراد عينة البحث يؤكدون زيارة الأقارب

- 42% من أفراد عينة البحث يؤكدون عدم زيارة الأقارب لهم.

- من خلال هذه النتائج المحصل عليها نستخلص أن النسبة الغالبة داخل الحي و المقدرة ب 58%

.تؤكد زيارة الأقارب و تمثل تشابه الظروف المعيشية، لاسيما ظروف السكن الدافع الأساسي لهذه الاتصالات ، و هو ما يعبر عنه أحد المبحوثين عندما طرحنا له السؤال قائلا : " نحن فقراء الأحياء الشعبية نسأل عن أحوال بعضنا البعض ".

- أما بالنسبة لفئة المبحوثين الذين لا يتبادلون الزيارات و الممثلة في نسبة 42% وتبين من خلال ملاحظتنا و حديثهم أن ظروف السكن تمثل السبب الأساسي في تراخي و انقطاع العلاقات القرابية ، و لهذا فـإن الزيارات تبقى مرتبطة إلى حد ما بتغير ظروف السكن.

- كما تجدر الإشارة إلى أن الثنائية الجنسية (امرأة – رجل) تطبع هذه الزيارات حيث تبين ملاحظتنا من خلال إجابات المبحوثين عن السؤال أن النسوة أكثر ارتباطا بالأسرة من الرجال.

جدول رقم 46 : مدى إمكانية طلب خدمة من الأقارب

الاحتمالات	التكـــرار	النسبة%
نعـــم	59	%59
لا	41	%41
المجمـــــوع	100	%100

- يبين الجدول رقم 46 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب إمكانية طلب خدمة من الأقارب فمن خلال النتائج المبينة في الجدول يتضح لنا:

- 59% من أفراد عينة البحث أجابوا بإمكانية طلب خدمة من الأقارب.

- 41% من أفراد عينة البحث أجابوا بعدم إمكانية طلب خدمة من الأقارب

- يتبين لنا من خلال هذه النتائج الإحصائية ما يلي :

- إن علاقات التعاون والتآزر بين أفراد العينة مهمة و كثيرة ،و هو ما تبينه النسبة الموضحة في الجدول و المقدرة بـ 59%، و التي توضح لنا استمرار علاقات التعاون و التضامن بين أفراد العائلة الساكنة بالوسط الحضري.

- كما تبين النسبة المتعلقة بأفراد عينة البحث الذين أجابوا بعدم إمكانية طلب الخدمة من الأقارب بالتراجع النسبي.

- ما يمكن استخلاصه من كل هذا هو أنه و رغم استمرار القيم القرابية في بناء العلاقات، إلا أنها تراجعت نوعا ما تاركة المجال لعلاقات جديدة أخرى مبينة على تقاسم المجال السكني و ظروف الحياة عموما و الممثلة بعلاقات الجيرة و هو ما سنوضحه لا حقا.

جدول رقم 47 : نوع المساعدة التي يقدمها الأقارب

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة%
مساعدة مادية	20	%34
مساعدة معنوية	21	%36
الإثنين معا	18	%30
المجمـــــــوع	59	% 100

- يبين الجدول رقم47 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب نوع المساعدة التي يقدمها الأقارب لبعضهم البغض:

- من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ:

- 36% من أفراد عينة البحث يؤكدون أن الخدمة التي يقدمها أفراد العائلة تتمثل في الخدمات المعنوية.

- 34% من أفراد عينة البحث يؤكدون أن هذه الخدمات هي مساعدات مادية.

- 30 % من افراد عينة البحث يؤكدون على أن هذه الخدمات هي بنوعيها المادية والمعنوية

يتبين من هذه النتائج الكمية ما يلي:

- المساعدة التي يمكن أن تقدم من العائلة هي الخدمات المعنوية أكثر من الخدمات المادية مع إجماعهم على إمكانية طلب الخدمة. و في الحالتين فإن هذا السلوك التضامني القرابي يتشابه إلى حد بعيد بالتضامن التقليدي في حجمه و كثافته غير أن الظروف الاقتصادية الجديدة التي يعيشها السكان داخل الوسط الحضري فرضت نوعا من الحاجات الجديدة التي أثرت بشكل ما في طبيعة العلاقات القرابية و نوعية التضامن القرابي، رغم استمرار أشكال التعاون و التضامن القديم.

سادسا بيانات خاصة بالجيران و العلاقات الاجتماعية:

تعتبر الجيرة وحدة اجتماعية ايكولوجية ذات تأثير كبير على طبيعة وسطها الاجتماعي، و لقد كانت الأنتروبولوجية سباقة إلى دراسة الجيرة من حيث طبيعتها الاجتماعية و الصراعات التي تنشأ بين الأفراد ، بسبب الضغوط و العوامل الاجتماعية المختلفة.

و الجيرة مثلها مثل بقية الوحدات الاجتماعية الحضرية تعرضت إلى تحولات كبيرة بفعل الحجم ، الكثافة ، اللاتجانس.

ضمن هذا السياق تحاول الدراسة الراهنة التعرف على طبيعة الخدمات المتوفرة في الحي الشعبي المدروس كمجاورة اجتماعية ، التزاور بين الجيرة ، بناء الشبكة العلاقاتية .....الخ

جدول رقم 48 : نوع العلاقة مع الجيران

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة%
جيدة	97	%97
سيئة	01	%01
غير مستقرة	02	%02
المجمـــوع	100	% 100

- يبين الجدول رقم48 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب نوع العلاقة مع الجيران وكما هو مبين في الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- 97 % من أفراد العينة تؤكد جودة العلاقة مع الجيران.

- 02% من أفراد العينة أكدوا أن العلاقات غير مستقرة.

- 01% من أفراد العينة أقروا بسوء العلاقات بين الجيران.

- إن النتائج المبينة في الجدول توضح بشكل يكاد يكون مطلقا عن جودة العلاقات بين الجيران، وهو ما تمثله النسبة العالية لذلك و المقدرة بـ 97%.

- يمكننا من خلال هذه النتائج، و ما لاحظناه عن علاقات القرابة ما يلي:

- إن ضيق المجال المسكون و ظروفه يساعد على تراخي العلاقات القرابية نسبيا، من جهة أخرى يقرب السكان الذين كانوا بعدين عن بعضهم البعض مجاليا. فعلاقة الجيرة نظرا لعدة ظروف تقرب السكان القريبين من بعضهم البعض في المجال السكني ، كما تقرب المرأة العاملة من جيرانها .

جدول رقم 49 : مدى استفادة المبحوثين من خدمات الجيران

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة%
نعـــم	83	%83
لا	17	%17
المجمـــــــوع	100	%100

- يبين الجدول رقم 49 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب استفادة المبحوثين من خدمات الجيران.

استنادا للنتائج الإحصائية المبينة في الجدول نلاحظ ما يلي:

- 83% من أفراد عينة البحث يؤكدون استفد اتهم من خدمات الجيران.
- 17% من أفراد عينة البحث يقرون عدم استفاراتهم من خدمات الجيران .

من خلال هذه النتائج يتبين لنا ما يلي:

1- أن أغلب المبحوثين يؤكدون على استفادتهم من خدمات الجيران، و هو ما تبينه النسبة المقدرة بـ 83% ،أما نسبة 17% و التي أكدت عدم استفادتهم من خدمات الجيران لكن أكدوا جودة العلاقة مع الجيران.

- ترتبط علاقات الجيرة مباشرة بالحياة الحضرية فكما وضحه R .ledrut بأن الجيرة تتحدد أساسا بالسكن ، أوالجيرة هو تجمع الأفراد الذين تكون مساكنهم قريبة من بعضهم البعض و تكون فيما بينها علاقات التعاون و المعاشرة.

ففي الحي الشعبي ديار الزيتون لا يمكننا أن تتصور مقيما بالحي لا يعرف جيرانه. فالتعاون بين الجيران كثيرا ما يقارن بتلك العلاقات القرابية التي كانت سائدة في المجتمع الريفي التقليدي.

وهو ما تؤكده إجابات المبحوثين عند طرحنا للسؤال" الجيران إخوة و أخوات باعتبارهم قريبين منا هم الذين يعرفون مشاكلنا و يعيشون معنا ، و هم أول من يساعدنا عند الحاجة ".

- كما نلاحظ أن الجيران الذين لا يطلبون خدمات من الجيران هم كذلك غير منعزلين عن الجيران في المناسبات (المآتم و الأفراح) يبدون تضامنا مع جيرانهم، يتبادلون التجهيزات

المنزلية، و المواد الغذائية، الاعتناء بالأولاد، أو حراسة المنزل عند الضرورة، و نظرا لارتفاع عدد الذين يؤكدون وجود علاقات جيدة بين الجيران.

- يمكننا التأكد أن العلاقات الاجتماعية داخل الحي علاقات جيدة يسودها التضامن و التعاون و هي تشبه إلى حد بعيد تلك العلاقات التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي إلا أن هذه العلاقات الجديدة لم تعد مبنية على أساس القرابة فقط و إنما على أساس الجيرة كذلك و هو ما نوضحه لاحقا.

جدول رقم 50 : كم الخدمات في حالة الاستفادة

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة%
دائما	45	%45
عند الحاجة	38	%38
المجمـــــــوع	83	%100

يبين الجدول رقم 50 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الخدمات التي يستفيد منها البحوث من جيران فمن خلال النتائج المبينة نلاحظ:

- 45% من المبحوثين يؤكدون استنفاداتهم الدائمة من مساعدة الجيران
- 38% من المبحوثين يؤكدون استفاداتهم عند الحاجة من مساعدة الجيران
- -من خلال هذه النتائج الكمية المبينة في الجدول نلاحظ :

إن المساعدات الكثيرة المتبادلة بين الجيران تكون أكثر أهمية عند الفئات البطالة التي تعيش ظروفا اقتصادية صعبة، كما تكون ذات أهمية كبيرة كذلك بالنسبة لفئة النساء العاملات حيث تكون المرأة أكثر حاجة لهذه المساعدات مثل الاعتناء بالأولاد في أوقات العمل.

جدول رقم 51 : نوع الخدمات التي يستفيد منها المبحوثون من طرف الجيران

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة%
خدمة مادية	47	%57
مؤازرة معنوية	25	%30
الإثنين معا	11	% 13

- يبين الجدول رقم 51 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب نوع الخدمة التي يقدمها الجيران، فمن خلال النتائج المبينة في الجدول يتضح لنا :

- 64% من أفراد عينة البحث يؤكدوا على نوع الخدمات المادية

- 30% من أفراد عينة البحث أكدوا على نوع الخدمات المعنوية

- -استنادا لهذه النتائج يمكننا استخلاص ما يلي :

تبين أن نوعية الخدمات التي يقدمها الجيران لبعضهم البعض، تبرز الخدمات المادية بنسبة أكثر و هذا دليل آخر على حاجة السكان في هذا الحي لتضامن المادي نظرا للبؤس و الفقر الذي يعيشونه ، كما يبرز مؤازرة الجيران لبعضهم و تضامنهم فيها بينهم في الظروف الصعبة عند عجزهم لتقديم المساعدة المادية.

و هو ما أكدته إجابات بعض المبحوثين " ليس لدينا ما نقدمه لبعضنا سوى المؤازرة المعنوية ، فكلنا نعيش ظروفا مادية صعبة".

جدول رقم 52 : دعوة الجيران لتناول الطعام أو شرب القهوة

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة%
أحيانا	48	%48
أبدا	52	%52

يبين الجدول رقم 52 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب دعوة الجيران لتناول الطعام أو شرب القهوة معا.

- فمن خلال النتائج المبينة في الجدول نلاحظ:

- 52% من أفراد عينة البحث تؤكد عدم دعوة الجيران لتناول الطعام و لشرب القهوة.

- 48% من أفراد عينة البحث تؤكد دعوة الجيران لتناول الطعام و لشرب القهوة أحيانا.

- يمكننا تفسير هذه النتائج المبينة في الجدول ما يلي:

- أولا بهذا السؤال حاولنا دراسة العلاقات الأخوية السائدة بين الجيران و المتعلق بالدعوة لتناول الطعام أو على الأقل شرب القهوة لما لهذا السلوك من أهمية في إبراز التضامن و العلاقات الجيدة بين الأفراد و لمقارنته بكرم الضيافة في المجتمع التقليدي .

و قد جاءت إجابات المبحوثين المتقاربة لتؤكد استمرار بعض من القيم القديمة داخل الحي محل الدراسة ، و بروز قيم جديدة مبنية على المعطيات الاقتصادية التي تفرضها الحياة الجديدة.

جدول رقم 53 : متى يستفيد المبحوثون من المساعدات

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة %
في المناسبات فقط	28	%58
حتى بدون مناسبات	20	%42

يبين الجدول رقم 53 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب استفادات المبحوثين من المساعدات .

- من خلال المعلومات الموضحة في الجدول يتضح لنا ما يلي:

- 28 % من أفراد عينة البحث أكدوا عن استفادتهم من المساعدات في المناسبات.

- 20% من أفراد عينة البحث يؤكدون على استفادتهم من المساعدات بدون مناسبات.

- من خلال هذه النتائج المبينة في الجدول يمكننا ملاحظة ما يلي :

* التأكيد على ما جاء في الجدول رقم 52 حول العلاقات الأخوية بواسطة مؤشر دعوة الجيران لتناول الطعام و شرب القهوة ،فإجابة المبحوثين في الحالتين تدل على استمرار التضامن بين أفراد عينة البحث الممثلة لسكان الحي الشعبي بطابعها القيمي التقليدي.

كما تدل على أن العلاقات الاجتماعية بالإضافة لطابعها التقليدي تبنى على قيم اجتماعية اقتصادية جديدة ممثلة في الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الحضري الحديث.

جدول رقم 54 : أساس بناء العلاقات الاجتماعية في الحي الشعبي.

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة%
على أساس القرابة	30	%30
على أساس الجيرة	38	%38
على أساس العمل	8	%8
على أساس المستوى الاجتماعي	4	%4
أسباب أخرى	20	%20

يبين الجدول رقم 54 التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب أسس بناء العلاقات الاجتماعية . فمن الجدول المبين أعلاه يتضح ما يلي :..

- 38% من أفراد عينة البحث أكدت أن بناء علاقاتها الاجتماعية يتم على أساس الجيرة
- 30 % من أفراد عينة البحث أكدت أن بناء علاقاتها الاجتماعية يتم على أساس القرابة
- 20% من أفراد عينة البحث تؤكد بناء علاقاتها الاجتماعية يتم على أساس معايير مختلفة (الجيرة ، القرابة ،الأخلاق ، الجيرة و العمل معا).
- 8% من أفراد عينة البحث تؤكد بناء علاقاتها الاجتماعية على أساس الاشتراك في العمل.
- 4 % من أفراد عينة البحث تؤكد على بناء علاقاتها الاجتماعية على أساس المستوى الاجتماعي.

- من النتائج المبينة في الجدول نستنتج ما يلي:

- تؤكد لنا النسب المختلفة أن العلاقات الاجتماعية لم تعد تحددها قيم المجتمع التقليدي و حدها و المبنية على التضامن و التعاون القرابي القائم على خدمة الأرض المشاعة، بل أصبحت تبنى على قيم اجتماعية و اقتصادية و ثقافية مختلفة تميز المجتمع الحضري الجديد، حيث تراجعت القيم الاجتماعية التقليدية المبنية على القرابة لصالح قيم اجتماعية أخرى الممثلة في الجيرة وذلك نظرا للظروف المعيشية المتشابهة كظروف السكن الذي يقرب

الأفراد لبعضهم أكثر. و هذا ما توضحه لنا النسبة الغالبة في بناء العلاقات الاجتماعية على أساس الجيرة.

كما تبنى العلاقات الاجتماعية على أساس العمل و الحياة الاقتصادية المميزة للمجتمع الحضري.

من كل هذا نستنتج أن تنوع أسس بناء العلاقات الاجتماعية يدل على أن العلاقات الاجتماعية داخل الوسط الحضري أصبحت تحدده القيم الاجتماعية التقليدية و القيم الاقتصادية للمجتمع الحضري الجديد.

الفصل السادس

مناقشة نتائج الدراسة

أولا : مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فرضياتها .

ثانيا : مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

الخاتمـــة

أولا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فرضياتها:

بعد الانتهاء من تحليل البيانات الإحصائية نحاول في هدا الفصل مناقشة الفروض, وذالك بغرض التأكد من مدى صدقها.

أولا توصلت الدراسة الراهنة إلى جملة من النتائج التى تعكس طبيعة العلاقة بين التحضر و تغير الأدوار الأسرية في منطقة ديار الزيتون (عزابة)

ففي ما يتعلق بالفرضية الجزئية الأول و التي مفادها.

لا توجد علاقة ارتباط قوية للأسرة الجزائرية الساكنة بالأحياء الشعبية بالقيم و المعايير التقليدية في سلوك أفرادها و إتجاهاتهم.

و قد عبرنا عن هذه الفرضية بالمؤشرات التالية:

1- الزواج القرابى
2- تعدد الزوجات
3- سن الزواج
4- إختيار الأزواج
5- المرأة و خروجها للعمل
6- الأبناء و تنظيم النسل

1 - مؤشر الزواج القرابي:

لاحظت الدراسة تراجعا كبيرا لهذا النمط الزواجي ذاخل الحي الشعبي حيث يوضح الجدول (14) أن نسبة القرابة بين الأزواج تقدر ب 34% وهذا دليل على أن الأسرة الجزائرية الساكنة في الحي الشعبي لم تعد قائمة على البناء القرابي كما كانت في المجتمع التقليدى و هذا ما أدى إلى تغير وظائف الأسرة و أدوارها . بإعتبارها لم تعد قائمة على البناء الإقتصادي القديم،المبني على ملكية الأرض و خدمتها و بالتالى لم تعد هذه الوحدة الأسرية خاضعة لسلطة رب الأسرة في توزيع الأدوار و المكانات بل تغيرت بتغير بناءها الإقتصادي و الإجتماعى فطبيعة الوسط الحضري المتميز بتفشي البطالة ،و ضيق السكن و التركيبة البشرية المتمايزة أدت إلى تغير القيم القديمة لا سيما قيم الزواج القرابي.

كما لاحظت الدراسة تراجعا لهذا النمط الزواجي (القرابى) عند فئة الشباب (أقل من 40 سنة) مقارنة بالمسنين أكثر من 40 سنة "جدول 15".

كما تراجع الزواج القرابي عند السكان دوو الأصل الحضري مقارنة بالسكان دو الأصل الريفي و هذا ما يوضحه الجدول (16).

هذه النتائج تدل على أن الإنتقال من الوسط الريفي التقليدي إلى الوسط الحضري يفرض على الأفراد و الجماعات أنماط سلوكية جديدة تتماشى مع البناءات الجديدة، و عليه فإن التراجع على القيم و المعايير التقليدية التى لاحظناها من خلال سلوكات الأفراد تفسر ظهورا أدوار أسرية جديدة و بالتالى فإن مؤشر الزواج القرابي صحيح.

2- **ثانيا مؤشر تعدد الزوجات :**

بملاحظة الجدول رقم (09) الذي يوضح تعدد الزوجات داخل الحي الشعبي تبين لنا أن النمط السلوكي(تعدد الزوجات) و الذى كان منتشرا في المجتمع التقليدي تراجع كثيرا عما كان عليه في السابق حيث، تبين الدراسة أن النسبة الغالبة لأفراد عينة البحث لم يتزوجوا إلا مرة واحدة (93 %) وهذا دليل على أن سلوك الأفراد داخل الوسط الحضري لم يعد مرتبطا بالقيم القديمة وعليه فإن هذا المؤشر محقق.

3- مؤشر سن الزواج :

بملاحظة الجدول رقم 11 المتعلق بالسن عند الزواج الأول يتضح أن النسبة الأعلى هي تلك الممثلة لأولئك الذين تزوجوا بين سن 20-30 ثم تليها فئة من تزوجوا من بعد سن 30 بنسبة 13 %

وبملاحظة الجدول رقم 13 و الذي يعبر عن سن المبحوث عند الزواج الأول/ السن يتبين أن النسبة الغالبة لمن تزوجوا في سن مبكرة (أقل من 20 سنة) هم من فئة المسنين من الفئة العمرية (أكثرمن 40 سنة) و أن أكبر نسبة منهم هي فئة ذات الأصل الريفي.

استنادا لهذه الشواهد الإحصائية توصلت الدراسة إلى أن سن الزواج تراجع كثيرا عما كان سائدا في المجتمع التقليدي و هو دليل على تغير القيم و المعايير القديمة و المتعلقة بسن الزواج .

كما أظهرت نتائج الدراسة للسن المناسب للزواج و المعبر عنه في الجداول (27.28.29) أن سن المناسب للزواج هو أكثر من 30 سنة عند أكبر نسبة من المبحوثين (57%) و بين 20- 30 سنة بالنسبة لبقية أفراد العينة ،أما السن المناسب لزواج الفتاة هو بين 20-30 بنسبة 82 % من المبحوثين .

و على العموم توصلت الدراسة إلى ملاحظة التناسب الكبير بين السن الواقعي للزواج و السن المثالى، لا سيما عند فئة الشباب منهم و هذا دليل على تغير النمط الزواجي وبالتالى تغير البناء الأسري و تغير أنماطه السلوكية وعليه يمكننا الحكم على أن هذا المؤشر تحقق .

4- مؤشر اختيار الأزواج :

كل الشواهد الإحصائية لدراسات للحى الشعبي تدل بوضوح على تراجع نمط السلوك التقليدي المتعلق باختيار الأزواج و هى تدل على تراجع القيم القديمة التى كانت تعتبر الزواج شأنا اجتماعيا أسريا، لرب الأسرة الحق و السلطة في إختيار و فرض من يراه مناسبا، وما على الزوجين إلا القبول به مادام يخدم مصلحة الأسرة.

فنتائج الدراسة تبين أن اختيار الأزواج لم يعد خاضعا لسلطة الأب إنما أصبح شأنا فرديا يتخذه الزوج و الزوجة خدمة للمصلحة و الرغبة الفردية، حتى لو تعارض مع مصلحة الجماعة الأسرية.

هذه الوضعية الجديدة توضحها الجداول (17-18-19) حيث بين الجدول (17) أن نسبة الأزواج اللذين تعارفوا فيما بينهم قبل الزواج هو 47% من المبحوثين، مع الإشارة إلى أن نسبة 30% منهم هم من فئة الشباب (أقل من 40 سنة)

وبين الجدول (19) و المتعلق باختيار الأزواج / أصل المبحوثين أن 30% ممن تعارفوا قبل الزواج هم من أصل حضري مقابل 17% من أصل الريفي .

واستنادا إلى هذا فإن الدراسة بينت تغير الأدوار الأسرية في الوسط الحضري حيث أصبح للزوج القدرة و السلطة في اختيار شريك حياته بحرية . و هو دور جديد لم يكن سائدا في المجتمع التقليدي وهذا الواقع لم يعد غريبا على الدور و المكانة التى أصبح الفرد يحتلها داخل المجتمع الحضري.

وما يؤكد التغير الذى مس هذه القيم المرتبطة بالزواج (اختيار الزوج) في الوسط الحضري هو نتائج توجهات المبحوثين حول ضرورة التعارف قبل الزواج و اختيار الزوج المناسب ،حيث يرى المبحوثون وبصفة مطلقة أن للفتى الحق في التعرف على زوجته و كذالك الأمر بالنسبة للفتاة لكن بنسبة أقل (91%)

هذا المؤشر يدل على أن الأنماط السلوكية الجديدة لاسيما داخل الوسط الحضري (الحي الشعبي) لم تعد مرتبطة بالقيم و المعايير التقليدية وذالك مانلاحظه من خلال سلوكات الأفراد واتجاهاتهم داخل الوحدة الأسرية ،و عليه فإن هذا المؤشر قد تحقق.

5- مؤشر المرأة و خروجها للعمل:

اختيارنا لهذا المؤشر (عمل المرأة) ساعدنا في توضيح الأدوار الإقتصادية بين الجنسين وكذا حوافز النساء اتجاه العمل و توجهات الرجال و النساء اتجاه العمل.

إن الفصل بين عالم الرجال وعالم النساء يعتبر سمة الأنماط الأسرية للمجتمعات التقليدية. و الإسلامية و المجتمع الجزائري بصفة خاصة وهذا يفسر تقسيم العمل بين الجنسين على أساس أن الرجال" قوامون على النساء " وبهذا فالمرأة تهتم بكل الأعمال المنزلية التى تضم بعض الأعمال الاقتصادية، كما يجب التذكير بأن تخصص المرأة في الأعمال المنزلية الداخلية هو ميزة المرأة الجزائرية التقليدية و خاصة تلك الساكنة في المدينة لأن المرأة في الريف ساهمت دوما في الحياة الإقتصادية بقيامها ببعض الأعمال في الداخل و الخارج، ورغم قيامها بهذا الدور الاقتصادي المركزي إلا أنها لم تحتل أبدا مكانة مهمة فقد سلب منها حتى حقها في ميراث الأرض رغم أنه حق شرعي .

دراستنا لعمل المرأة داخل الحي الشعبي (ديار الزيتون) أظهرت الإختلاف السائد بين الأدوار الإقتصادية في الوسط الحضري الفقير، فمساهمة المرأة في الميدان الإقتصادي تعتبر مساهمة محدودة (7 عاملات من مجموع أفراد العينة) الجدول 07 و هذا لا يعني أنه خيار حر للمرأة أو ناتج عن الإرادة الشخصية ،و إنما هو تعبير عن تدهور الظروف الاقتصادية و المتمثلة في الانتشار الكبير للبطالة داخل الحي الشعبي، و لهذا حتى نبين أثر الجانب الإقتصادي في تغير أدوار الأسرة لجأنا إلى دراسة إتجاه الأفراد حول عمل المرأة .(قبول أو رفض عمل المرأة) و منه بينت النتائج الكمية تغيرا كبيرا في قيم المبحوثين إتجاه عمل المرأة , حيث دلت النتائج الميدانية على أن التقسيم القديم للعمل لم يعد سائدا داخل الوسط الحضري، إنما القبول بدور إقتصادي جديد للمرأة ،و يظهر هذا من خلال النسبة العالية 48% من أفراد عينة البحث الذين يقبلون عمل للمرأة (الجدول رقم 38) و يظهر الجدول 39 العلاقة بين تقبل عمل المرأة و المستوى العلمي، إذ تبين أنه كلما زاد المستوى التعليمي زادت درجة تقبل عمل المرأة وذالك بسبب إدراك هذه الفئة المتعلمة بالدور الذى يمكن أن تقدمه المرأة

في المجال الاقتصادي، و إدراكهم بأن عمل المرأة أصبح ينظر إليه على إعتباره ميزة المجتمعات الحديثة

و على العموم مايمكن إستخلاصه من نتائج حول عمل المرأة داخل الحي وتقبله . هو أن ظروف الحي الشعبي الفقير (ديار الزيتون) و تغير البناء الإقتصادي و الاجتماعي للأسرة داخل الوسط الحضري أصبح يفرض على الرجال تقبل أدوار جديدة كان يراها مهينة في المجتمع التقليدي الريفي، حيث أصبح في إطار نظام تقسيم العمل الجديد يحاول التكيف مع هذه المعطيات الجديدة و عليه يمكننا الحكم على أن هذا المؤشر قد تحقق .

6- مؤشر الأبناء و تنظيم النسل:

حاولنا من خلال هذا المؤشر دراسة بعض جوانب الحياة الإجتماعية وذالك لفهم أكثر لتنظيم الأسرة، و مكانة و دور كل الأفراد فيها و كذا أشكال التنمية الاجتماعية السائدة داخل الأسرة، و قد خصصنا لدراسة الهدف من الحياة الأسرية المرتبطة بالإنجاب عدد الأبناء، و تنظيم النسل.

فمن خلال تحليلنا للبيانات الكمية أتضح لنا أن الإنجاب يبقى الهدف الأسمى للحياة الاجتماعية وذالك ليس لكونه العامل الرئيسي في إستمرار الأسرة فحسب بل لكونه عامل حماية و تأمين للأسرة.

فدراستنا للحي الشعبي (ديار الزيتون) تبين من خلال الجدول (28) إجماع المبحوثين على ضرورة الإنجاب فهذه الإرادة القوية مستمدة من القيم الإسلامية " المال و البنون زينة الحياة الدنيا " (سورة الكهف) "آية" " تزوجوا الودود الولود" "حديث شريف"

تشير هذه القيم إلى مكانة المرأة داخل الأسرة كما تشير إلى أن مكانة المرأة تزيد بإزدياد الأبناء ، حيث يعطونها المكانة الحقيقية داخل الأسرة .

وهنا تبدو الأم الصورة المثلي للمرأة.

أما فيما يتعلق بعدد الأبناء فحسب نتائج الدراسة للحي الشعبي فإنها تشهد تغيرا عما كانت عليه في المجتمع التقليدي الريفي، فإذا كانت خدمة الأرض و الحفاظ عليها تفرض الإنجاب بأعداد كبيرة لحاجتها للسواعد لخدمتها فإن البناء الاقتصادي الجديد

داخل الوسط الحضري المبني على العمالة و تقسيم العمل لم تعد تفرض تلك القيم وهذا مايفسر الميل إلى الحد من عدد الأبناء .

وهذا ما تظهره دراستنا عن عدد الأبناء الواقعي للأسرة داخل الحي الشعبي حيث تبين التراجع الكبير بل تعدى حتى العدد المثالي لدى المبحوثين، فعدد الأبناء لدى الأسرة المبحوثة يتراوح بين 1-5 أبناء بالنسبة لـ 60% من المبحوثين . مقسمة بين فئة 1-3 أبناء بنسبة 39% و فئة (3-5- أبناء) بنسبة 21%

و تبين النتائج أن عدد الأبناء الواقعي يقل عن العدد المثالي وهو ما يوضحه الجدول 32.

وهذا يدل على أن ظروف الحياة داخل الحي لا تشجع على الإنجاب، نظرا لقلة الموارد و ضيق المسكن، التي لا تساعد على التكفل بالعدد الكبير للأبناء .و بملاحظة الجدول35 - يتضح أن 56 % من أفراد عينة البحث لجأوا إلى تنظيم النسل (هذا بدون إحتساب الأزواج الجدد الدين لم ينجبوا بعد و المقدر عددهم ب 13 % من أفراد العينة كما تشير إلى أن كل الأزواج الدين لجأوا إلى إجراء تنظيم النسل كان بموافقة الطرفين (الجدول 32).

كما توصلت الدراسة من خلال ربط العلاقة بين مؤشر تنظيم النسل و مؤشر السن و المستوى التعليمي إلى نتيجة توكد أن النمط السلوكي المرتبط بالإنجاب تغيرأكثر عند فئة الشباب مقارنة بكبار السن وكذالك بالنسبة لدوى المستوى التعليمي الأكثر (ثانوى جامعي) مقارنة بدوي المستوى التعليمي البسيط (الابتدائي ، الأمي)

من خلال هذه السلوكات و الإتجاهات المتعلقة بالإنجاب وعدد الأبناء وتنظيم النسل يتبين لنا بوضوح التحول الذي عرفه النسق الأسري في الوسط الحضري الجديد حيث تغيرت الأدوار المرتبطة بالقيم القديمة، أصبحت اليوم تتماشى مع مستجدات الحياة الحضرية الجديدة (الفقر و ضيق المسكن).

كما تبدو المرأة من خلال هذه النتائج أكثر إستعداد لأخد المبادرة عكس ماكانت عليه في المجتمع التقليدي، كما توصلت الدراسة إلى أن تفضيل جنس الأبناء لم يعد لدى المبحوثين بنفس الأهمية التي كان عليها في المجتمع التقليدي (تفضيل الذكر عن

الأنثى) و بينت النتائج أن 90% من المبحوثين يفضلون إنجاب الجنسين الأبناء و البنات على حد السواء) و 10% منهم فقط من يفضلون إنجاب الدكور وهذا التغير الذي لا حضناه من توجهات المبحوثين يبين الدور الجديد في بناء الأسرة داخل الوسط الحضري.

فازدياد البنت أصبح ينظر إليه بنفس أهمية الولد وذالك لما تحتله من مكانة ودور جديد في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية داخل الأسرة و المجتمع . حيث أن تراجع الأسرة الممتدة و بقاء الأم لوحدها داخل البيت أعطي الأبناء الدكور منهم و الإناث وظائف ومسؤليات جديدة . كان يقوم بها أفراد آخرون (الحماة , إخوة و أخوات الزوج) في المجتمع القديم.

و بناء على النتائج المتوصل إليها حول هذا المؤشر يمكننا الحكم على أنه تحقق بنسبة كبيرة

واستنادا إلى نتائج كل هذا المؤشرات يمكننا الحكم على أن توقعاتنا كانت صحيحة حيث دلت كل هذه الشواهد الكمية على أن الأدوار الأسرية تغيرت داخل الحي الشعبي نظرا لأنها لم تعد مرتبطة بالقيم و المعايير القديمة و عليه فإن فرضيتنا الأولى صحيحة.

نتائج الفرضية الثانية : التى مفادها :

* أن توزيع الأدوار و المكانات داخل الأسرة الجزائرية الساكنة في الأحياء الشعبية لم يعد مرتبط بالسن و الجنس وقد عبرنا عليها بالمؤشرات التالية

أ – مشاركة الذكور في الأعمال المنزلية

ب – التسيير المالي للأسرة

***أ- نتائج مؤشر مشاركة الذكور في الأشغال المنزلية :**

تشير هذه الفرضية إلى توزيع أدوار و مكانات الجنسين داخل الأسرة وذالك من خلال مؤشر الأشغال المنزلية و التسير المالى

إن النمط الأسري التقليدي يتميز بتخصص كبير في هذا المجال حيث أن التنظيم المنزلي يبنى على المرأة ، أما في الحي الشعبي محل الدراسة فقد بينت لنا نتائج هذا المؤشر، التغير الكبير في الأدوار الأسرية للجنسين . وهو ما أكدته لنا النتائج حول مشاركة الذكور في الأشغال المنزلية، و هو المؤشر لتغير الأدوار داخل الأسرة ، حيث بين الجدول (34) المتعلق بالأشغال المنزلية أن 65% من المبحوثين يؤكدون أن الأشغال المنزلية تقوم بها الأم – و 6% يقوم بها الأب , 9 % يقوم بها الأم والأب و 18 % يقوم بها الأم و الأبناء و 11% يقوم بها الأبناء (الدكور و الإناث معا)

كما يبين الجدول رقم 34 مدى قبول المبحوثين لمساعدة الأبناء الذكور في الأشغال المنزلية ، حيث اتضح أن 62% من المبحوثين يقبلون بمساعدة الأبناء الدكور في الأشغال المنزلية كما تبين نتائج دراسة العلاقة بين قبول مشاركة الأبناء الذكور للأشغال المنزلية و السن أن التغير الذي مس هذا النمط السلوكي هو أكثر بروزا عند فئة الشباب (20-40 سنة) حيث تبين النتائج أن نسبة من يقبلون بمساعدة الذكور في الأشغال المنزلية هي 36 % من مجموع أفراد العينة التى تقبل بالمساعدة ، بينما تقدر نسبة الفئة العمرية الأكثر سنا (40-60) النسبة الأقل و التي تقدر ب 19% و 7 % بالنسبة للفئة العمرية أكثر من 60 سنة.

كما يبين الجدول رقم 36 و المتعلق بسبب الرفض أن نسبة كبيرة ممن يرفضون مساعدة الذكورللأشغال المنزلية يرجعون السبب لعدم إتقان الدكور للأشغال المنزلية.

و هذا يعني أن هذه الفئة من المبحوثين ليست رافظة لهذه القيم الجديدة أو هذا النمط السلوكي الجديد داخل الأسرة .

فاستنادا لكل هذا يمكن أن نقول بأن الدراسة داخل الحي الشعبي توصلت إلى التأكد من تغير القيم التقليدية المرتبطة بالأشغال المنزلية المبنية على التخصص الذى كان ساندا في الأعراف التقليدية , و ما مساهمة الذكور سواء في الواقع المعاش أو على مستوى التوجيهات إلا دليلا على هذا التغير الدي مس هذه الأدوار حيث أصبحت هذه الأدوار يتقبلها الرجل و لا يرى فيها الإهانة ولا العقدة كما كانت سائدة في المجتمع التقليدي و أكثر من ذالك فإن النساء أصبحن يطالبن الرجال بذالك.

فظروف الحياة الحضرية الجديدة لم تعد قائمة على الفصل بين عالم الرجال و عالم النساء .و أن خروج المرأة للعمل خارج البيت و تقبلها من الرجال و مساهمة الرجال داخل البيت في الأشغال المنزلية هي وظائف جديدة فرضتها الحياة الحضرية بكل ماتحمله من تناقضات .

و عليه يمكننا الحكم على أن الأدوار و المكانات لم تعد تحدد إستنادا للجنس و السن و عليه فإن هذا المؤشر قد تحقق.

***ب- مؤشر التسيير المالي:**

يعتبرا لتسير المالي للأسرة مهمة أساسية كان يقوم بها رب الأسرة لوحده في المجتمع التقليدي .

و في المجتمع الجزائري الجديد يعترف قانون الأسرة بنظام الفصل بين حاجات الزوج و الزوجة فالمرأة لها الحق في تسير ثروتها لكن على الزوج الإنفاق الشرعي أى إعالة الأسرة.[1]

لكن في الوسط الحضري وفي الحي الشعبي بالدات من خلال ما لاحظناه عن ظروف الحياة لا يمكننا الحديث عن حاجات المرأة أو الزوج بإعتبار أن المبحوثين ليس لهم سوى "تسير فقرهم" . و أن ثروتهم الوحيدة هي المتمثلة في الأجور القليلة أو الإعانات البسيطة التى يحصلون عليها ، و لهذا السبب تبرز النتائج الكمية مسؤولية الأم و الأبناء في المساهمة

1 - لوعيل محمد لمين ، المركز القانوني للمرأة في قانون الأسرة الجزائري ،دار هومة للطباعة و النشر الجزائر 2004 ص 70.

في التسيير المالي للأسرة و أن التسير المالى لم يعد حكرا على الزوج (رب الأسرة) فدراستنا بينت رغم الدور الذى مازال يلعبه رب الأسرة في التسير المالى 70% من الحالات إلا أننا نشهد تغير مستمر لهذا الدور حيث تراجع دور الأب في التسير لصالح الأم و الأبناء فدراستنا بينت أن الأم تلعب هذا الدور الجديد 16% و كذالك الأبناء 14% من الحالات . و على العموم هذا الدور أصبح يقوم به أفراد مختلفون داخل الأسرة . فكل فرد نشط يسير دخله الخاص لتلبية حاجاته الأسرية المختلفة لا سيما أن دخل هؤلاء الأفراد غير دائم .

و على العموم توصلت الدراسة إلى أن المسير المالى للأسرة هو صاحب الدخل الأكثر استقرارا ، بغض النظر عن الجنس و السن .

و ما يمكن الإشارة إليه هو أن هذه الأدوار الجديدة المتمثلة في التسير المالى رغم أنها ترتبط "بوضعية السلطة داخل الأسرة و تأخد معناها داخل الإطار الأسري" [1]

يظهر أن التسيير المالي للمرأة و الأبناء داخل الحي الشعبي (ديار الزيتون) يعني أن المرأة حصلت على نوع من السلطة و لكن تعني كذالك تضهور الحياة الإقتصادية للأسرة .

فنظرا للبطالة المنتشرة داخل الحي الشعبي يلجأ رب الأسرة مكرها للتخلي عن التسيير المالي الذي يصبح شاق عليه ، و هو ما يبرر مساهمة الزوجة و الأبناء في التسير المالى لأنهم الضحايا الأكثر تضررا من النقص الكبير لمداخيل الزوج، هذه لوضعية تأكد و تفسر تغير الأدوار التى لم تعد مرتبطة لا بالسن و لا بالجنس و هوا ما يؤكد صدق تنبئاتنا أى صدق فرضيتنا .

- الفرضية الثالثة :

" تتميز العلاقة الاجتماعية السائدة بين أفراد الأسرة الجزائرية الساكنة بالأحياء الشعبية بوجود مزيج من التضامن العائلي التقليدي القديم و التضامن الإقتصادي الحديث"

إن الانتقال من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري ترافقه تحولات الأسس المرفولوجية تمس كل مستويات الواقع الاجتماعي، فزيادة العدد ، و الكثافة السكانية يزيد في تباين الوسط ، و ضيق المجال المسكون ، يفرض على الأسرة الممتدة ليونة في بناءها، فحركة السكان و قواعد الإقامة الجديدة تخلق " جيرة للأسرة " و للإجابة على تساؤلات

1- touzard H, Enquêtes psychologique sur les rôles conjugaux et les structures familiales CNRS Paris 1971.p21.

الدراسة المتعلقة بالقرابة والجيرة والعلاقات الاجتماعية ،و لاختبار فرضيتنا هذه، توجهنا في الأول نحو الإتجاه التقليدي، الذي يهتم بدراسة العلاقة الإجتماعية التى كانت سائدة أى العلاقات القرابية، ثم توجهنا ثانيا نحو الإتجاه الجديد ، و الذي نعني به دراسة العلاقة التي تنشأ في الوسط الحضري (علاقات الجيرة).

وكما قال (CHAMBART DE LAW) "ليس للأسرة من معنى إلا بدراستها في إطار البناء الإجتماعي العام الدى تعتبر الجزء الأكثر أهمية فيه"[1].

تتميز الأسرة التقليدية الجزائرية بنظامها الدقيق المحكم ، حيث يعيش أفرادها ، داخل الجماعة ، فالطبيعة الاقتصادية للمجتمع المبنية على شيوع الأرض تفرض التعاون و التآزر داخل الوحدة الأسرية و هو ما يعطيها أهمية كبيرة داخل البناء الاجتماعي .

إن دراستنا للعلاقات الاجتماعية داخل الوسط الحضري للحي الشعبي كشفت لنا على :

1- عن خاصية المجتمع الثنائية ، فمن جهة يتبادل النساء داخل الإطار القرابي الزيارات ، و من جهة أخرى تتصل النساء فرادى بالجيرة .

2- ضيق المجال المسكون ساعد من جهة على تراخي العلاقات القرابية القديمة و من جهة أخرى قرب السكان الدين كانوا بعيدين عن بعضهم البعض مجاليا.

و هذا ما يوضحه الجدول رقم 49 حيث توصلنا إلى أن العلاقات القرابية تراخت نسبيا 59% من أفراد العينة يؤكدون إمكانية طلب الخدمة من الأقارب مقابل 83% بالنسبة للجيران.

3- طبيعة الزيارات الأسرية فيما بينهم قائمة على هوية الظروف السكنية، و على التقاسم، و هذا أعطى أهمية أكثر لعلاقات التعاون مع الجيرة.

4- العلاقات داخل الحي الشعبي تحمل سمة الانتقائية حيث تكون أكثر اتساعا عند الأسر الفقيرة أو عند المرأة العاملة أو عندما لا يكون للزوج عملا مستقرا.

5- كما تمتاز علاقات الجيرة بالطابع التضامني و هذا ما أكدته النسبة 83% المعبر عنها في الجدول 49.

1 - CHAMBARTDE LAW, pour une sociologie des aspirations, denoel, Gautier Paris 1969, p.133.

نتيجة لهذه الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة داخل الحي السكني أصبحت العلاقات الاجتماعية تبنى على تقاسم كل هذه الظروف و هذا ما يبينه الجدول رقم 54 المتعلق بأسس بناء العلاقات الاجتماعية حيث أظهر أن أغلب أفراد عينة البحث ترى أن بناء العلاقات الاجتماعية يتم بدرجات متفاوتة على أسس الجيرة 38% القرابة 30% أساس العمل 8% المستوى الاجتماعي 4% و أخرى تذكر (و تعني بناء العلاقات الاجتماعية على كل هذه الأسس مجتمعة و تمثل إجابات 20% من أفراد عينة البحث، و هذا يعني أن الأسرة داخل الحي تحاول التوفيق بين التضامن العائلي التقليدي و التضامن الاقتصادي الحديث في بناء علاقاتها الاجتماعية، و هذا ما يؤكد صدق فرضيتنا.

ثانيا : نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة :

عرضنا في الفصل الثاني عددا من الدراسات الميدانية التى طرحت جملة من النتائج التى ترتبط في مجملها بالسياق الإجتماعى التى أجريت فيه، و بطبيعة النظرية الموجهة لها و كذلك المنهج، و تقنيات البحث الميداني.

في هذا الإطار نشير إلى أن الدراسة الراهنة توصلت إلى عدد من النتائج التى تقترب في جزء منها وتبتعد في جزء آخر عن نتائج الدراسات السابقة. ولقد أكدت دراستنا أن التحضر، قد غير من بناء الأسرة وتغير أدوارها.

وهذا ما أكدته بن قطيب حول البناء الأسري، التي أكدت تغير هذا البناء، بفعل العديد من العوامل، نذكر منها:

- تغير البناء الاقتصادي للأسرة الساكنة في الوسط الحضري ساعد على تفتيت العائلة الكبيرة، وبالتالي تقلص حجمها لتأخذ طابع العائلة النووية.

كما توصلت الدراسة إلى دكر بعد المؤشرات التى ساعدت، على تغير وظيفة الأسرة في الوسط الحضري، مثل عمل المرأة وضيق المسكن و التعليم.....إلخ

كما خلصت الدراسة إلى التأكيد على التحول الدى عرفته الأسرة داخل الوسط الحضري وذالك من خلال إبراز مؤشرات هذا التحول، المتمثلة في تغير الأنماط السلوكية المرتبطة بالقيم الزواجية ، و التسيير المالي و غيرها .

كما أكدت دراسة الأستاد (مصطفي بوتفنوسات) على أن أهم التغيرات التى أصابت البناء الأسري الجزائري تتمثل في تقلص حجم هذه الأسرة داخل الوسط الحضري و قد أكد هو الآخر على أن السكن و طبيعة البناء الإقتصادي الجديد المرتبط بالأجر ، أدى إلى تقلص حجم الأسرة و ساعد على ظهور أنماط سلوكية جديدة .

كما توصلت دراسات مختلفة إلى إبراز التغيرات التى طرأت على بناء و وظائف الأسرة عند إنتقالها للعيش في الوسط الحضري و نذكر من هده الدراسات.

- دراسة برونار Brunner الذي أكد على أن ضعف الروابط الأسرية يكمن في تقلص الوضائف التقليدية للأسرة،أما دراسة fisher فتوصلت إلى أن تشتت العائلة الممتدة سببه زيادة الكثافة داخل المدن.

- أن نمو حجم المدن يقلص من وظائف الأسرة

- و الارتقاء في السلم الإجتماعى يقلص الروابط الأسرية القرابية.

أما دراستنا فقد توصلت إلى أن للظروف الاقتصادية و السكن أثرا على توزيع المكانات و الأدوار داخل الأسرة و كذالك على أشكال التنشئة الاجتماعية، فعملية التحضر و التغير الاجتماعي السريع (نقص المجال المسكون و الإمكانيات المادية) زادت في تظهور الحياة الأسرية .

حيث أن ظاهرة تقلص حجم الأسرة، بين أن الأسرة أصبحت أكثر إستعداد للتكيف مع هذه الظروف الجديدة وهذا ما أكدته توجهات المبحوثين حول العدد المثالى لعدد الأبناء .

أما في ما يخص توزيع الأدوار فقد خلصت الدراسة إلى أن الأشغال المنزلية لم تعد مبنية على التخصص الجنسي كما كان سائدا في المجتمع التقليدي .

و في مجال التسيير المالي لاحظنا، تغير في الأدوار حيث لم يعد الزوج وحده يتكفل بهده الوظيفة ،حتى إن كان دوره الإقتصادي مهما . وهذا ماوضحه المبحوثين عند الإجابة عن السؤال رقم 30، المتعلق بقبول عمل المرأة عندما تكون إمكانيات الزوج كافية للإنفاق على الأسرة، أما فيما يخص العلاقات الإجتماعية فقد توصلت الدراسة إلى أن المجتمع الحضري يفرض تحولات في العلاقات القرابية ،ويساعد على ظهور علاقات مع جماعات جديدة كانت في السابق منفصلة مجاليا.

و هذه النتيجة أكدها في دراسة سابقة (Bourdieu) حول (le déracinement) عندما أعتبر أن السكن الفردي يزيد في إضعاف الروابط العائلية و يقرب الجماعات المختلفة، كما تزيد ظروف الأحياء القصديرية سواءا و تزيد هشاشة السكن في إضعاف الروابط القديمة و تؤدي إلى ظهور تظامن من نوع جديد مبني على الجيرة [1].

و على العموم توصلت دراستنا، إلى أن أسرة الأحياء الشعبية في إنتقالها من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري عرفت تغير النمط التقليدي و إقتربت أكثر للنمط الحديث كما هو سائد في المجتمعات الصناعية، فالأسرة أصبحت تنظم إنطلاقا من الواقع الجديد و تظهر نوع من الحيوية في التوفيق بين التغير الإقتصادي مع البناءات الأسرية التقليدية، و عند

1- Bourdieu p, le déracinement, les éditions de minuit 1964, p.161.

ظهور الأنماط الاجتماعية الجديدة تظهر هذه التغيرات على المستوى الأحياء الشعبية و القصديرية ،وما يدل على هذا هو تراجع الزواج القرابى و الزواج المبكر في الوسط الحضري للحي الشعبي كما تبرز النتائج المتوصل إليها , التى تؤكد على أن إحترام القيم و المعايير التقليدية لم يعد سائدا .

كما خلصت الدراسة إلى التأكيد على وجود تفاوتا بسيطا حسب الدور و المكانة لكل جنس في الزواج، حيث أظهرت النتائج أن الفتاة التى لا تملك المبادرة في الزواج و لا الدور في المسؤلية الإقتصادية تميل أكثر من الشباب (بنسب قليلة) إلى الزواج المبكر و المهني من طرف الأسرة و هنا تكون الإستمراية و سيلة للحماية و التأمين من مستقبل غامض أكثر منه خيارا حرا و مقاومة للتغير.

خاتمـــــــــة:

تشكل العلاقات القرابية في المجتمع الجزائري التقليدي أساس البناء الاجتماعي. فالتنظيم العائلي، وتوزيع الأدوار، والمعايير كلها مرتبطة بالنظام الاقتصادي القديم، تمثل الأسرة الممتدة، الوحدة القاعدية فيه.

هذه الأسرة القديمة تمثل المركز الاجتماعي الذي توجه إليه كل انشغالات الأفراد، و الفرد منعزلا لا يمثل إلا أهمية ثانوية، لا يلعب دوره الاجتماعي إلا كفرع من سلالة، وكذلك في الريف، ليس له أهمية إلا داخل العشيرة أو القبيلة، أو الفرع.

فباعتبار الأسرة وحدة إنتاجية واستهلاكية، تستمد مقوماتها من النشاط الزراعي التقليدي، الذي يسعى أفراده لإبقائه مشاعا.

أفراد الأسرة يعيشون تحت سقف واحد ويخضعون لسلطة واحدة هي سلطة الأب. في هذا المجتمع كل فرد له وظيفة. " يمكننا القول أن الأسرة التقليدية تعرف حسب مفهوم التقابل أو مفهوم التكامل للأدوار.... فعملية العمالة عند سكان الريف بدأت مع دخول الاقتصاد الجديد، وهكذا ظهرت وزادت سرعة النزوح الريفي التي أدت إلى أشكال التحضر المرضي فأعطت انطلاقة ظهور الأحياء القصديرية.

فالاتجاهات الكبرى لهذا النزوح كانت أولا باتجاه المدن الكبيرة الساحلية، حيث تركزت الصناعات الثقيلة (الصناعة المصنعة) فعرفت هذه المناطق تزايدا كبيرا للسكان وتكاثر الأحياء القصديرية والفقيرة "هذه العمالة تتكون من معسكرات حول المدينة، فهو يزيد حجم المدينة ويتحداها في نفس الوقت، يرفض نظامها ويعيد بناءها".[1]

كثير من الباحثين أشاروا إلى أن تأثير الاستعمار بقي لمدة طويلة غير كاف لإحداث التغير على النظام المرجعي للسلوكات الاجتماعية....وأن بعض الجوانب الرمزية للأسرة تدعمت بفضل هذا التواصل مع الأجنبي. وهذا ليس خاص بالمجتمع الجزائري وحده لأن عدم المطابقة بين التحولات التي مست البناءات والتغير المتأخر الذي مس التنظيمات الاجتماعية له خاصية من خصائص هذه المجتمعات المفتوحة على تعدد عمليات التغير.

[1] - Berque J. Medinois villes neuves et bidonvilles, dans Maghreb et société, nouvelle collection, 1974. P.159.

في بحثنا حاولنا معرفة مدى تغير الأدوار الأسرية الجزائرية في الوسط الحضري.
وقد أنصب خيارنا على الأسرة الفقيرة الساكنة في الحي الشعبي، لأن هذه الأسرة هي "الأكثر تقيدا والأكثر تأثرا بالإخلال في التوازن الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي".
فدراستنا توصلت إلى أن أسرة الأحياء الشعبية في انتقالها من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري، عرفت تغير للنمط التقليدي واقتربت أكثر من النمط الحديث، كما هو سائد في المجتمعات الصناعية، فالأسرة أصبحت تنظم انطلاقا من الواقع الجديد وتظهر نوع من الحيوية في التوفيق بين التغير الاقتصادي مع البناءات الأسرية التقليدية.

وعند ظهور الأنماط الاجتماعية الجديدة، تظهر هذه التغيرات على مستوى الأحياء الشعبية، والقصديرية. ففي ما يخص الزواج نلاحظ أن الزواج القرابي، الزواج المبكر تراجع كثيرا في الوسط الحضري للحي الشعبي عما كان سائدا في المجتمع التقليدي الريفي كما نلاحظ على مستوى التوجهات...أن احترام العادات التقليدية لم يعد سائدا، بينما لاحظنا تفاوتا حسب دور ومكانة كل جنس في الزواج، فالفتاة التي لا تملك المبادرة في الزواج ولا الدور في المسؤولية الاقتصادية تميل أكثر من الشاب إلى الزواج المبكر، والمهيء من طرف الأسرة. وهنا تكون الاستمرارية وسيلة للحماية من مستقبل غامض، أكثر منه خيارا حر ومقاومة للتغير.

وعلى مستوى الحياة الاجتماعية تظهر دراستنا أن المجتمع الجزائري في هذه المرحلة (الانتقالية) يفرض على الأسرة الساكنة في الأحياء الشعبية مشاكل خطيرة، دفعتنا إلى الحركة الجغرافية (النزوح)، دفعها لفقدان وظيفتها الاقتصادية، حرمانها من ظروف الحياة اللائقة.

فالمجتمع يفرض عموما على الأسرة حالة "أزمة" أزمة بطالة، السكن، الأمن، وكل هذا يؤدي إلى التأثير على تماسك الأسرة.

فعدم الاستقرار المهني، قلة التدريب والتأهيل...إلخ يدفع بالأسرة إلى توظيف كل قواها لتوفير متطلبات الحياة....ظهور العمل الغير رسمي، عمالة الأطفال...إلخ وهذا من مميزات هذه الأحياء وتعبيرا عن تدهور ظروف الحياة.

المجتمع يفرض على الأسرة أزمة السكن، فالمضاربة العقارية، وعلى السكن، لا تسمح للسكان الفقراء، الحصول على سكن لائق، وتقليص المجال المسكون لا يسمح للأسرة التقليدية البقاء، واستمرار العلاقات القرابية للأسرة الممتدة تتلاشى وتفقد أهميتها، فتندمج الأسرة في علاقات اجتماعية جديدة مبنية على تقاسم ظروف الحياة الجديدة وهو ما تمثله علاقات الجيرة.

قائمة المراجع: بالعربية:

1- أبو زيد أحمد، البناء الاجتماعي، دار القومية للطباعة والنشر، الجزء الأول، 1965.

2- أنور محمد عبد المنعم، الحضارة والتحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماعي الحضري، مكتبة القاهرة الجديدة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1980.

3- بن نعمان أحمد، سمات الشخصية الجزائرية من منظور الأنتروبولوجيا النفسية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.

4- بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

5- بوقصاص عبد الحميد، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة.

6- توهامي وآخرون، التهميش والعنف الحضري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

7- تشارلز أبرمز، المدينة ومشاكل الإسكان، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار المعرفة الجديدة، بيروت، 1964.

8- الجوهري محمد، علم الاجتماع الريفي الحضري، دار الكتب الجامعية، 1975.

9- جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة، الجزائر، الطبعة الثالثة، 1983.

10- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986.

11- حسن حسن سليمان، السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

12- حسن محمود، الأسرة ومشاكلها، دار المعرفة، 1968.

13- الخشاب مصطفى، علم الاجتماع العائلي، دار الكتب، 1971.

14- دليمي عبد الحميد، دراسة في العمران والسكن والإسكان، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2007.

15- دليمي عبد الحميد، دراسة لواقع الأحياء القصديرية، دار الهدى للنشر والتوزيع عين ميلية الجزائر، 2007.

16- ديات، القيم والعادات الاجتماعية، بحث ميداني للعادات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

17- الزلياني محمد، الخلفية النظرية للقيم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1973.

18- الزغبي محمد أحمد، التغير الاجتماعي، دار الطليعة، الطبعة الثالثة 1984.

19- زروالي رشيد، تدريبات على منهجية البحث العلمي والعلوم الاجتماعية، دار الهدى، الجزائر 2002.
20- السعاتي سامية، الثقافة والشخصية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية 1984.
21- سلاطنية بالقاسم، حسان جيلاني، محاضرات في المنهج والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر 2007.
22- العزوي فهمي سليم وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2006.
23- عاطف غيث محمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية 1978.
24- الفوال صالح مصطفى، معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر، دار الفكر العربي، 1982.
25- فرج الله صالح ديب، عن الأمومة والأسرة عند العرب –في دراسات عربية، مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية، العدد 1 نوفمبر 1980.
26- محمد غيث، التغير الاجتماعي في المجتمع العربي، دار القومية للطباعة والنشر، 1965.
27- محمد علي محمد وآخرون، دراسات في التغير الاجتماعي، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة.

المعـــاجم:

28- ميتشل دكن، معجم علم الاجتماع (ترجمة محمد الجوهري)، دار الطليعة القاهرة، 1981.
29- عبد الهادي الجوهري – معجم علم الاجتماع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث 1999.
30- نخبة من الأساتذة في علم الاجتماع، معجم العلوم الاجتماعية مطابع الهيئة العامة للكتاب مصر 1975.

الرسائل الجامعية:

1- بن قطيب عائشة – التحضر وتغير بناء الأسرة الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من وسط حضري (البليدة) رسالة ماجستير معهد علم الاجتماع الجزائر، 1983.
2- كسال مسعودة، الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري، عوامله وآثاره، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع الجزائر، 1986.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1- ADAM . A – urbanisation et chargement culturel, dans villes et société, au Maghreb, cd C.N.R.S. Paris 1974.

2- Ageron. R – histoire de l'Algérie contemporaine, 1830 - 1976 press universitaire de france , PUF 1964

3- Alain .M – Marginalité et conditions sociales du prolétariat urbain en Afrique, ed, cahier d'études Africains (81-83) XXI 2-1-1982

4- AMIN.S, le maghreb moderne, ed, de minuit 1970.

5- Balandier.G – Antropologique , puf . paris 1974.

6- Balandier.G – sens et puissance, Paris, puf 1971.

7- Balandier – sociologie actuelle de l'Afrique noir 3éme cd , puf paris 1982.

8- Balandier – désiquilibre socio culturels et développement, dans sens et puissance paris 1971.

9- Baroudi. A – indépendance et intégration le sycomore, paris1978.

10- Berque . J –Medinois, villes neuves et bidonvilles, dans Maghreb histoire et société, duclot, sociologie nouvelles coll 1974.

11- Boukhoubza. M – Ruptures et transformation social en Algérie, OPU 1989.

12- Bourdieu. P - le déracinement, les éditons de minuit 1964.

13- Bourdieu. P – les usages sociaux de la parenté, le sens pratique, ed minuit 1980.

14- Bourdieu. P – Esquise d'une théorie de la pratique, ed minuit 1984.

15- Bourdieu-travail et travailleur en Algérie, Paris mouton, 1963.

16- Boutefnouchet M – la culture en Algérie Mythe et réalité,OPU Algérie.

17- Boutefnouchet M – la famille Algérienne, 2eme Edition SNED Alger 1982.

18- Boutefnouchet M – la société Algérienne en transition OPU 2004 Algérie.

19- Breesse gerald, urbanisation et tradition, Edition internationale 1961.

20- Camillerie, jeunesse famille et développement essai sur le changement socioculturel dans les pays du tiers monde, CRESM Tunis 1974.

21- Chambart de lauwe, sociologie des aspirations,ed ,denoel, paris 1969.

22- Copain. J – pour une histoire et une sociologie des études Africaines – cahier d'études Africaines vol. X1 N° 43.
23- Castels M – la question urbaine F. Maspero Paris 1975.
24- Catels M – crise du logts et mouvement sociaux, Mouton éditeur Paris 1978.
25- Durkeim E – l'éducation morale, PUF. Paris 1963.
26- Durkeim E – de la division du travail social, press universitaire de France 1930.
27- Durkeim E – le suicide, cd champ urbain Paris 1982.
28- Haider.F – condition des formations des familles et reproduction socio économique 1982.
29- Howard Shodkoff , l'urbanisation à la mesure de la société, nouveau horizon 1977.
30- Y.grafmayer et jozeph.J, l'école de chicago, ed du champ urbain, 1979.
31- Gurvich. G- le changement social, in cahier international de sociologie V 23-1957.
32- Khodja.S les femmes musulmanes. Algériennes, in Annuaire de l'Afrique du nord, 1979.
33- Lefebre H- la pensée Marxiste de la ville coll. Orientation ,ed, casterman poche 1972.
34- G.LAZAREV, changement social et developpement dans les campagnes marocaine, bulletin économique, et social du maroc, N° :109-1968.
35- Ledrul R, sociologie urbaine PUF Paris 1959.
36- Ledrul R, l'espace social de la ville, Ed antropos, paris 1968.
37- Linton M – la théorie de la structure social, les éditions de minuit, le sens commun 1970.
38- Murcier.P le changement social in cahiers internationaux de sociologies v 23 1957.
39- Marx. K –l' idéologie Almande, ed social Paris 1974.

40- Oscar.l _ épidémies, et indemies en sociologie urbaine à propos d'un livre récent sur l'Afrique cahier d'études Africains 58 x v2.
41- Pascon. P – la formation de la société Marocaine bulletin économique et social du Maroc N° 120. 1971.
42- Park R.E, la ville, proposition de recherche sur le comportement en milieu urbain in l'école de chicago, textes traduit par y Grafmayer et J Joseph, ed, du champ urbain 1979.
43- Radi. A- l'adaptation de la famille au changement social dans de Maroc urbain, in bulletin économique et social du Maroc N° 135, 1977.
44- Remy. J – la ville et l'urbanisation,du Duclot 1974.
45- Roche Blave AM. Spenle , la notion de Role en psychologie social, Paris PUF 1961.
46- Roche. G - le changement social, ed. HMH ltee 1968.
47- Richart. H – analyse social de la ville, Masson Paris 1980.
48- Stavenhagen- sept. Theses sur l'Amérique latine, Antropos 1977.
49- Toualbi. r , les attitudes et les représentations du mariage chez la jeune fille Algérienne, Enal Algérie 1984.
50- Tourneau. R - la vie quotidienne à fes 1900, Hachette Paris 1965.
51- Touzard H, psychologie sur les rôles conjugaux et les structures familiales CNRS paris, 1971.
52- Vernier.M à propos de la marginalité réflexion illustreés par quelques. Enquêttes en Milieu urbain et sub urbain, in cahier d'étude Africaines N° 51, vol XIII, 1973.
53- Weber. M- la ville, ed urbain aubier Paris 1982.
54- Wirth.L, Le phénomène urbain comme mode de vie, in l'école de chicago, texte traduits par y grafmayer et J.Joseph, ed du champ urbains 1979 .

Mémoires et Thèses

55- Benkara.F les normes dans les représentations de la virginité de la jeune Algéroise , DEA. Univ. Alger 1981.

56- Ouedghir said amina, l'insertion des migrants ruraux dans la ville de fes, l'exemple de trois quartier populaires, these de 3eme cycle en sociologie urbaines, sous la direction de ledrut R, Université de toulouse le nirail,1982.

57- Von Alemun J, Mariage et famille, l'évolution des structures familiales en Algérie, these de 3eme cycle sous la direction de Bourdieu p.EH.ESS.1983.

58- Office national des statistiques, emploi et chômage,
file //C :\ DOCUE~1\sam\LOCALS~1\Temp\W10FUYE.htm

الملاحق

الجمهوريــة الجزائريـــة الديمقراطيــة الشعبيـــة

جامعة قسنطينـــــة

كلية : العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم : الدراسات العليـــا

اختصاص : علم الاجتماع الحضري

التحضر و تغير الأدوار الأسرية
دراسة ميدانية بالحي الشعبي ديار الزيتون
بمدينة عزابة - ولاية سكيكدة

إعداد الطالب :

* حمراكروا حميد

إشراف :

* أ.د ميلود سفاري

ملاحظة: هذه المعلومـات سريــة و لا تستخـدم إلا لغـرض البحــث العلمـــي .

السنة الجامعية 2007-2008

الاستمارة

أولا البيانات الشخصية

1- السن .....سنة

2- الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

3- الحالة المدنية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4- المستوى التعليمي : عالي☐ ثانوي ☐ متوسط ☐ ابتدائي ☐ أمي ☐

5- السكن السابق : ريفي ☐ حضري ☐

6- نوع الأسرة : نووية☐ ممتدة☐

7- ما هي وضعيتك المهنية : عامل ☐ بطال ☐ متقاعد ☐

8- منذ متى و أنت تسكن بهذا الحي .....

.....

ثانيا بيانات خاصة بالزواج

9- كم مرة تزوجت : مرة واحدة ☐ مرتين ☐ 3 مرات ☐ 4 مرات ☐

10- كم كان عمرك عند الزواج الأول؟ .....

11- هل زوجك من نفس العائلة : نعـــم☐ لا ☐

12- هل تعرفت على زوجك قبل الزواج: نعـــم ☐ لا ☐

13- هل تعتقد أن للفتاة الحق في اختيار زوجها : نعـــم ☐ لا ☐

14- هل تعتقد أن للشاب الحق في اختيار زوجته: نعـــم ☐ لا ☐

15- ما هو السن الذي تراه مناسبا لزواج الفتاة :

- أقل من 20 سنة☐ بين 20-30 سنة ☐ أكثر من 30سنة ☐

16- ما هو السن الذي تراه مناسبا لزواج الشاب ؟

- أقل من 20 سنة ☐ بين 20-30 سنة ☐ أكثر من 30 سنة ☐

17- كم عندك من أطفال؟ .....

18- هل تعتقد أنه ضروري أن يكون عندك أطفال : نعم ☐ لا ☐

19- ما هو العدد المناسب للأبناء.....

20- هل من الأفضل إنجاب : الذكور ☐ الإناث ☐ الاثنين مع ☐

21 هل حاولت تحديد النسل : نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب بنعم

22- هل كان هذا الإجراء بموافقة الطرفين: نعم ☐ لا ☐

ثالثا بيانات خاصة بالأشغال المنزلية

24- من يقوم بالأشغال المنزلية : الأم ☐ الأب ☐ الأبناء ☐ أخرى ☐

25- هل تقبل مساعدة الأبناء الذكور في الأشغال المنزلية : نعم ☐ لا ☐

26 في حالة الإجابة بـلا هل ذلك بسبب :

- عدم إتقان الذكور للأشغال المنزلية ☐
- كون عمل المرأة شغل خاص بالنساء ☐
- أخرى تذكر ☐

27- من يقوم بالتسيير المالي للأسرة: الأب ☐ الأم ☐ الأبناء ☐

رابعا بيانات خاصة بالمرأة وعملها

28- هل توافق على عمل المرأة : نعم ☐ لا ☐

29- في حالة الإجابة بلا هل تعتقد أن ذلك بسبب:

- أشغال المرأة داخل البيت ☐
- العادات و التقاليد ☐
- أخـرى تـذكـــر ☐

أسئلة تطرح على النساء العاملات

30- ما هو عملكي : عاملة يدوية ☐ موظفة ☐ إطار ☐

31- هل تعملين داخل البيت أم خارجه؟ .....

أسئلة تطرح على كل النساء

32- عندما تكون إمكانيات الزوج المادية كافية هل تعتقدين أن للمرأة الحق أن تعمل: نعم ☐ لا ☐

33- عندما تكونين مرهقة هل يساعدك زوجك في الأعباء المنزلية:

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

34- في حالة الإجابة بلا في رأيك ما السبب :

- الترفع عن القيام بالأشغال المنزلية ☐
- لا يملك أي خبرة في عمـل البيـت ☐
- لأنه يرى أن الأشغال المنزلية و الاعتناء بالأطفال من اختصاص الزوجة فقط ☐

خامسا بيانات خاصة بالقرابة

35- هل لديك أقارب يسكنون الحي : نعم ☐ لا ☐

36- في حالة الإجابة بنعم هل يزرونكم : نعم ☐ لا ☐

37- هل يمكنك طلب خدمة من الأقارب : نعم ☐ لا ☐

38- كيف هي علاقتك مع الأقارب :

جيدة ☐ سيئة ☐ غير مستقرة ☐

سادسا بيانات خاصة بالجيران

39- هل يقدم لك جيرانك خدمة : نعم ☐ لا ☐

40- إذا كان الجواب بنعم: دائما ☐ عند الحاجة ☐

41- ما نوع الخدمة : مادية ☐ مؤازرة معنوية ☐ الإثنين معا ☐

42- هل يحدث أن تدعوا جيرانك للأكل عندك أو لشرب القهوة: أحيانا ☐ أبدا ☐

43- إذا كان الجواب نعم هل يحدث ذلك في:

المناسبات ☐ بدون مناسبات ☐

44- كيف تقيم علاقتك مع الجيران؟

جيدة ☐ سيئة ☐ غير مستقرة ☐

45- ماهو أهم أساس لبناء علاقاتك الاجتماعية؟

القرابة ☐ الجيرة ☐ العمل ☐ المستوى الاجتماعي ☐ أخرى تذكر ☐